

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الأربعاء

1430/12/29 هـ الموافق 2009/12/16 م

العدد (222)





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
15	هيئة حقوق الإنسان
28	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
84	حقوق الإنسان في العالم

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

السيف: عدم معرفة الأنظمة سبب تجاوزات حقوق الانسان

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 1430-12-24هـ الموافق 2009-12-11م العدد 13328 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13328&P=1>

عطية الزهراني- الجبيل

أوضح الدكتور عبدالجليل بن علي السيف عضو مجلس الشورى والمشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالمنطقة الشرقية أن التجربة الميدانية لواقع العمل الحقوقي على مستوى الجمعية حققت خلال السنوات الخمس الماضية نقلة كبيرة، وقال في المحاضرة التي القاها مساء امس الأول بالجبيل الصناعية تحت عنوان «أضواء حول مسيرة حقوق الإنسان في المملكة بمناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» ان واقع مفهوم حقوق الإنسان في المملكة هو واقع جديد وحديث العهد بمفهومه الثقافي الحقوقي لدى المواطن والمقيم وعدد لا يستهان به من المعنيين بالتنفيذ والعوائق كثيرة ومتعددة يضاف إلى ذلك موروث التقاليد والعادات ومع ذلك المؤشرات التي تحققت هي بلا شك واعدة وتبعث على الأمل والاطمئنان ونحن ندرك أن هناك انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان تحدث كل يوم وعلى جميع المستويات وأسبابها كثيرة منها عدم فهم تلك الحقوق وسوء تقدير للأنظمة المحلية والمعاهدات والاتفاقيات الحقوقية للدولة، كما ندرك أن هذه الانتهاكات ترصد من قبل جهات حقوقية إقليمية ودولية، إلا أننا في نفس الوقت نؤكد أن ما تحقق من إنجازات اتسمت بالشفافية والوضوح لا يمكن أن تتحقق لولا مساندة فاعلة من القيادة العليا لهذا البلد، ومن هذا المنطلق نحن نتطلع وبكل تفاؤل إلى توظيف الخبرات التي اكتسبتها الجمعية لخدمة الوطن والمواطن وذلك من خلال تنفيذ خطط مستقبلية منها الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التطوير ووضع أولويات وأهداف للمرحلة القادمة تركز على إيصال الثقافة الحقوقية إلى كل مواطن ومقيم ومسئول و الجمعية تتول على الدعم والمساندة من أجهزة الدولة وجميع مؤسسات المجتمع المدني.

وقسم السيف المحاضرة الى عدة محاور كان الأول عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأهدافه حيث صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر عام 1948م ولأزال هذا الإعلان يخضع إلى تقييم وتطوير مفاهيم حقوق الإنسان والارتقاء بها لتكون مواكبة للتطوير وفقاً لحاجات المجتمع. بعد ذلك القيت المحاضرة الثانية عن دور المجتمع التكاملي في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان للمحامي الدكتور بدر بهيشان البصيص وقال ان قضية حقوق الانسان وحرياته اصبحت في العصر الذي نعيش فيه من القضايا التي تشغل العالم بأسره ، وذلك نظرا للمركز القانوني الذي اصبح الفرد يتمتع به وفق منظومة القانون الدولي ، حيث اصبح الفرد احد اشخاص القانون الدولي و الاهتمام بقضايا حقوق الانسان يعد مقياس دولة التقدم والعدل.

حقوق الإنسان تتأكد من مقطع الطفلة المعذبة في حوض

السباحة

شرطة الطائف تحقق في تعرض طفل يتيم لعنف وإصابة بالغة في

العنق

المصدر: جريدة الوطن الأحد 26 ذو الحجة 1430 - 13 ديسمبر 2009 العدد 3362 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3362&id=128395>



عدة لقطات من مقطع الفيديو للطفلة أثناء رميها في حوض السباحة

الدمام، الطائف: حامد الشهري، ساعد الثبيتي
صرح رئيس جمعية حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي للجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ "الوطن" أن الجمعية تعكف حالياً على التحقق من المقطع الذي انتشر في اليومين الماضيين ويظهر فيه تعذيب طفلة في حوض سباحة ومن ثم إبلاغ الجهات ذات الاختصاص وهي الشؤون الاجتماعية.
وأضاف أن تأخر صدور نظام ضد العنف الأسري أسهم في تكرار مثل هذه الحالات حيث إن النظام لا يزال في طور الدراسة منذ أكثر من عامين مطالباً بسرعة البت في هذا النظام والذي يكفل للجميع الحماية النفسية والبدنية من وطأة الإيذاء.

وأشار القحطاني إلى أن النظام والذي مازال في طور الدراسة في مجلس الشورى كما أنه يدرس سن العقوبات التي ستفرض على الذي يقوم بالتعذيب ومسؤوليات الجهات الحكومية في هذا الشأن حيث إن الطيب أو المدرس سيلزمه النظام بالإبلاغ عن الحالات التي يشتبه بها أثناء تأديته مهام عمله في حالة عدم إبلاغه سيكون عرضه للعقاب من الجهات ذات الاختصاص.

وتابع بأن الحماية البشرية ضعيفة في المملكة مبدياً أسفه بأن ما يصل إلى الجمعية أو الجهات الحكومية ذات العلاقة وما يتم رصده في وسائل الإعلام قليل جداً بالنظر إلى الحساسية الاجتماعية للكشف عن ما يحدث داخل البيوت وفي جانب حل قضايا العنف الأسري، قال تبرز مهمة إيجاد دور إيواء، لاحتواء المعنفين ولكن ليست هناك وسيلة لاحتواء الهاربين والهجمات من العنف الأسري، مما يدفع بالجهات الأمنية لإيداع الضحايا في السجون، الأمر الذي دفعنا للتفكير لإنشاء دار إيواء لضحايا العنف الأسري تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تبرز أهمية أن تكون هناك عناية خاصة لضحايا العنف الأسري.

وقال المحامي مشعل الشريف لـ "الوطن" إن المؤسسات المعنية بهذه القضية لا تزال غير مهيةة للتعامل الفعال معها، كما أن الإجراءات في غاية التعقيد والبطء وهو ما يفسر انتهاء بعض الحالات التي تعرضت للعنف إلى الوفاة أو الإعاقة التامة.

يذكر أن مواقع على الإنترنت والموقع الشهير (اليوتيوب) وبعض المجموعات البريدية نشرت رجلاً يهدد طفلة التي لا تتجاوز الثانية من عمرها بالرمي في مياه المسبح، وبعدها قام بدفعها إلى المسبح ولم يبال هذا الرجل الذي لم تحدد هويته لصرخات الطفلة ورعبها من المياه، طالباً ممن كانوا حوله عدم إخراجها.

من جهتها، تحقق شرطة الطائف في إصابة طفل يتيم في الثالثة من عمره من أطفال دار المحبة التابعة لجمعية فتاة ثقيف الخيرية بعد أن حامت شبهات قوية حول تعرضه لعنف داخل الجمعية مما دعا عدة جهات مختصة إلى التحرك لكشف ملابسات الإصابة التي تزعم مشرفات الدار أنها نتيجة ربط مطاط حول عنق الطفل من قبله أو من قبل أحد أقرانه. وبشرت شرطة الطائف أمس التحقيق في قضية الطفل "حسام" الذي ظهر حول عنقه جرح نتيجة خنقه بسلك يعتقد أنه مطاطي أو معدني مما ترك جرحاً غائراً يحيط برقبته. وكان الطفل قد تم نقله لمركز صحي الحي المجاور الذي تقع فيه الجمعية لمعالجته وعندما شاهد الأطباء أثر الخنق الذي يحيط برقبته قاموا بإبلاغ الشرطة التي حضرت للمركز وتسلمت الموضوع واستدعت المشرفات في الدار للتحقيق، وتمت إحالة الطفل للمستشفى لتحديد أسباب الإصابة وتاريخ وقوعها للاستئناس بها في التحقيق وكشف الملابس.

وأكد الناطق الإعلامي لشرطة الطائف الرائد تركي بن ظافر الشهري في تعليق له على الواقعة أن غرفة العمليات تلقت بلاغاً من رئيسة إحدى الجمعيات الخيرية عن تعرض أحد الأطفال لإصابة وتمت مباشرة البلاغ. وأضاف أنه تم نقل الطفل للمستشفى وحالته الصحية جيدة، وابتظار التقرير الطبي الصادر بحقه وإجراءات التحقيق لا تزال جارية بمركز شرطة السلامة.

من جهتها أشارت مصادر إلى أن إدارة الجمعية بدأت في تحقيق آخر داخل الجمعية لتحديد ملابسات الموضوع ومسؤوليات المربيّات والمشرفات من أجل الوصول إلى الحقائق التي قد تفيد الشرطة في مهمتها. يذكر أن دار المحبة التابعة لجمعية فتاة ثقيف تضم عدداً كبيراً من الأطفال الأيتام من الجنسين بأعمار مختلفة، ويقوم على تربيتهم عدد من المربيّات السعوديات والمشرفات بنظام الورديات.



”حقوق الإنسان“: نتابع فريق إدارة الكوارث... لإصدار تقرير

شامل

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 13 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/86010>

جدة - فهد الزهراني

أكد مصدر في فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أن الجمعية عقدت عدداً من الاجتماعات لدراسة أوضاع المتضررين من كارثة جدة، وخلصت إلى ضرورة مضاعفة الجهود من قبل الجهات المعنية لرفع المعاناة التي لحقت بسكان الأحياء المنكوبة جراء السيول التي داهمت منازلهم وممتلكاتهم. وكشف المصدر أن الجمعية تعكف على إعداد تقرير يلخص كل الأدوار التي تم تقديمها في الفترة السابقة والحالية، مشيراً إلى أن التنسيق مستمر مع بعض الجهات المعنية بتقديم المساعدات العينية والمادية للمنكوبين والمتضررين. وأوضح المصدر أن الجولات التي نفذها فريق الهيئة الأسبوع الماضي لموقع بحيرة الصرف الصحي لن تتوقف، في إطار الاطلاع ميدانياً على نتائج فريق إدارة الكوارث الأميركي الذي يعكف على معالجة مشكلة بحيرة الصرف الصحي والسد الاحترازي فيها.

بمناسبة اليوم العالمي القحطاني: يجب علينا العمل على وضع أحكام الشريعة التي تتضمن حماية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 27 ذي الحجة 1430 هـ - 14 ديسمبر 2009م - العدد 15148
<http://www.alriyadh.com/2009/12/14/article481443.html>

الرياض-منيرة السليمان

قال د.مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بأن اليوم العالمي للاحتفال بحقوق الإنسان له أهمية قصوى تتبع من طبيعة الحقوق التي يذكر بها وأثر حمايتها على كرامة الإنسان. فقد نص القرآن الكريم على تكريم الله للإنسان في قوله تعالى " ولقد كرّمنا بني آدم"، ويقتضي هذا التكريم الإلهي رعاية هذه الحقوق وحمايتها ومنع كل ما من شأنه أن ينال منها. ومن أجل ذلك تأسست الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كهيئة غير حكومية، مستقلة لتعمل جنباً إلى جنب مع هيئة حقوق الإنسان وبقية الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة لتحقيق ذلك الهدف السامي النبيل كما أَرَادَهُ اللهُ سبحانه وتعالى ولعل اليوم العالمي للاحتفال بحقوق الإنسان يذكر بوجوب احترام الجميع لهذه الحقوق وقيام الجهات ذات العلاقة بوضع ومراجعة الآليات القانونية اللازمة والتي من خلالها يمكن نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة.

كما ينبغي في هذا اليوم تفعيل ورصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها، ودراسة القضايا والمشاكل التي تحدث في مجتمعنا ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتقديم التوصيات والحلول اللازمة بشأنها. فلا يكفي أن نقول إن لدينا أحكام الشريعة الإسلامية التي تتضمن حماية لحقوق الإنسان بل يجب أن نعمل على وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ في الممارسة العملية سواء من قبل السلطات في معاملتها مع الأفراد أو في علاقة الأفراد فيما بينهم البين.

قصص "تعذيب أسري" تدفع إلى مطالبة بحماية "المعتقلين"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/86639>

الجوف - عبدالعزيز النبط

دفعت قصص «التعذيب» ضد زوجات وأبناء في ندوة عن «العنف الأسري»، أقامتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في دار الجوف للعلوم في مدينة سكاكا مساء أول من أمس، الحاضرين إلى التساؤل عن دور الجهات الحكومية المعنية في حماية المعتقلين، والمطالبة بجهات متخصصة في حماية «المعتقلين».

وأورد محاضر الندوة مدير إدارة محكمة دومة الجندل وخطيب جامع الدريويش عيسى الدريويش، قصصاً عن حالات عنف أسري وقف عليها «تدمي القلب».

وقال إن زوجة لجأت إلى زوجها بعد أن مارس زوجها صنوفاً عدة من التعذيب منها حشر وجه الزوجة في مرحاض دورة المياه. كما سرد قصة الأب الذي يضرب أيدي أبنائه بالمنشار حتى يدميهم، وكذلك الأب الذي ربط أحد أبنائه بجوار إطار السيارة وشغلها تخويفاً له!. وتطرق الدريويش إلى أنواع من العنف الجسدي والنفسي والجنسي.

وأشار إلى أن بعض الآباء يعمدون إلى اتهام زوجاتهم وبناتهم بأعراضهن. وأكد أن «العنف الأسري» يؤدي إلى هروب الأبناء والبنات، مطالباً الآباء والأزواج بالرفق بأهل بيوتهم، وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أرحم الناس وأعدلهم، ولذا يجب الاقتداء به.

وشدد الدريويش على أهمية وسائل الإعلام في علاج مشكلة «العنف الأسري» وقال إن الجميع مطالب بالوقوف في وجه المعتقلين، حتى لا تحصل حالات وفاة أو شلل. ودعا الجهات المعنية إلى إيجاد هواتف «ساخنة» لتلقي بلاغات حالات «العنف الأسري» والتعامل معها، وعلاجها بسرعة وفعالية.

وأكد أهمية مساندة المجتمع للهيئات والمنظمات الحقوقية من أجل التصدي لهذه المشكلة.

من جانبه، أكد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور طارش الشمري ضرورة إيجاد جهة معنية بلبؤاء المعتقلين، وتقديم الرعاية والدعم لهم.

يذكر أن الندوة التي أدارها مدير هيئة الإغاثة الإسلامية في منطقة الجوف فخري الشلال تأتي ضمن الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان“ تنتقد غياب”الهلال“ عن عمليات الاغاثة»

جدة : لجنة ”سبوعية“ لمتابعة الوضع الصحي والبيئي للسيول

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1430-12-29 هـ الموافق 2009-12-16م العدد 13333 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13333&P=1>

فهد الثقفي - جدة

وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة بتشكيل لجنة عاجلة تحت مسمى (لجنة الصحة العامة) برئاسة مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور/ سامي بن محمد باداود وعضوية أعضاء من جامعة الملك عبد العزيز وأمانة جدة وفرع وزارة الزراعة والهلال الأحمر وهيئة الأرصاد وحماية البيئة . وقال رئيس اللجنة مدير الشؤون الصحية : إن اللجنة اجتمعت صباح أمس الأول بمكتبه وبحضور كافة الأعضاء وناقشت الأوضاع وعددا من النقاط الهامة ومن أهمها مشكلة وإببات الصرف الصحي وإيجاد أماكن بديلة لرمي مخلفات الصرف الصحي بطرق صحية وأمنة لكي لا تسهم في إضافة مصادر تلوث بيئية جديدة وأضاف باداود بقوله :إن اللجنة ناقشت آليات تكثيف دور الفرق الصحية الميدانية والخاصة بالاستقصاء الوبائي والحشري وأكد ان وضع مرض حمى الضنك مستقر وهادئ بالرغم من الوضع الذي تعاني منه محافظة جدة في هذه الأيام حيث لم تسجل حتى الآن سوى حالتين في الأسبوع الماضي وثمانية حالات في هذا الأسبوع ، وعلى صعيد ذي صلة قام وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بجولة للأحياء المنكوبة جراء السيول انتقد خلالها غياب هيئة الهلال الأحمر السعودي عن الإغاثة في الأحياء المنكوبة في جدة جراء السيول التي شهدتها المحافظة أخيرا . ورصد الوفد وجود حالة واحدة لم يتم إيواؤها وأخرى لم تصلها المواد الاغاثية التي تقوم بتوزيعها الجمعيات الخيرية ، والتي تجاوب معه الدفاع المدني والمسؤولون عن الإغاثة فورا حيث قام مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد التويجري بالتوجه إلى المحتاجين للإيواء وتسكينهم مباشرة،فيما قام المسؤولون عن الجمعيات الاغاثية بتشكيل فرق ميدانية لمتابعة الحالات التي بلغ عنها وفد الجمعية.

خلال جولته على حيي توييزة وكيلو 14

”حقوق الإنسان“ يقف ميدانيا على أداء الأجهزة الحكومية في الإغاثة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/29 هـ 16 ديسمبر 2009 م العدد : 3104
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091216/Con20091216320996.htm>

معتوق الشريف - جدة

انتقد وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة غياب هيئة الهلال الأحمر السعودي عن الإغاثة في الأحياء المنكوبة في جدة جراء السيول التي شهدتها المحافظة أخيرا. ورصد الوفد وجود حالة واحدة لم يتم إيواؤها وأخرى لم تصلها المواد الإغاثية التي توزعها الجمعيات الخيرية وتجاوب معها الدفاع المدني، إذ توجه مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد التويجري إلى المحتاجين للإيواء وتسكينهم مباشرة، فيما شكل مسؤولو الجمعيات الإغاثية فرقا ميدانية لمتابعة الحالات التي بلغ عنها وفد الجمعية. وشملت زيارة وفد الجمعية الذي ترأسه مشرف فرع الجمعية في المنطقة الدكتور حسين الشريف وضم الدكتورة بهيجة بهاء عزي ومعتوق الشريف والباحث القانوني حمزة الباحث، الأحياء المتضررة من السيول وبدأت من قويزة.

وأوضح الدكتور الشريف أن الزيارة تهدف للتحقق من المعلومات التي وردت حقوق الإنسان من نقص في المواد الإغاثية، مثمنا جهود شركة الكهرباء خلال وبعد الأزمة.

وبين أن الوفد رصد حالة متعلقة ببعض الشباب «العزاب» لم يتمكنوا من الإيواء رغم تضرر شققهم، وجرى التواصل مع الدفاع المدني وتوفير الإيواء لهم بجهد شخصي من الفريق سعد التويجري حسب ما أبلغونا به.

وانتقل وفد الجمعية إلى حي كيلو 14 ووقف على أوضاع سكانه، إذ وقف على آلية توزيع الإعانات الغذائية وزار بعض الدور المتضررة، حيث أكد الدكتور الشريف على أن الأسر المتضررة تحتاج إلى دعم إضافي وأن كمية المعونات التي وصلت إليها لم تكف، وأن بعض المؤن الغذائية لم تصل حتى الآن لبعض أسر الحي.

ولفت الشريف إلى وجود بعض الإيجابيات التي لمسها وفد الجمعية في الحي مثل وجود أعمال نظافة مستمرة في الشوارع ورفع أنقاض شارفت على الانتهاء، لكن ما يزال الحي محتاجا إلى الحماية البيئية، إذ شوهد انتشار كثيف للذباب والناموس بشكل كثيف في الحي.

وقدم وفد فرع الجمعية لمسؤولي الدفاع المدني تقريرا شفويا عن زيارته لحيي قويزة وكيلو 14، خلال لقائه مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد التويجري والمتحدث الإعلامي للمديرية العميد محمد القرني، أثناء زيارة الوفد لمركز الإسناد. وقال الشريف: نقلنا لهم ملاحظات الوفد خصوصا فيما يتعلق بالمعلومات الواردة عن وجود تمييز في الإيواء والإعاشة بين المواطنين والمقيمين وفيما رصدته من الملاحظات الميدانية، بالإضافة إلى المخاوف من توقف البحث عن المفقودين والاستعدادات في حالة حدوث أي مشكلة في بحيرة الصرف الصحي.

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي للدفاع المدني العميد محمد القرني أن إيواء المتضررين من السيول تتم دون تمييز بين مواطن أو مقيم، مشيرا إلى أن الدفاع المدني على استعداد لتلقي أي شكوى.

وواصل وفد فرع الجمعية زيارته لصالة المعارض التي تتجمع فيها المواد الإغاثية ومنها توزع على الجمعيات الخيرية. وأعرب الشريف عن سعادته لوجود أعداد كبيرة من الشباب المتطوعين الذين يعدون ويجهزون السلال الغذائية للمتضررين.

التويجري: قسم لاستقبال الشكاوى ومحاسبة المتضررين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/29 هـ 16 ديسمبر 2009 م العدد : 3104
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091216/Con20091216320997.htm>

معتوق الشريف - جدة

أبلغ مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد التويجري الإعلاميين عن استحداث قسم لاستقبال شكاوى المتضررين من سيول جدة.

ووقف التويجري البارحة الأولى شخصيا على بعض الحالات التي رصدها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واستمع إلى معاناتهم في عدم التجاوب معهم وتوفير الإيواء لهم ووجه بتوفير السكن لهم مباشرة بعد أن زارهم في دارهم المتهالك في حي قويزة.

وأوضح الفريق التويجري للإعلاميين أن إدارة الدفاع المدني ترغب من جميع المتضررين إبلاغ غرفة العمليات عن أي فرد من أفراد الدفاع المدني لم يتجاوب معهم وتوفير مقر لإيوائهم أو إيواء أسر يعرفونها، مؤكدا على أهمية كل شخص (مواطن أو مقيم)، في الإيواء في حالة تضرر مسكنه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سيول جدة جرفت مدخرات مواطنين وتركتهم دون منازل

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 29 ذو الحجة 1430 هـ. الموافق 16 ديسمبر 2009 العدد 5910
http://www.aleqt.com/2009/12/16/article_317348.html

محمد الهلالي من جدة

أصبح وضع المواطن محمد السلمي، كغيره من عشرات المواطنين الذين بنوا منازل شعبية على أراض بموجب حجج استحكام أنفقوا عليها كامل مدخراتهم من أجل وضع أطفالهم وذويهم في دار تحميمهم تقلبات الزمان. كان محمد السلمي، كغيره من المواطنين في أطراف وادي مريخ قد اشتروا من مواطنين آخرين أو ما يسمونهم هوامير الأراضي وذلك نظير مبالغ كبيرة أن ذلك وأنفقوا عليها عشرات الألوف ومنحتهم الدولة والجهات الحكومية جميع الخدمات التي تتعلق بإيصال الخدمات والكهرباء، وكان يحلم كغيره من المواطنين في المنطقة بأن يأتي اليوم لدراسة أوضاع تلك المنازل ومنحهم صكوكا شرعية.

لكن حلم الأمل، أصبح فاجعة اليوم، إذ التهمت السيول كامل المدخرات وأصبح محمد السلمي يللم أسرته في شقة مفروشة لا يعلم متى تنتهي مدة الإقامة المؤقتة فيها، وهناك في الجانب الآخر بين الأطلال على أكوام البناء أصبح الوضع أكثر مأساوية على هذه الأسر التي تصارع من أجل منزل يضمهم بين أركانها.

واقترح السلمي أن تتولى جمعية حقوق الإنسان مشروعا مع إمارة منطقة مكة المكرمة ومحافظة جدة والمحكمة والأمانة لدراسة أوضاعهم وبحث وإيجاد مساكن أو تبني حلول لمعالجة أوضاعهم المأساوية، حيث أنفقوا كل مدخراتهم في هذه المساكن التي تحولت إلى أكوام. كما طالب مواطنون في منطقة الحرازات كبرى المناطق العشوائية جنوب محافظة جدة بوضع الحلول العاجلة والنهائية ومنحهم الصكوك الشرعية، خاصة أن جميع الخدمات تصل إليهم بما فيها خدمات شركة الكهرباء مع توافر المستوصفات والمدارس، وتعتبر منطقة الحرازات إحدى كبريات المناطق المخططة جنوبي جدة ولم يتم وضع الحلول النهائية لها واستخراج الصكوك الشرعية للسكان في تلك المناطق. كما شدد المواطنون على ضرورة محاسبة جميع المتسببين في نشوء تلك الأحياء في مجاري السيول والأودية والأخطاء التي أسهمت في ضياع وفقدان الممتلكات وكل مدخراتهم، خاصة أنهم لا يعلمون مناطق مجاري السيول والمواقع المحظورة.

الأبناء بلا وظائف والبنات بلا زواج

بعد 25 عاما .. الأب غير سعودي والهوية مزورة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/29 هـ - 16 ديسمبر 2009 م العدد : 3104
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091216/Con20091216321005.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

بعد 25 عاما من العشرة، اكتشفت سيدة مواطنة أن أبنائها وبناتها التسعة غير سعوديين وأن زوجها الذي وافقت الارتباط به، يماني الجنسية؛ عاش معها ببطاقة هوية سعودية مزورة، قبل أن يتوارى عن الأنظار منذ ستة أعوام. وعمق من جراح هذه الأسرة عدم وجود ما يثبت أنهم يحملون الجنسية اليمنية، وبالتالي لم يتمكن الأبناء من الحصول على وظيفة ولم تستطع البنات الزواج لرفض مآذوني الأنكحة تزويجهن دون إثباتات رسمية.

وتقدمت السيدة وأبنائها (أربعة ذكور وخمس إناث) بشكوى إلى فرع جمعية حقوق الإنسان في جدة، ذكرت فيها أنها أسرة تعيش وضعا مأساويا بعد أن اكتشفت أنها بلا هوية، وأكد لـ «عكاظ» المشرف العام على فرع حقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف أن الجمعية تدرس الشكوى والمستندات التي قدمتها الأسرة، وستبحث مع الجهات المختصة ما يضمن حقوق المواطنة وأبنائها متى ما ثبتت صحة الدعوى.

ويروي لـ «عكاظ» عوض أحمد، ابن المواطنة من الأب اليمني الهارب تفاصيل الحكاية قائلا: إن والده اختفى قبل ستة أعوام بعد أن تعرض لحادث مروري، وتبين من خلاله للجهات الرسمية أنه يحمل بطاقة سعودية مزورة، وصدر صك شرعي من المحكمة يثبت تعييبه.

وأضاف «والدتي سعودية تزوجت من والدي في العرضية الجنوبية قبل 25 عاما، بعد أن أوهمها أنه سعودي واسمه أحمد سالمين المجرشي، ويعود في الأصل إلى قبائل جازان، وأنجبت منه تسعة أبناء، لكننا اكتشفنا لاحقا أنه يماني واسمه أحمد حسن مبروك».

ويؤكد الابن أن الأبناء تضاربت حول مصير والده، «هناك من يقول إنه تم ترحيله إلى اليمن، ورواية أخرى ترجح أنه توفي، وفي كلتا الحالتين لا نعلم مصيره ولا مصيرنا».

وتقول الزوجة المخدوعة وتدعى مزهرة الكثيري: إن زوجها المختفي تقدم لخطبتها حاملا ورقة برنت أحوال مزورة باسم شخص سعودي، «عرفنا لاحقا أنها تعود لشخص يسكن الرياض»، وتضيف «بتصرفه هذا؛ حرم أبناءه من التعليم والجنسية، فهم الآن ليسوا سعوديين ولا يمنيين، وعرض أبنائي لمواقف صعبة نتيجة هذا الوضع». وتؤكد أم الأبناء التسعة أن فلذات أكبادها محرومون من الدراسة والوظيفة والزواج لعدم وجود ما يثبت هويتهم، «أبنائي مجهولو الهوية، دون تعليم أو وظائف، وبناتي بلغن سن الزواج ولا يستطعن عقد قرانهن دون إثبات هوية».

وطالبت الأم المكلمة المسؤولين بتصحيح أوضاع أبنائها ومساعدتها على تزويج بناتها اللاتي شارفن على بلوغ سن العنوسة، «جميع الأبواب أغلقت أمامنا، حتى أننا راجعنا السفارة اليمنية في محاولة منا لإثبات هويتنا واستخراج جوازات سفر، ولكن السفارة رفضت أي إجراء لعدم وجود ما يثبت هوية والدهم».

”حقوق الإنسان“ تنتقد ضعف دور ”الهلال الأحمر“ في إغاثة الأحياء ”المنكوبة“

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء، 16 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/87064>

جدة - أحمد العمري

انتقد وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة غياب هيئة الهلال الأحمر عن تقديم خدماتها في الأحياء المنكوبة جراء كارثة نوفمبر، ورصد الوفد خلال جولة نفذها أول من أمس نقص الدعم الغذائي للمتضررين بعد أن شكت أسر عدة، من عدم حصولها على المواد التموينية، إضافة إلى عدم إيواء العديد من العوائل التي لاتزال تقطن في مساكنها المتهاكلة، وسجلت الزيارة غياباً واضحاً للأمانة عن رش المستنقعات المنتشرة في المناطق كافة، ما أثار مخاوف السكان من تحولها إلى بؤر للأوبئة والحشرات.

وأنت الجولة ثمارها في الحال حين تفاعل المدير العام للدفاع المدني الفريق سعد التويجري مع تلك الملاحظات، ووجه بإيواء المحتاجين وتسكينهم فوراً، فيما عمل المسؤولون عن الجمعيات الإغاثية على تشكيل فرق ميدانية لمتابعة الحالات التي أبلغ عنها وفد الجمعية.

وتابع وفد الجمعية برئاسة مشرف فرعها في المنطقة الدكتور حسين الشريف ومشاركة الدكتورة بهيجة بهاء عزي ومعنوق الشريف والباحث القانوني حمزة الباحث، أوضاع حي قويزة ورصد العمل الإغاثي، عقب أن تلقت الجمعية شكاوى من نقص المواد الإغاثية.

بعد ذلك وقف الوفد على آلية توزيع الإعانات للمتضررين في حي كيلو 14 من المواطنين والمقيمين، وزار عدداً من المساكن المتضررة.

وأوضح رئيس الوفد الدكتور حسين الشريف أن الحي يحتاج إلى دعم، مشيراً إلى أن كميات المعونات التي وصلت إليه لم تكف، إذ لم يصل بعض المون الغذائية حتى الآن لبعض الأسر فيه.

وحض الشريف القائمين على توزيع المعونات في حي كيلو 14 على تكثيف الجهود، ودعم الأسر لاسيما التي بها نسبة كبيرة من الأطفال والنساء، لافتاً إلى أن الوفد لمس العديد من الإيجابيات في الحي منها وجود أعمال النظافة المستمرة في الشوارع، ورفع الأنقاض التي شارفت على الانتهاء، واستدرك قائلاً: «لكن الحي لا يزال بحاجة لتكثيف عمليات الإصحاح البيئي، إذ تنتشر في أروقه وبكتافة الحشرات والذباب والبعوض».

ورصد الوفد شكاوى عدد من سكان كيلو 14 من تأخر صرف معوناتهم، وعدم اكتفائهم بها، فأحد المواطنين «فضل عدم ذكر اسمه» شكا من أن موظفي صرف الإعاشات والإعانات دونوا في كتيب الإعانة استلامه عدداً من الفرش والبطنيات مع أنه لم يتسلمها.

وقال: «وعندما أخبرت الموظف أنني لم أستلم شيئاً من ذلك، أكد لي بأنهم سيصرفونها لي بعد يومين، مع أنهم دونوا إشارة الاستلام في الكتيب الخاص بي للإعانات».

وأشار إلى أن أسرته تتكون من 12 فرداً ومنزله لم يعد صالحاً للجلوس، مفيداً أنه دفع ثمن بعض إصلاحاته من حسابه، إلا أن الدفاع المدني أخبره بأنهم سيسددون الفواتير التي دفعها لإصلاح منزله.

وروى عبدالسلام البرماوي لـ «الحياة» عدداً من المآسي التي عاشها حيهم الواقع على وادي مرت، مشيراً إلى أن 11 سيارة دخلت بيتاً واحداً، حامداً الله على سلامة أهل ذلك البيت.

وقال: «في ذلك اليوم الناس خرجت من بيوتها ولم تعرف مأوى أو مكاناً تلجأ إليه من السيل، فالمشهد أقوى من الاستنفار أو الفرار، كل يبحث عن عائلته ويفكر فيما قد يحل بهم»،

فيما تضجر عدد من النساء الوافدات لعدم صرف إعانات وإعاشة لهم مؤكدات رفض العاملين في اللجان بسبب أن النظام لا يسمح للأجنبي، وطالبن المسؤولين بالنظر في هذه القضية متمنيات أن تشمل المكرمة الأجانب أسوة بالسعوديين. وسجلت الجولة غياباً واضحاً للأمانة في رش المستنقعات، ما أثار مخاوف الأهالي من تحولها إلى بؤر للأوبئة والحشرات، لاسيما وأنها انتشرت بكثافة في أحياء شرق جدة بعد أمطار 25 نوفمبر.

وواصل وفد فرع الجمعية زيارته لصالحة المعارض التي تحتضن المواد الإغاثية التي توزع على الجمعيات الخيرية، وأبدى الدكتور الشريف سعادته بوجود أعداد من الشباب المتطوعين الذين يعملون على إعداد وتجهيز السلال الغذائية. وقال الشريف: «كان لدينا تخوف من إقبال المعونات لاسيما أن هناك أحياء كثيرة محتاجة إلى المساعدة، بيد أن المعونات لاتزال تتدفق وهو ما يفرحنا».

وتجلى دور مؤسسات المجتمع المدني في الأزمة، مثل فريق إنقاذ جدة الذي يقدم خدمات جبارة بمشاركة الشباب والفتيات السعوديين والوافدين أيضاً. إذ يعمل على توزيع الإعانات والمساعدات للأهالي المتضررين، ويتخذ فريق إنقاذ جدة معرض الحارثي موقعاً له، ويعمل على استقبال التبرعات وتوزيعها، تحت رعاية لجنة التكافل التابعة للغرفة التجارية بجدة. ويقول معتز عبدالله: «إن الفريق كان في البداية عبارة عن اتحاد ثلاث فرق تطوعية والآن انضم إلينا خمس فرق وحدوا جهودهم وهم على استعداد للتضامن مع فرق أخرى»، مناشداً كل الفرق التطوعية بجدة للتعاون معهم «فهم بحاجة إلى أعداد أكبر تعادل نسبة المتضررين».

ويبدو، أوضح فايز الشخي أن جهود شباب وشابات فريق إنقاذ جدة لم تقتصر على المتضررين ولكنها غطت أجزاء واسعة من المحافظة ناصحاً أقرانه بالانضمام إلى قائمة الفريق.

وذكر أن التبرعات التي تصل إلى أرض المعارض في جدة لصالح المتضررين تحتاج إلى متطوعين من الجنسين لفرزها وتنظيمها وتنظيم عملية إيصالها ميدانياً للمتضررين في الأحياء المنكوبة. وأفاد أنهم يجتمعون يومياً في تمام الد - 11 صباحاً في أرض المعارض بجدة، لافتاً إلى أن الحاجة ماسة لأيدٍ تساعد في تنظيم التبرعات وتجهيتها للتوزيع في مقر عمل المجموعة.

«المدني»: لتمييز

في إيواء المتضررين

اجتمع وفد جمعية حقوق الإنسان خلال الجولة مع المدير العام للدفاع المدني سعد التويجري والمتحدث الإعلامي للمديرية العميد محمد القرني وبحثوا نتائج زيارتهم لحيي قويزة وكيلو 14.

وذكر الدكتور الشريف أن الوفد نقل لرجال الدفاع المدني ملاحظات عدة، منها ما يتعلق بالمعلومات الواردة عن وجود تمييز في الإيواء والإعاشة بين المواطنين والمقيمين، ومخاوف الأهالي من توقف البحث عن المفقودين والاستعدادات في حالة حدوث أي مشكلة في بحيرة المسك، مشيراً إلى أن ملاحظاتهم كانت محل تقدير وترحيب من رجال الدفاع المدني. وأفاد أن المتحدث الرسمي للدفاع المدني أكد لهم أن عملية الإيواء تتم من دون تمييز بين سعوديين ومقيمين، مشيراً إلى أن الدفاع المدني على استعداد لتلقي أي شكوى، وأكد الالتزام الكامل بالتوجيهات الملكية بإيواء كل المتضررين سواء كانوا سعوديين أو غيرهم وبطريقة عاجلة.

وقال الشريف: «إن الفريق التويجري والعميد القرني قدما للوفد كثيراً من المعلومات الإحصائية وشرحاً وافياً عن ما بذلوه أثناء الحدث وجرى بحث ما أثير حول بحيرة الصرف الصحي، ولمسنا استعدادهم لمواجهة أي طارئ في الموقع»، مؤكداً أن رجال المدني اتخذوا الاحتياطات والاستعدادات كافة حيال حدوث أي تسرب منها.

وأوضح أن الدفاع المدني شيدت كثيراً من الحواجز الترابية لحماية السكان في الأحياء المجاورة لافتاً إلى أن هناك رقم سنترال 6571619 لتقديم أي معلومات أو إرشادات لأي شخص محتاج إلى مساعدة، سواء في مجال الإعاشة والإيواء أو التبليغ عن آثار الكارثة.

”حقوق الإنسان“ تحذر من نقص المعونات والمواد الغذائية في المناطق المنكوبة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 29 ذو الحجة 1430 هـ. الموافق 16 ديسمبر 2009 العدد 5910
http://www.aleqt.com/2009/12/16/article_317348.html

محمد الهلالي من جدة

حذر وفد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال جولة على الأحياء المنكوبة جراء السيول أمس الأول، من نقص في المعونات الغذائية ووجه بتكثيف الجهود وزيادة الدعم، نظراً لوجود أعداد كبيرة من الأطفال والنساء، كما اكتشف الوفد عدداً من الحالات المتضررة التي لم يتم إيواؤها.

وأكد الدكتور حسين الشريف، مشرف فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، أن الجولة على الأحياء تأتي للتحقق من المعلومات التي وردت إلى الفرع حول نقص المواد الإغاثية.

وأوضح الشريف أن الوفد رصد حالة متعلقة ببعض الشباب لم يتمكنوا من الحصول على فرص الإيواء رغم تضرر شققهم، وتم التواصل مع الدفاع المدني وتم توفير الإيواء لهم.

ورصد الوفد وجود حالة لم يتم إيواؤها وأخرى لم تصلها المواد الإغاثية التي تقوم بتوزيعها الجمعيات الخيرية، والتي تجاوب معه الدفاع المدني والمسؤولون عن الإغاثة فوراً، حيث قام الفريق سعد التويجري، مدير عام الدفاع المدني، بالتوجه إلى المحتاجين للإيواء وتسكينهم مباشرة، فيما قام المسؤولون عن الجمعيات الإغاثية بتشكيل فرق ميدانية لمتابعة الحالات التي بلغ عنها وفد الجمعية.

وأبان رئيس الوفد، الدكتور حسين الشريف، أن الأسر المتضررة في حي 14 جنوبي جدة تحتاج إلى دعم وكمية المعونات التي وصلت إليها لم تكف، حيث لم تصل بعض المون الغذائية حتى الآن إلى بعض الأسر في الحي.

وتابع نهييب بالإخوة القائمين على توزيع المعونات في هذا الحي تكثيف الجهود ودعم الأسر لوجود عدد كبير من الأطفال والنساء، حيث إن توزيع المعونات متوقف على الجمعيات الخيرية.

ووقف وفد الجمعية على حالة الأهالي من السعوديين والمقيمين في حي 14 وتابع آلية توزيع الإعانات الغذائية وزار بعض الدور المتضررة.

ولفت الشريف إلى أن هناك بعض الإيجابيات التي لمسناها في هذا الحي مثل وجود أعمال نظافة مستمرة في الشوارع ورفع للأنقاض شارفت على الانتهاء لكن مازال الحي مع هذه الجهود محتاجاً إلى الحماية البيئية. وبيّن أن الأحوال بدأت تعود إلى الوضع الطبيعي تدريجياً حيث كانت هناك عمليات نظافة وشاهدنا وجود عيادة مصغرة تابعة لوزارة الصحة.

هيئة حقوق الإنسان

بتنظيم من هيئة حقوق الإنسان حرم أمير الشرقية تشهد ملتقى الأمان للمرأة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/12/25 هـ 12 ديسمبر 2009 م العدد: 3100
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091212/Con20091212320111.htm>

معتوق الشريف - جدة

تشهد حرم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية صاحبة السمو الملكي الأميرة جواهر بنت نايف بن عبدالعزيز في الخبر غدا، ملتقى «الأمان للمرأة» والذي تنظمه هيئة حقوق الإنسان. وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن الملتقى الذي ينظمه الفرع النسوي في الهيئة في المنطقة الشرقية، يهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة خصوصا والتي كفلتها الشريعة الإسلامية. وأفاد العيبان أن الملتقى عقد بعد موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي تكمن رسالته في نشر ثقافة حقوق الإنسان في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم، وبناء القدرات المؤسسية في القطاع الحكومي والخاص، ليرتقي أدائها المعزز لحماية حقوق الإنسان باستلهاهم رسالة الإسلام السمحة، وما يتفق معها من العهود والمواثيق الدولية. وأشار رئيس هيئة حقوق الإنسان إلى أن الملتقى جاء متزامنا مع احتفال العالم بالذكرى السنوية الـ 61 لنشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تحتفل فيه الهيئة لتؤكد أن على العالم رعاية حقوق جميع المجتمعات في إطار العدل والمساواة، وتوعية المواطنين بحقوقهم وحياتهم الأساسية. من جهتها، أوضحت مشرفة الفرع النسوي في هيئة حقوق الإنسان في الشرقية شريفية الشمال، أن الملتقى سيناقش معالجات لقضية العنف ضد المرأة مع الجهات ذات العلاقة كرجال الشرطة والتحقيق والقضاة والطبيبات والأخصائيات الاجتماعيات، وتعزيز قدرات الإعلاميات والإعلاميين على مناهضة العنف ضد المرأة بشكل إيجابي وبناء.

العالم يحتفل بالذكرى السنوية ال 61 لنشر الإعلان العالمي .. الهيئة السعودية : خادم الحرمين أحدث نقلات مميزة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والعالمي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ذي الحجة 1430 هـ - 10 ديسمبر 2009م - العدد 15144
<http://www.alriyadh.com/2009/12/10/article480211.html>

الرياض- نايف آل زاحم
يحتفل العالم في هذا اليوم باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهي الذكرى السنوية الواحدة والستون لنشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نادى به الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948م، والذي أكد في ديباجته على حفظ حقوق الإنسان وكرامة الإنسان لأن "الناس جميعاً يولدون أحراراً ومتساوون في الكرامة والحقوق، ولكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين".
وأكد بيان صادر من هيئة حقوق الإنسان في المملكة ان الهيئة وهي تشارك العالم الاحتفال بهذه المناسبة لتذكّر الضمير العالمي الحر بأهمية تطبيق ما نادى به الإعلان الذي يعد إنجازاً إنسانياً، ونقطة تحول في طريق التضامن الدولي، ونتيجة للتفاعل الإيجابي بين الحضارات والثقافات والأديان، ويشكل مظلة من "الحقوق الإنسانية" التي تتوافق في معظمها مع ما نادى به الفطرة الإنسانية السليمة، وجاءت به الأديان التي حملت للإنسانية رسالة واحدة تدعو لعبادة الخالق سبحانه وتنظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع بعين المساواة بميزان قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ الْحَجَرَات 13.
ونبهت الهيئة في بيانها إلى أن مفاهيم حقوق الإنسان نابعة بالأصل من العقيدة والشريعة الإسلامية، التي قامت على مبادئ تحمي حقوق الإنسان مهما كان ذلك الإنسان، وهي التي انطلقت منها جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي، ودعواتها إلى كل ما يحفظ حياة وكرامة الإنسان بصرف النظر عن عرقه أو جنسيته أو دينه أو لغته.
وأكدت الهيئة أن خادم الحرمين الشريفين أحدث نقلات مميزة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والعالمي، حيث تميز منهج وأسلوب المملكة في مجال حماية الحقوق بالإنسانية، بالإنسان كأول عنصر في التنمية والتقدم الحضاري، والسعي الدؤوب على العمل لحفظ وصون كرامته وحماية حقوقه.
وأشارت الهيئة إلى أن عضوية المملكة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو ثمرة من ثمار دعوات خادم الحرمين الشريفين لمد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب، وسياسته التي عززت مكانة المملكة ودورها الحيوي على كافة المستويات، واهتمامه بتسيخ مبادئ العدل والمساواة، وصيانة الحقوق والحريات المشروعة، وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان ورؤيته الإصلاحية الشاملة، بالإضافة لجهود المملكة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة أزمات الفقر العالمية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية وشجبتها الدائم لمحاولات إشاعة التعصب والكرهية وازدراء العقائد، فضلاً عن إسهاماتها لدعم التنمية البشرية، بما يوفر الحقوق الأساسية للإنسان في التعليم والعلاج والتعبير عن الرأي، بالإضافة إلى مبادرات حكومة المملكة باتجاه صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يمثل مساس بها أو اعتداء عليها، وتجسيدها العملي لروح المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها بالشكل الذي يحفظ لمجتمعنا خصوصيته وقيمه الإسلامية والأخلاقية والثقافية.
وأوضحت الهيئة أن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، الذي وافق على صدوره خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - مثال جلي لتأكيد سياسة الدولة في حرصها على مصالح الناس، والقيام بما يضمن الإعداد والتكوين ورعاية الإنسان، وتسهيل معالجة

وحماية حقوقه والمحافظة عليها، مع العمل على ترسيخ القيم الإنسانية واستيعابها في الأذهان، والعمل بها من أجل حياة مستقرة وعيش هانئ سعيد يسود فيه العدل والمساواة وتزدهر فيه الحرية والكرامة والتسامح والحوار والاحترام المتبادل، وأن هذا هو المنطلق الذي استند عليه إنشاء هيئة حقوق الإنسان، وهو استمرار لسياسة المملكة الثابتة منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - والمتمثلة في تعزيز مبادئ العدل والمساواة وتعميقها بين جميع أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وهو مثال جلي لتأكيد سياسة ملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع المطهر.

وأكدت الهيئة على أن هذا البرنامج سيسهم بلا شك في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، والتعريف بالأنظمة والتعليمات والإجراءات المتبعة في المملكة التي تحمي حقوق الإنسان وتفعيلها، والتنبيه إلى خطورة انتهاكات حقوق الإنسان والتحذير منها، وتفعيل ما تضمنه النظام الأساسي للحكم في المملكة والأنظمة المنبثقة منه، والحث على ضرورة السعي إلى توافق اللوائح والإجراءات والسلوك التنفيذي مع مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيمها التي كفلها الإسلام، وأكدت المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتعريف بالأساليب والوسائل التي تساعد على حماية حقوق الإنسان. وتشدد الهيئة على استمرارها بإذن الله في المساهمة العملية في صياغة توجه إنساني عالمي يحمي الحقوق وينبذ العنف والظلم والكرهية والتمييز، وازدراء الشعوب والأديان، وينشر العدل وثقافة التسامح والاعتدال والوسطية بين أفراد المجتمع الواحد، وبين كافة شعوب العالم.

وأشارت الهيئة إلى أنه على الرغم من التطورات التشريعية وصدور العديد من الموائيق الدولية خلال الواحد والستين عاماً المذكورة فإن أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم تظل قاصرة عن بلوغ غايات المبادئ والمعايير التي وضعتها تلك العهود، وربما على رأسها قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي استمر بعمر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على الرغم من عشرات القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة. ولا يمكن أن تتحقق العدالة في ظل استمرار سياسة الاحتلال بالقوة العاشمة المستهترّة بكل القيم والمعايير الدولية، لذا فإن التفاف دول وشعوب العالم على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يرسي مبدأ الحرية ويحقق العدالة ويبعد العنف والتهديد باستعمال القوة إلى الأبد، وهو القوة الحقيقية في مواجهة الظلم والاستبداد.

ونوهت الهيئة إلى أنه وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل نقلة نوعية في تطور البشرية واحترام مبادئ العدالة وسيادة القانون والحريات والحقوق الأساسية، وأن الإعلان قد نجح في إحقاق العديد من تلك المبادئ من خلال العهود والموائيق اللاحقة لصدوره وآليات التنفيذ التي تضمنتها. غير أن المشوار ما زال طويلاً، وأن على العالم رعاية حقوق جميع المجتمعات في إطار العدل والمساواة، وتوعية المواطنين بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، ورفض أي انتهاكات لحقوق الإنسان وسياسات العنف وإراقة الدماء مهما كانت الأسباب.

الأحمد : الحكومة لا تتحمل أي خلل في نظام "الكفيل"

المصدر : جريدة المدينة السبت، 12 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205691>

محمد حفني - القاهرة

أكد عثمان الأحمد عضو هيئة حقوق الإنسان في المملكة ان المملكة تحمي حقوق الإنسان كما جاءت في الشريعة الإسلامية في جميع المجالات، موضحاً أن الهيئة هي الجهة الحكومية المستقلة المختصة في إبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وقال، خلال المؤتمر الثاني الإقليمي لتبادل الخبرات العربية في مجال تطوير التشريعات في إطار الاحتفال بمرور 61 عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالقاهرة أمس الاول ، إن الهيئة تهدف لحماية الحقوق ونبد العنف والظلم والكرهية والتمييز، وازدراء الشعوب والأديان، ونشر العدل وثقافة التسامح والاعتدال والوسطية بين أفراد المجتمع الواحد وبين شعوب العالم.

وحول نظام الكفيل قال إن هذا النظام يقوم على التعاقد بين طرفين وأي اختراق أو إساءة لهذه العلاقة بينهما هي إساءة لا علاقة لها بالنظام الوطني .. موضحاً أن جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أحدثت نقلات مميزة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والعالمي، وعبر سياستها المتمثلة في تعزيز مبادئ العدل والمساواة وتعميقها بين جميع أفراد المجتمع، وكفالة كل الحقوق والحريات المشروعة.

واكد ان مشاركة المملكة في هذا المؤتمر يأتي لتذكر العالم بأهمية تطبيق ما نادى به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد إنجازاً إنسانياً، ونقطة تحول في طريق التضامن الدولي، ونتيجة للتفاعل الإيجابي بين الحضارات والثقافات والأديان، ويشكل مظلة من الحقوق الإنسانية التي تتوافق في معظمها مع ما نادى به الفطرة الإنسانية السليمة، وجاءت به الأديان التي حملت للإنسانية رسالة واحدة تدعو لعبادة الخالق وتنظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع.

وأوضح أن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي وافق على صدوره خادم الحرمين الشريفين مثال جلي لتأكيد سياسة الدولة في حرصها على مصالح الناس وتسهيل معالجة وحماية حقوقهم والمحافظة عليها، مع العمل على ترسيخ القيم الإنسانية واستيعابها، والعمل بها من أجل حياة مستقرة وعيش هانئ سعيد يسود فيه العدل والمساواة وتزدهر فيه الحرية والكرامة والتسامح والحوار والاحترام.

”حقوق الإنسان“ : مبادرات سعودية لصياغة توجه عالمي لنشر

التسامح

المصدر : جريدة المدينة الخميس، 10 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205131>

فهد الرشيد - الرياض

أكدت هيئة حقوق الإنسان على استمرار اسهامها العملي في صياغة توجه إنساني عالمي يحمي الحقوق وينبذ العنف والظلم والكرهية والتمييز وازدراء الشعوب والأديان وينشر العدل وثقافة التسامح والاعتدال والوسطية بين أفراد المجتمع الواحد، وبين كافة شعوب العالم. مبرزة ان جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أحدثت نقلات مميزة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والعالمي، مشيرة إلى أن منهج وأسلوب المملكة في مجال حماية الحقوق تميز بالاعتناء بالإنسان كأول عنصر في التنمية والتقدم الحضاري والسعي الدؤوب لحفظ وصون كرامته وحماية حقوقه. مشيرة إلى مبادرات حكومة المملكة باتجاه صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يمثل المساس بها أو الاعتداء عليها، وتجسيدها العملي لروح المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها بالشكل الذي يحفظ لمجتمعنا خصوصيته وقيمه الإسلامية والأخلاقية والثقافية.

استراتيجية ”حقوق الإنسان“ تبدأ بتطوير قدرات موظفي الدولة

المصدر : جريدة المدينة الاثنين، 14 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/206172>

سعيد الزهراني - الطائف

أعدت هيئة حقوق الإنسان خطة شاملة لنشر ثقافة حقوق الانسان . وحصلت ”المدينة“ على الاستراتيجية التي سيتم تنفيذها اعتبارا من بداية العام الهجري الجديد وتستمر حتى 1434 هـ. وتهدف الى نشر ثقافة حقوق الانسان في مناخ من الاخوة والتسامح والتراحم ، وتطوير قدرات مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص ليرتقي اداء الهيئة المعزز لحقوق الانسان باستلهاهم رسالة الاسلام السمحة في العدل والمساواة ومايتفق معها من التراث العربي وقيمه الاصلية ومن العهود والمواثيق الدولية .

ووضعت هيئة حقوق الانسان عدة اهداف للبرنامج الذي سيتم تنفيذه خلال السنوات المشار اليها كتنمية الوعي بحقوق الانسان التي كفلها الاسلام بين افراد المجتمع وتعزيزه والسعي الى تمكينهم من هذه الحقوق والتعريف بالانظمة والتعليمات والاجراءات التي تحمي حقوق الانسان وتفعيلها من خلال تهيئة بيئة العمل في المجالات المحققة لذلك ، والتنبيه الى خطورة انتهاكات حقوق الانسان والتحذير منها ، وتفعيل ماتضمنه النظام الاساسي للحكم والانظمة المنبثقة منه كنظام الاجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية فيما يخص حقوق الانسان ، والعمل على توافق اللوائح والاجراءات والسلوك التنفيذي للمتعاملين مع الجمهور مع مبادئ حقوق الانسان ومفاهيمها التي كفلها الاسلام وأكدتها المعاهدات .

د. العيبان في تصريحات بمناسبة الذكرى الحادية والستين للإعلان

العالمي لحقوق الإنسان:

الرؤية الإصلاحية الشاملة التي تبناها خادم الحرمين أسهمت في تحقيق نقلة نوعية كبيرة في مجال تعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 27 ذي الحجة 1430 هـ - 14 ديسمبر 2009 م - العدد 15148
<http://www.alriyadh.com/2009/12/14/article481443.html>

الرياض نايف آل زاحم

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن الرؤية الإصلاحية الشاملة التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - في مختلف المجالات أسهمت في تحقيق نقلة نوعية كبيرة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وتفعيل آليات حماية ورعاية هذه الحقوق ، مؤكداً أن انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لدورتين متتاليتين يمثل اقراراً صريحاً بما تحظى به حقوق الإنسان في المملكة من اهتمام القيادة الرشيدة، وتقديراً دولياً لجهود ومبادرات خادم الحرمين في حماية هذه الحقوق. وأضاف د. العيبان في تصريحات بمناسبة الذكرى الحادية والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: إن التزام المملكة بتطبيق الشريعة الإسلامية يمثل أكبر ضمانات حقوق الإنسان، ويوفر مساحات كبيرة للالتقاء بين الأنظمة السعودية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية. مشيراً إلى أن المبادئ الإسلامية كانت ولا تزال جامعة لكل ما يحقق العدل والمساواة والتعاون بين كل أبناء الإنسانية لكل ما فيه الخير، وسباقة في إرساء قواعد لقانون عالمي لحقوق الإنسان من دون تمييز بين جنس أو عرق أو دين. وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان أن الرؤية الإصلاحية التي قادها خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - والتي تنتصر للحوار والتعاون بين أتباع الحضارات الإنسانية وترفض دعاوى الصراع والصدام، من خلال دعوته الكريمة للحوار بين الدول والشعوب التي كانت أساساً لمؤتمر مدريد وما أسفر عنه من نتائج، تمثل ركيزة صلبة لحماية حقوق الإنسان، وتستوجب التعاون بين الدول كافة من أجل حياة كريمة لكل بني الإنسانية، على أساس من الاحترام المتبادل ومراعاة خصوصية هوية وتقاليد كل المجتمعات واحترام مبادئها ومقدساتها الدينية.

وأشار د. العيبان إلى أن أفعال خادم الحرمين الشريفين تجاه شعبه ذات أبعاد ودلالات إنسانية وحقوقية بالغة الأهمية، خصوصاً في تفقد أحوالهم والتأكد من حصولهم على كل ما يوفر لهم حياة كريمة، وكذلك توجيهاً المستمرة برعاية الفقراء والمسنين والمرضى والمعاقين واليتامى والأرامل، ومضاعفة مخصصات الضمان الاجتماعي للفئات المحتاجة، وإنشاء مساكن لإيواء النازحين في القرى الحدودية الجنوبية ورعاية المصابين وذوي الشهداء من جراء السيول في محافظة جدة، حيث أن كل ذلك يمثل ملمحاً من جهود القيادة الرشيدة في تعزيز حقوق الإنسان لكل فئات المجتمع. واستطرد د. العيبان: وفي اتجاه مواز فإن الاهتمام المتزايد بقطاعي التعليم والصحة يوفر إمكانات متعددة لحصول أبناء المملكة والمقيمين على الحق في التعليم ، لاسيما أن ذلك ترافق مع إطلاق العشرات من المشروعات التنموية والإصلاحية الأخرى العملاقة، مشيراً إلى أن هناك اهتماماً مستمراً فيما يخص إتاحة الفرصة للمرأة السعودية بالمشاركة في برامج التنمية في العديد من القطاعات، وتبوءها مناصب قيادية رفيعة. مؤكداً أن كل هذه الجهود والإنجازات تبعث على الفخر والتفاؤل بالمزيد من النجاحات في مجال حقوق الإنسان وآليات حمايتها. وقال د. العيبان: إن صدور الموافقة السامية الكريمة على نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص وعلى استراتيجية نشر ثقافة حقوق الإنسان، تمثلان إضافتين كبيرتين لما تقدمه الدولة - رعاها الله - من أجل إرساء هذه الحقوق، مشيداً بتعاون جميع الجهات الحكومية بالمملكة مع هيئة حقوق الإنسان في إيجاد حلول شافية للشكاوى التي تتلقاها الهيئة.

د. بندر العيبان:

الأمير سلطان.. مؤسسة خيرية قائمة بذاتها

المصدر: جريدة الجزيرة 13591 الأثنين 27 ذو الحجة 1430 العدد 13591
<http://www.al-jazirah.com/179370/xx105.htm>

الجزيرة - عبدالرحمن السريع
رفع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أسمى التهاني والتبريكات لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز - أيده الله - ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد الأمين ولصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله - ولأصحاب السمو الأمراء والشعب السعودي الكريم بمناسبة العودة الميمونة لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام إلى أرض الوطن بعد أن منّ الله عليه بالشفاء، وبرفقة أخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض - حفظه الله - الذي ضرب أروع الأمثال في التراحم والوفاء، والنبل والأخوة الصادقة الدالة على سجايا أبناء الملك عبدالعزيز الحميدة، والمحبة التي تجمعهم ببعضهم وبشعبهم وهذا لا يستغرب من قيادة وشعب هذا الوطن العزيز.

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة الغالية: إن الفرحة كبيرة، والبهجة غامرة، والسعادة بادية على الوجوه في جميع أرجاء الوطن بعد أن منّ الله عز وجل على سموه الكريم بالصحة والعافية ليعود سليماً معافى إلى شعب يحبه، ووطن متلهف لمقدمه ليقف كما تعودنا دائماً عوناً وعضداً لقائد مسيرتنا التنموية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله -، وأن شوق الجميع وتطلعهم لعودة سموه الكريم لهو دلالة على مشاعرهم الفياضة، وأحاسيسهم المفعمة بالولاء الصادق، والمحبة الغامرة، والتآلف والتعاقد بين القيادة والشعب النابعة من تعاليم ديننا القويم التي كرسها الملك المؤسس عبدالعزيز - طيب الله ثراه - واستمرت منهاجاً لهذه البلاد المباركة.

وأضاف معاليه أنه من الصعب عند الحديث عن أعمال وإنجازات صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - حفظه الله - الوطنية والخيرية أن نوفيّه حقه، فقد نال ثقة الملك المؤسس ومن جاء بعده من أبنائه الملوك البررة - رحمهم الله - وتحمل مسؤوليات كبيرة، وكان أهلاً لكل مهمة اضطلع بها واستمر - حفظه الله - بالعمل الدؤوب بلا كلل أو ملل حتى صدور إرادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - بتعيينه ولياً للعهد، وليستمر الساعد الأيمن لخادم الحرمين الشريفين - أيده الله - في قيادة مسيرة النماء والازدهار. كما أن سموه الكريم صاحب الأيادي البيضاء في أعمال الخير التي يشهد لها القاضي والداني، فسكن حبه قلوب الجميع، ولعل أبلغ وصف عن جهود وأعمال سموه في هذا المجال قول صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز بأن (الأمير سلطان مؤسسة خيرية قائمة بذاتها).

وتطرق معاليه إلى أن أعمال سموه الكريم وإنجازاته الإنسانية والخيرية من رفع معاناة المكولمين، وسد حاجات الضعفاء والمحتاجين قد شملت أقطار الأرض، والشواهد على حبه لفعل الخير كثيرة ويصعب حصرها، ويأتي في مقدمتها إنشاء مؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الخيرية والتي عبر عن دعمه السخي لها بكلمته المشهورة: (إن كل ما أملكه في المملكة من مبان وأراض وكل شيء عدا سكني الخاص هو ملك لمؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية) وما تلاها من إنشاء مدينة سلطان للخدمات الإنسانية، ومدينة سلطان للعلوم الإنسانية هي علامات مضيئة في مسيرة الخير والعطاء لسموه الكريم. وختم معاليه تصريحه داعياً المولى عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، ويديم عليهم موفور الصحة والعافية، ويحفظ لبلادنا الغالية أمنها واستقرارها في ظل القيادة الرشيدة.

خبراء يدعون لقيام حركة نسائية تطالب بحقوق المرأة وتتصدى للعنف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1430 - 15 ديسمبر 2009 العدد 3364 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3364&id=128553>



المتحدثون في مؤتمر "أمان المرأة" الذي أقيم في الخبر

الخبر: نورة الهاجري

دعا خبراء ومختصون إلى قيام حركة نسائية في المجتمع السعودي تطالب بحقوق المرأة وتتصدى للعنف الموجه تجاهها تحت ضوابط الدين والتقاليد. جاء ذلك في ملتقى أمان المرأة الذي رعته حرم أمير المنطقة الشرقية ونظّمته هيئة حقوق الإنسان في فندق ميرديان الخبر، ويستمر أياماً، من خلال حزمة من الفعاليات وورش العمل. ووجه مشاركون في الملتقى دعوة إلى المحاكم السعودية لتنصيص قانون ثابت يصنف مستويات جرائم العنف وتحديد عقوبات مصنفة لكل حالة، في إشارة إلى حاجة المحاكم السعودية إلى تقنين العقوبات وعدم تركها لاجتهادات القضاة الفردية، وعدم الاكتفاء بتطبيق نظام المصالحة والستر دون تنفيذ رادع للمعنف، أو اتخاذ إجراءات احترازية لحماية ضحية العنف بقانون محدد وإجراءات ثابتة، وذلك بفرض قوانين في لجان مختصة تتبع وزارة العدل وتلحق بالمحاكم. وطالب مشاركون بإيجاد قانون تجريمي ثابت لعقوبة المعتدي جنسياً والتعامل مع الحالات بشكل فردي حسب معطيات كل حالة. وحول "تدخل القانون" في قضايا العنف ضد المرأة تباينت آراء خبراء الملتقى بين مؤيد ومعارض. وقال الجانب المؤيد إن تدخل القانون في جميع حالات العنف ضد المرأة أمر مشروع، في حين حذر المعارضون من تمديد ولاية القانون إلى داخل العائلة، وحصروا التدخل في حالات العنف الشديدة. واتفق مشاركون في الملتقى على أن العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي لا يزال تحت السيطرة ويعتبر تجاوزات فردية، في الوقت الذي ركزوا فيه على تدني مشاركة المرأة السعودية في المبادرات التي لا تتعدى 24% من الجنسين واحتلال المنطقة الشرقية مرتبة المقدمة على مستوى المملكة في المبادرات التطوعية التي تأخذ شبكة الإنترنت موقعاً لها، مثل مبادرة صوت المرأة ومبادرة الطلاق.

في تقرير لهيئة حقوق الإنسان ... بمناسبة الذكرى ال 61 لليوم العالمي: خادم الحرمين أنجز قرارات إنسانية عظيمة خلال فترة وجيزة دلت على اهتمامه ورعايته الشديدين بقضايا حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ذي الحجة 1430 هـ - 15 ديسمبر 2009م - العدد 15149
<http://www.alriyadh.com/2009/12/15/article481628.html>

الرياض- نايف آل زاحم

أكدت هيئة حقوق الإنسان، أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الإنسانية قادت إلى إحداث نقلة جوهرية في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان، ليس داخل المملكة فحسب بل على المستويين الإقليمي والدولي قولا وفعلا، وبشهادة المنظمات الحقوقية في أنحاء العالم، حيث وهب، حفظه الله، الأعمال الإنسانية ما تستحقها من العطاء والبذل والعمل، متنسماً أدواراً كبرى عالمية لنشر ثقافة الحوار والسلام والمحبة، ومبدياً اهتمامه الكبير بقضايا الإنسان داخلياً وحماية حقوقه كاملة.

وفي تقرير أصدرته هيئة حقوق الإنسان، قالت إن الذكرى الحادية والستين لليوم العالمي لحقوق الإنسان، تصادف مرورها بعد اتخاذ خادم الحرمين الشريفين، عدة قرارات إنسانية عظيمة خلال فترة وجيزة إثر أحداث محلية دلت على اهتمامه ورعايته الشديدين بقضايا حقوق الإنسان، منها على سبيل المثال لا الحصر، أمره الكريم، بإنشاء عشرة آلاف وحدة سكنية لأبنائه المواطنين النازحين إلى مراكز الإيواء في منطقة جازان من جراء العمليات العسكرية لمنع المتسللين إلى المملكة، وقد قضى التوجيه الكريم بأن يتم الانتهاء منها إن شاء الله وتأثيرها وتسليمها لمستحقيها في مدة عام أو أقل بإذن الله، مشمولة بتوفير كافة المرافق لها من مساجد ومراكز صحية ومدارس وغيرها.

والمشهد الثاني لإنسانية الملك عبدالله بن عبدالعزيز، التفاتته الكريمة، أيده الله، للأيتام من ذوي الظروف الخاصة ممن تجاوز سن الثامنة عشرة، حيث أمر بشمولهم بنظام الضمان الاجتماعي والاستفادة من جميع المزايا والبرامج التي يقدمها الضمان الاجتماعي للفئات المشمولة بنظامه، وهذه اللفتة الإنسانية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين سوف تساعد هذه الفئة على الاستقرار الاجتماعي والنفسي والمعيشي، وليكونوا أعضاء صالحين نافعين لأنفسهم ومجتمعهم، بحسب العاملين في أوساط الشؤون الاجتماعية.

والموقف الثالث للقائد الإنسان حين وقف إلى جانب ضحايا جدة، بعد أمره، حفظه الله، بتشكيل لجنة برئاسة سمو أمير منطقة مكة المكرمة للتحقيق وتقصي الحقائق في أسباب الأحداث المأسوية التي نتجت عن هطول الأمطار على محافظة جدة، وما شمله أمره الكريم من صرف مليون ريال لذوي كل شهيد غرق في فاجعة السيول. وأصدر أمراً عاجلاً بصرف مساعدة قدرها مليار ومئة وستة وستون مليون ريال لجميع الأسر التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي في المملكة لمساعدتها على تلبية مستلزماتها الطارئة في شهر رمضان، وكذلك مستلزمات عيد الفطر.

وأكدت هيئة حقوق الإنسان، في تقريرها الذي أصدرته بمناسبة الذكرى الحادية والستين لليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن جهود قائد المسيرة المباركة والإنجازات العملاقة على الصعيد الداخلي والخارجي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في تعزيز وصيانة حقوق الإنسان تعددت وتميزت على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، غير أنه يأتي في صدارة جهود خادم الحرمين الشريفين لحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي دعواته الكريمة، يحفظه الله، للحوار والتعاون بين أبناء الثقافات والحضارات وأتباع الأديان السماوية من أجل خير الإنسانية وتجنب المعاناة الناجمة عن دعاوى الصراع الحضاري أو النزاعات بين أتباع الأديان، لما في ذلك الحوار من حماية حق الإنسان في الحياة الكريمة واحترام تقاليد مجتمعه وتعاليم دينه.

وأكد الهيئة على أن انتخاب المملكة بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لدورتين متتاليتين يمثل تقديراً دولياً لدعوات خادم الحرمين الشريفين لمد جسور الحوار والتعاون بين الشعوب، وسياساته التي عززت مكانة المملكة ودورها الحيوي على كل المستويات، واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة وصيانة الحقوق والحريات المشروعة وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان ورؤيته الإصلاحية الشاملة، إضافة إلى جهوده لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة أزمات الفقر العالمية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية وتوجيهاته بضرورة دعم جهود التنمية البشرية بما يوفر الحقوق الأساسية للإنسان في التعليم والعلاج والتعبير عن الرأي، ومبادراته من أجل صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يمثل مساساً بها أو اعتداء عليها.

وتطرق تقرير الهيئة إلى جهود خادم الحرمين- يحفظه الله- التي تواصلت لتخفيف معاناة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم من جراء تعرض دولهم لكوارث طبيعية أو بسبب الحروب والنزاعات العسكرية، ومن أمثلة ذلك توجيهاته بتخصيص مليار دولار لإعادة إعمار "عزة" الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي العاشم، وقبلها تخصيص مبالغ ضخمة لصندوق إعمار ما خلفته آلة الحرب الإسرائيلية في لبنان، ومبادراته لمساعدة كثير من الدول التي تتعرض لكوارث طبيعية على غرار إعصار تسونامي الشهير والفيضانات التي اجتاحت عدداً من الدول الآسيوية، هذا بخلاف جهوده في توحيد الصف العربي وتجاوز الخلافات بين الأشقاء في فلسطين ولبنان والسودان.

وبحسب تقرير الهيئة، فإن جهود حماية حقوق الإنسان في المملكة تكشف بجلاء عناية خادم الحرمين الشريفين بحماية حقوق الإنسان والحرص على إرساء دعائم حمايتها على المستوى الداخلي، ودعمه كافة الجهود الإقليمية والدولية التي تحقق هذا الهدف، مع مراعاة خصوصية المجتمعات واحترام تقاليدها، دون المتاجرة بشعارات جوفاء أو التأثير بحملات دعائية لها أهدافها الخفية والمعلنة.

وتظل السمة البارزة لجميع مبادرات خادم الحرمين الشريفين لحماية حقوق الإنسان هي الالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وذلك باعتبار الإسلام دستور البلاد والمرجعية الراسخة لكل ما يصدر من أنظمة أو قرارات.

وتتجسد عناية المملكة بحماية حقوق الإنسان في المادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد صراحة على التزام المملكة بحماية هذه الحقوق.

وأكد تقرير الهيئة، على أن إنشاء هيئة حقوق الإنسان كهيئة حكومية مستقلة، وكذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، يمثل أساساً لتفعيل آليات الرصد والمتابعة لأي اعتداء على هذه الحقوق في جميع مناطق المملكة، وليس أدل على ذلك من استقبال كل من الهيئة والجمعية أعداداً كبيرة من الشكاوى التي يشكو أصحابها من الاعتداء على حقوقهم من قبل الأفراد أو المؤسسات الحكومية والأهلية وتبني الهيئة متابعتها وإعلان نتائج النظر فيها، فضلاً عن دور الهيئة والجمعية في تفقد أحوال السجون وإبداء الرأي في كثير من مشروعات الأنظمة والقوانين ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع شرائح المجتمع، والتواصل مع المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وتوجت هذه التوجيهات والمبادرات بالتوجيه الإنساني لحكومة خادم الحرمين الشريفين بترحيل السجناء الأجانب إلى بلادهم وفق مجموعة من الضمانات والإجراءات، ليس فقط لتخفيف معاناة هؤلاء السجناء بل ومراعاة لمشاعر ذويهم الذين يصعب عليهم زيارتهم في سجون المملكة.

ومما يلفت النظر، طبقاً لتقرير الهيئة، في جهود خادم الحرمين الشريفين لحماية حقوق الإنسان تلك الحالة من الشفافية والإفصاح عن جميع الإجراءات والممارسات الخاصة بحماية حقوق الإنسان، والاستعداد التام للرد على أي تساؤلات تثار حولها، وقد تجلت هذه الشفافية في التقرير الذي قدمته المملكة أمام الدورة الرابعة للاستعراض الدولي في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، والذي أقر على أساس النقاء مبادئ عملية المراجعة الدورية العالمية لحقوق الإنسان مع مبادئ وتعاليم الإسلام، حيث أوضح التقرير بكل صراحة أن بعض الممارسات التي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان هي ممارسات فردية لبعض الأشخاص ولا يمكن بحال من الأحوال إلصاقها بالإسلام كدين أو بوقائع المجتمعات الإسلامية عموماً وبالمملكة على وجه الخصوص.

وأبانت هيئة حقوق الإنسان أن الجميع يشهد بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين المتمثلة في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين كل أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، ومراعاة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقها، والمراجعة الدورية للأنظمة في المملكة بغرض تقييمها، وإصدار وتطوير الأنظمة الأساسية وعشرات الأنظمة الأخرى، وإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة مثل هيئة حقوق الإنسان، واعتماد استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ودعم الدولة توجه الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لنشر ثقافة حقوق الإنسان،

وتبني الدراسات المتعلقة بحماية هذه الحقوق، وليس أدل على ذلك من مشروع تطوير مرفق القضاء بدءاً من صدور الأوامر السامية بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا وإنشاء قضاء متخصص يتمثل في المحاكم العمالية ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية والمحاكم التجارية، وكذلك المشروع الجديد لنظام المجالس البلدية الذي يأخذ في الاعتبار تجربة المجالس البلدية الحالية، ويهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية، وكذلك إقرار نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يستوفي المعايير الدولية لمنع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه، حيث يعد هذا النظام حلقة في سلسلة المبادرات المستمرة والمتوالية للحفاظ على حقوق الإنسان وتأطير ممارستها من خلال إصدار الأنظمة واللوائح اللازمة.

وأشارت الهيئة إلى جهوده، أيده الله، ثمّنت على كل المستويات، فحصل الملك عبدالله على جائزة الملك فيصل العالمية نظراً لجهوده في خدمة الإسلام والمسلمين في كل مكان، كجمعة الفقراء العراقيين في مكة المكرمة، ورعايته المصالحة الفلسطينية في مكة المكرمة، ومساعدة المملكة الدول الإسلامية وغيرها التي توالى عليها الكوارث في مختلف بقاع الأرض، كما حصل أيده الله على جائزة "ليخ فاوينسا" الأولى اعترافاً بعمله في المجالين الإنساني والخيري، ولمساهمته في "الحوار بين الأديان والتسامح والسلام والتعاون الدوليين". كما منح برنامج الغذاء العالمي خادم الحرمين الشريفين جائزة البطل العالمي لمكافحة الجوع لعام 2008 م، وما ذلك العطاء السخي من لدن خادم الحرمين الشريفين إلا بمثابة الأمل للأشخاص الأشد فقراً واحتياجاً، وإثراء لمبدأ المسؤولية المشتركة تجاه مكافحة الجوع، ورسالة من المملكة إلى العالم مفادها أن التحرر من الجوع يعد من أوائل حقوق الإنسان، وهو دليل على نهج المملكة الإنساني والخيري الذي تأسست عليه وسار على نهجه قادة هذه البلاد، إيماناً منهم بأن العمل الخيري ملتقى الحضارات وجامعها، والمقرب بين الشعوب، وبريد السلام والاستقرار في العالم، وصمام أمان لمجتمع أمنت قيادته وأفراده بمسؤوليتهم تجاه ربهم ودينهم وتجاه بعضهم البعض.

وفي الإطار ذاته، أكدت الهيئة على أن موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة مثال جلي لتأكيد سياسة ملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها، من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع المطهر، موضحة أن البرنامج يعد أحد الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 في 8/8/1426هـ، والذي يخول مجلس الهيئة بمهمة "وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها".

الحسين: المملكة وقعت اتفاق "حقوق الطفل" وتحتفظ على بعض

بنوده

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/86687

الدمام - عبد العزيز القرعاوي

أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد آل حسين، أن السعودية «لم توافق على تطبيق إلغاء العقوبات لمن هم دون سن الـ18». كما أنها «لا تزال متحفظة على عدد من بنود اتفاق حقوق الطفل التي وقعت باعتمادها عضواً في مجلس حقوق الإنسان الدولي». وقال «وقعنا على اتفاق حقوق الطفل الدولية، وكل ما ورد فيها يتفق معنا، ولا يتعارض مع تحفظاتنا، فهو موافق عليه». واستدرك أن «لدى الهيئة تحفظاً في شكل عام على الاتفاق، وهو أنها لا تقبل أي شيء لا يتفق مع الشريعة الإسلامية».

وأقرّ الحسين خلال حفلة ملتقى «الأمان للمرأة» الذي عقد أول من أمس في الخبر. بـ«غياب رؤية لدى المواطنين في مفهوم دور الهيئة»، مشيراً إلى أنهم يتوجهون إلى الهيئة «قبل استكمال الخطوات اللازمة، وأبرزها التقاضي مع الجهة التي يدعون ضدها». ونفى وجود تداخل بين دور الهيئة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، موضحاً أن الأخيرة «جهة غير حكومية، تمثل أشخاصاً يعملون وفق نظام خاص بهم، فيما تعمل الهيئة وفق منظومة حكومية، مرجعها رئيس مجلس الوزراء، ولديها صلاحيات ومسؤوليات محددة»، مضيفاً أن دورها «يتمثل في ثلاثة محاور، هي: ملف حقوق الإنسان بكامله داخل المملكة وخارجها، والتأكد من تطبيق الأنظمة الحالية، ومراجعة الأنظمة الجديدة التي تصدر، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المجتمع بفئاته كافة».

وأفاد أن الهيئة «تتعامل مع ملفات كثيرة، منها حقوق الموظفين، وعلاقتهم بمديرهم». ولفت إلى أنهم رصدوا «أخطاء تقع، بسبب سوء فهم للنظام، أو تغير في الأنظمة، أو قد يكون مقصوداً». وأبان أن لدى الهيئة حالياً «فريق عمل كبيراً في محافظة جدة، برئاسة رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان، لتتبع الحال هناك»، مشدداً على أن دورها «عكس الصورة الواقعية لولي الأمر». وراهن على دور السجل الوطني لرصد حالات العنف المسجلة في المستشفيات، «لتوثيق الأضرار المترتبة على المعتف. كما أنها وسيلة مساعدة لمكافحة العنف». وحصر الحسين دور الهيئة في قضية زواج القاصرات، في «رصد الحالات، ومساعدتها»، مشيراً إلى أن منع مثل هذه الزيجات «من مسؤوليات المحاكم الشرعية».

وأكد أن سجناء الرأي العام «تحكمهم الضوابط الشرعية المعروفة والمحاكمات القائمة». ولفت إلى أن الهيئة «تقوم بجولات على سجون المملكة ومواقع التوقيف، واطلعت على أوضاعها، وأعدت تقريراً موسعاً سيرفع إلى الجهات العليا، للنظر في واقع السجون في المملكة».

بدوره، أوضح مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية إبراهيم عسيري، أن ملتقى «الأمان للمرأة»، يهدف إلى «معالجة قضية العنف ضد المرأة مع الجهات ذات العلاقة، والتعريف بمخاطر العنف ضد المرأة، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في شكل إيجابي، في إنهاء هذا العنف، وتعزيز قدرات الإعلام على التفاعل إيجابياً مع قضايا العنف».

وأشار إلى أن الملتقى يستهدف القطاع الصحي والتعليمي والتربوي والإعلامي والأمني والقضائي والرقابي، وتستمر فعاليات الدورة ستة أيام، تشهد إقامة ندوات، ومحاضرات، وورش عمل، يديرها خبراء تربويون وحقوقيون وأكاديميون.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ثريا عبيد تحصل على جائزة "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة المدينة السبت، 12 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205672>

واس - واشنطن

حصلت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الدكتوراة ثريا عبيد على جائزة حقوق الإنسان. واختارت (رابطة الأمم المتحدة لمنطقة العاصمة الوطنية) الدكتوراة ثريا عبيد لجائزة (لويس بي. سوهن لحقوق الإنسان) عن عملها للترويج لصحة الأمهات في إطار صندوق السكان بالأمم المتحدة. وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إن "صندوق السكان بالأمم المتحدة في ظل قيادة الدكتوراة عبيد قام بدور كبير في الترويج لصحة الأمهات وتمكين المرأة والقيام بحملات ضد «ختان الإناث» معرباً عن سعادته بفوزها بالجائزة. ومن جانب آخر قالت رابطة الأمم المتحدة لمنطقة العاصمة الوطنية إنها اختارت الدكتوراة ثريا عبيد لدعوتها الصريحة لإنهاء التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والاحترام الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهن بما في ذلك حقهن في الصحة الإنجابية. من ناحية أخرى قالت الدكتوراة ثريا عبيد لدى تسلمها الجائزة في حفل أقيم في واشنطن الليلة الماضية إن "مثل هذا التكريم سيجعلني وصندوق السكان بالأمم المتحدة أكثر التزاماً بالدعوة إلى حقوق الإنسان للنساء والفتيات اللاتي مازلن يواجهن التمييز والعنف بسبب الجنس وتمكينهن وضمان حصول الجميع على الصحة الإنجابية".

خادم الحرمين يأمر بالعفو عن بعض سجناء الحق العام

المصدر: جريدة المدينة السبت، 12 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205772>

عبدالرحمن حمودة - جابر المالكي - واس - الرياض

صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بالعفو عن بعض سجناء الحق العام الذين لا يشكلون خطراً على الأمن العام أو النظام. وذلك بمناسبة ما من الله به على صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام حفظه الله من تجاوز العارض الصحي وعودته إلى المملكة سالمًا معافاً وشكراً لله على هذه النعمة. أعلن ذلك صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. وأبان سموه أنه سيستفيد من هذا العفو الموقوفون والمحكومون في بعض الجرائم البسيطة والمخالفات أو بعض المطالبات الحقوقية التي انتهى فيها الحق الخاص ولم يبق إلا استيفاء الحق العام وليسوا ممن تم إيقافهم أو الحكم عليهم في جرائم كبيرة. وأهاب سموه بمن شملهم هذا العفو أن يعودوا أفراداً صالحين نافعين لأنفسهم وأسرهم ومجتمعهم .

130 متطوعاً يحمون أطفال الشرقية من العنف

المصدر: جريدة اليوم السبت 25-12-1430 هـ الموافق 12-12-2009 م السبت 25-12-1430 هـ الموافق 12-12-2009 م
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13329&P=1&G=2

سلطان العتيبي - الخبر

تعتزم اللجنة الدائمة للإنسانية والسلام في الجمعية الوطنية لطلاب الطب بالمملكة وبمشاركة 130 متطوعاً من الجنسين من طلاب الطب والتخصصات الأخرى في المنطقة الشرقية إطلاق برنامج وطني لحماية الأطفال من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الطفل في حياته اليومية.

وأوضحت رئيسة لجنة العلاقات العامة بالجمعية الوطنية لطلاب الطب روان عبد الرحمن المخدوم أن البرنامج يقام للسنة الثانية على التوالي من قبل لجنة الإنسانية والسلام وهي واحدة من بين 5 لجان في الجمعية منوهة إلى انطلاق مهرجان تحت عنوان (خطوات) خلال مارس القادم ويستهدف البرنامج الذي يستمر ثلاثة أيام الأطفال مابين عامين إلى 13 عاماً. عن فكرة البرنامج تقول المخدوم ان البداية كانت فكرة أُنبثقت لدى طلاب الطب خلال زيارتهم للمستشفيات وملاحظتهم أن غرف الأطفال باهتة اللون وباعةة للملل ومشابهة لغرف المرضى الآخرين رغم الحاجة الماسة لأن تكون للأطفال خصوصيتهم ووضعهم الخاص داخل المستشفيات ، وبدأ الطلاب في عمل برامج ترفيهية داخل غرف الأطفال بالمستشفيات واعطائهم كراسات رسم وتلوين ، وبعد ذلك توسع البرنامج ليشمل دور الرعاية الاجتماعية وتنظيم ورش عمل فنية للرسم. وبيّنت ان الفكرة جاءت نتيجة لما يتعرض له الأطفال من مخاطر يومية نتيجة إهمال الأهل والاعتماد على العاملة المنزلية في تربية الطفل وإدارة شؤون المنزل ، وكذلك في المدارس والعنف الذي يمارسه بعض المعلمين والمعلمات تجاه الأطفال وتسليط الضوء على المشاكل التي يتعرض لها الأطفال والحد منها وإيجاد الحلول والبدائل لها بطريقة مبسطة وبمساعدة المختصين في مجالات العلاج الأسري.



الأميرة عادلة بنت عبدالله ترعى ندوة العنف الأسري بتبوك

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 ذي الحجة 1430 هـ - 12 ديسمبر 2009 م - العدد 15146
http://www.alriyadh.com/2009/12/12/article480730.html

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نائبة رئيس برنامج الأمن الأسري الوطني تقام ندوة علمية حول دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري وذلك بمركز الأمير سلطان الحضاري بمنطقة تبوك مساء غد الأحد، والتي تستضيفها جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني ومركز القانون السعودي للتدريب. وتأتي هذه الندوة في إطار سلسلة من الندوات على مستوى المملكة بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وتهدف الندوة لتحسين مستوى الثقافة الحقوقية والاجتماعية تجاه قضايا العنف الأسري وكيفية معالجتها والوقاية منها.

«اجتماعي»: لا يوجد نظام يحمي الأطفال من إهمال ذويهم

المصدر: جريدة الحياة السبت، 12 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/85639>

أكد الباحث الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية الرمضي قاعد العنزي لـ «الحياة» أنه لا يوجد نظام معين يحمي الأطفال بصفة عامة من إهمال ذويهم، ويجب على الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، وبرنامج دعم الطفولة، وهيئة حقوق الانسان، وبرنامج الامان الاسري القيام بدورهم بشكل واضح ومنظم وعدم الاقتصار في دورهم على الجانب النظري، والجلوس خلف مكاتبهم.

وأضاف: «الأسرة عبارة عن مؤسسة مقدسة تربط بين أعضائها روابط الألفة والرحمة لذلك عني التشريع الإسلامي بها، وحدد جميع الواجبات والحقوق، ويجب أن تكون مترابطة ومتماسكة في السراء والضراء، لكنها في ظل المجتمع المدني المعاصر، وتطورات العصر أخذت شيئاً فشيئاً تقل من الترابط على الأقل المكاني، والاستعاضة عن ذلك بوسائل العصر الحديث»، لافتاً إلى أنه توجد مؤثرات دخلت على بعض الأسر المسلمة خصوصاً العربية، وأصبحت تتعرض لضغوط الحياة النفسية والاجتماعية السريعة.

وأشار إلى أن مؤثرات قد تعترض الأسرة منها غياب مهارات لغة الحوار بين أفراد الأسرة، والاعتقاد الخاطيء بأن العنف هو الطريقة السليمة للتربية، التي تردع عن تكرار الفعل المخالف، مؤكداً أن الدولة السعودية أولت اهتماماً لمجالات مختلفة من خلال برامج توعوية ورقابية وعلاجية ولكن لم ترتق إلى المستوى المطلوب بسبب غياب الدور التنسيقي الفاعل بين تلك الجهات.

وذكر أن العنف الأسري في المنطقة الشمالية بشكل عام يعتبر حالات قليلة بسبب العادات والتقاليد التي تحارب التطرف في هذه الحالات، لكن قد يكون بعض تلك العادات والتقاليد عنفاً بذاته، بيد أنه لم يصل إلى حد الظاهرة، مشيراً إلى أن للعنف الاسري مسارين أحدهما ظاهر فوق السطح وهذا قليل، وآخر تحت السطح وهذا يحتاج إلى تسليط الضوء عليه من جوانب مختلفة، وتركيز الدراسات على علاجه قبل وقوعه.

ولفت إلى أنه يوجد خلط بين التأديب التربوي والعنف الأسري، فما نراه تأديباً قد يراه آخر عنفاً والعكس، ولذلك يجب إيضاح المفاهيم ومدلولاتها بشكل دقيق، وكذلك البرامج التوعوية لا ترقى إلى المستوى المطلوب سواء المؤسسات التربوية أو التوعوية.

للتوفيق بين الأداء الميداني وصيانة حقوق الإنسان .. قادة الشرطة والأمن العرب:

دعوة إلى تحسين رجل الأمن قانونيا وفنيا وإداريا وسلوكيا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1430/12/24 هـ 11 ديسمبر 2009 م العدد: 3099
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091211/Con20091211320064.htm>

«عكاظ» - تونس

خلص قادة الشرطة والأمن العرب المجتمعون في تونس إلى التوصية بالعمل على تحسين رجل الأمن بالمعارف القانونية والمهارات الفنية والإدارية والسلوكية، بما يضمن التوفيق بين مستلزمات العمل الأمن الميداني وصيانة حقوق الإنسان. وأكد القادة في مؤتمرهم الـ 33 الذي اختتم على أهمية إنشاء إدارات خاصة للجودة الشاملة في أجهزة الأمن العربية، بما يكفل حسن الأداء وتأمين الخدمات اللازمة للمواطنين على الشكل المطلوب. وأوصى المؤتمر بتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية، واعتماد مقاربة تواصلية فيما بينها بما يضمن حسن تناول الجوانب الأمنية، والمساهمة في حفز المواطن على التعاون مع رجال الأمن في مواجهة الجريمة. وشدد المؤتمر في توصياتهم على أهمية تشجيع إنشاء مراكز ومؤسسات متخصصة تعنى بدراسة وتحليل مشكلة العنف الأسري، والقيام بالمبادرات والخطوات المناسبة للوقاية منه، وتقادي أضراره على الأسرة والمجتمع. واعتمد المؤتمر التوصيات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات التي انعقدت في نطاق الأمانة العامة للمجلس خلال العام الميلادي الجاري، ومن بينها المؤتمر الثاني عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب، المؤتمر الثالث والعشرين لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات، المؤتمر الثاني عشر لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية، والمؤتمر الثامن لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني. وأحيلت التوصيات الصادرة عن المؤتمر الثالث والثلاثين لقادة الشرطة والأمن العرب إلى الأمانة العامة تمهيدا لرفعها للدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والمقرر عقدها في تونس في مارس المقبل للنظر في إقرارها.

مناقشة 12 بحثاً للحد من النزاع القضائي فدا في الرياض

المصدر: جريدة المدينة السبت، 12 ديسمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/205689

علي بلال - الرياض

يناقش أعمال ملتقى الاختصاص القضائي الذي يبدأ أعماله غدا الأحد بالرياض 12 ورقة بحثية ترسم الطريق للحد من التنزع القضائي لتشكل خطوة عصرية في إطار الارتقاء بالعمل القضائي وذلك من خلال 6 محاور رئيسية على مدار أربع جلسات تقدم تعريفاً دقيقاً لمفهوم الاختصاص القضائي واختصاصات كل من القضاء الإداري والقضاء العام بمشاركة نخبة من أصحاب الفضيلة القضاة والعلماء والأكاديميين. ويستهل الملتقى جلساته العلمية بمناقشة قواعد الاختصاص القضائي والذي يترأسها محمد الدوسري رئيس المحكمة الإدارية العليا، والتي تناقش ورقة عمل مقدمة من الدكتور محمد الألفي أستاذ المعهد العالي للقضاء عن مفهوم الاختصاص القضائي وذلك عن تحديد مفهوم الاختصاص القضائي وأنواعه وآثاره. وتناقش أيضاً ورقة عمل عن اختصاصات القضاء الإداري (ديوان المظالم) للقاضي عبد العزيز المتيهي رئيس الدائرة الإدارية بديوان المظالم حيث يتحدث فيها عن اختصاص الدوائر الإدارية والفرعية والتأديبية .

ويترأس الشيخ عبدالله بن خنين عضو هيئة كبار العلماء أعمال الجلسة الثانية والتي تستعرض اختصاصات القضاء العام بورقة عمل عن اختصاص المحاكم العامة للقاضي الدكتور عبدالإله الفريان بورقة عمل عن اختصاص المحاكم الجزئية للقاضي عبد العزيز الشثري والمحور الرابع يناقش الاختصاصات المنقولة إلى القضاء العام بورقة عمل عن اختصاص الدوائر التجارية للقاضي

عبدالوهاب المنصوري بورقة عمل عن اختصاص الدوائر الجزئية للقاضي محمد المقبل، ويستكمل الملتقى جلساته ليوم الاثنين بجلسة يترأسها الدكتور محمد المرزوقي رئيس لجنة منازعات الأوراق المالية حيث تبدأ أعمال الجلسة الثالثة والتي تناقش اختصاصات اللجان الاستئنائية وتناقش ورقة عمل عن اختصاص لجنة الأوراق المالية للمستشار إبراهيم الناصري، وورقة عمل عن اختصاص اللجنة المصرفية الدكتور زهير الحريش مدير الإدارة القانونية بالبنك العربي وورقة عمل عن اختصاص اللجنة الجمركية للمستشار إبراهيم الكلثم بمصلحة الجمارك وورقة عمل عن محل الاستثناء "الاختصاص أو النقل" بورقة عمل عن آثار الاستثناء على قراراتها، والطعن فيها أمام ديوان المظالم للمستشار حسان السيف كما تناقش الجلسة الرابعة والتي يترأسها د. عبد الرحمن السند عميد التعليم عن بعد رئيس قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء إشكاليات تنازع الاختصاص القضائي مفهومه وحالاته وآثاره للدكتور أحمد الصقيه القاضي بديوان المظالم.

وأوضح رئيس اللجنة المنظمة للملتقى محمد بن أحمد الزامل أن ملتقى الاختصاص القضائي هو الأول من نوعه الذي يقام بالمملكة لنشر الثقافة العدلية والقضائية والتعريف بقواعد الاختصاص القضائي في القضاء الإداري أو القضاء العام أو اختصاصات اللجان القضائية المستنائة، كذلك تنازع في الاختصاص القضائي بين الدوائر القضائية.. مضيفاً المحامي الزامل أن الملتقى يهدف إلى نشر الثقافة العدلية، ولا سيما فيما يتعلق بالاختصاصات القضائية.

منع استخدام الوسائل الجبرية في تنفيذ الأحكام

المصدر: جريدة المدينة السبت، 12 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205674>

سعيد الزهراني الطائف

صدرت موافقة المقام السامي باعتماد ماتوصلت اليه اللجنة المشكلة من هيئة الخبراء بمشاركة مندوبين من وزارتي المالية و العدل بشأن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجهات الحكومية المتضمن أنه - وفقا للقواعد العامة - لا يمكن استخدام الوسائل الجبرية لتنفيذ الأحكام ضد جهة الإدارة وأن من المبادئ المستقرة عدم جواز الحجز على الأموال العامة وأن هذا المبدأ يشمل جميع أنواع الحجز التحفظية منها والتنفيذية سواء أكانت على المنقول أو على العقار ، ونظرا لأن للأموال العامة حرمتها وعدم المساس بها من أي كائن من كان ، ولما كان على العموم تنفيذ الأحكام القضائية تحقيقا لمبدأ العدالة فقد تم التوصل الى مايلي :

التأكيد على جميع الجهات بأن للأموال العامة حرمتها ، وأنه لا يجوز الحجز عليها بأي صورة كانت .. و توجيه الجهات الحكومية عند تسلمها الأحكام القضائية المذيلة بالصيغة التنفيذية الصادرة ضدها من المحاكم ، باتخاذ الإجراءات الفورية لتنفيذها ، والتنسيق مع وزارة المالية والجهات المعنية الأخرى عند الاقتضاء في هذا الشأن.



جمعية الدراسات الاجتماعية تناقش هروب الفتيات

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 ذي الحجة 1430 هـ - 11 ديسمبر 2009م - العدد 15145
<http://www.alriyadh.com/2009/12/11/article480520.html>

تنظم الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية لقاءها العلمي السادس وذلك يوم الثلاثاء المقبل في القاعة الكبرى بمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون .
يذكر أن برنامج اللقاء يتضمن محاضرتين تقدم المحاضرة الأولى الدكتورة نورة الصويان تناقش فيها أسباب هروب الفتيات ، في حين يناقش الدكتور سعد المشوح في المحاضرة الثانية علاقة وجهة الضبط والأساليب المعرفية بهروب الفتيات ، وذلك تحت إدارة الدكتور محمد الشايح .

كشفت وجوده هيئة حقوق الإنسان والأمانة لم تعلن عنه فريق كوارث أمريكي لمعالجة بحيرة الصرف وسدها الاحترازي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1430/12/24 هـ 11 ديسمبر 2009 م العدد : 3099
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091211/Con20091211320064.htm>

عبد الحارثي، عارف الشهري - جدة
كشفت جولة فريق هيئة حقوق الإنسان برئاسة عضو مجلس الشورى الدكتور عبد الله المعطاني أمس، على بحيرة الصرف الصحي والسد الاحترازي شرق الخط السريع، عن وجود فريق إدارة كوارث أمريكي لمعالجة مشكلة بحيرة الصرف وسدها الاحترازي، لم تعلن عنه الأمانة سابقاً.
وظمان رئيس الفريق الأمريكي مايكل كافانا أعضاء الهيئة من أنه لا خطورة من البحيرة أو سددها الاحترازي حالياً، وخصوصاً بعد وقف رمي مياه الصرف فيها، لكنه نفى في الوقت نفسه وجود تسرب للمياه تحت أنقاض مخلفات البناء والتي تتجه مباشرة نحو منازل سكان حي التوفيق.
ولفت كافانا إلى أن فريقه سيقف على الوضع هناك لدراسته بشكل واف قبل البدء في عمله لمعالجة البحيرة، مؤكداً أن الجسم المائي للسد يصل حالياً 7 ملايين متر مكعب من المياه فيما تحتوي البحيرة على 14 مليون متر مربع من المياه. ورصدت «عكاظ» توقف محطات معالجة مياه البحيرة عن عملها فيما يتواصل توافد وإنتاجات الصرف الصحي على صب حمولاتها في البحيرة ومزارع الخضروات والمشاتل المجاورة.
وأوضح عضو مجلس الشورى أن فريق الهيئة يعمل حالياً على رصد المواقع بعد كارثة سيول جدة ومشكلة بحيرة الصرف، وذلك تمهيداً لإصدار بيان رسمي سيكشف عن كل الحقائق التي توصل إليها الفريق.
من جانبه، أكد لـ «عكاظ» مستشار فريق هيئة حقوق الإنسان وعضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبد العزيز الدكتور محمد الدععان، على أن مشاهدات الفريق تتطلب وقفة جدية وعاجلة لمعالجة الوضع من جميع جوانبه وبمشاركة الجهات والإدارات المعنية.
وتواجد محمد السريحي وموسى الحربي من سكان حي الأجواد المجاور لبحيرة الصرف الصحي، تواجداً عند السد الاحترازي لمعرفة مدى خطورة الوضع، مشيرين إلى أن ما تتناقله وسائل الإعلام عن مخاطر البحيرة ومخاوف تسرب مياهها نحو منازلهم، شكل هاجساً لدى الأهالي منذ سنوات.
وأضافاً أن المخاوف ازدادت بعد ما تعرضت له محافظة جدة من كوارث نتيجة السيول التي حدثت الشهر الماضي وما أوقعته من أضرار ضربت الأحياء الشرقية، مطالبين بضرورة معالجة البحيرة نهائياً، إما بتجفيفها أو نقل موقعها إلى مكان آمن بعيداً عن العمران.

13 في المئة من ممارسي العنف يطمنون بناتهم "ذكوراً".. و"يستخسرون" عليهن الطعام

المصدر: جريدة الحياة السبت، 12 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/85657>

الدمام - عبد العزيز القرعاوي

كشفت دراسة حديثة أن 13 في المئة من الآباء الذين يمارسون العنف الأسري، أفصحوا لبناتهم أن عنفهم ناجم عن «عدم رغبتهم في إنجاب الإناث»، وأنهم كانوا يطمنون لو أنهم كن «ذكوراً». وأوضحت الدراسة أن هؤلاء الآباء «لا يتورعون عن إخبار بناتهم بأنهن «لا يستحقن حتى مجرد الطعام الذي يحصلن عليه».

وأشارت الدراسة إلى أن العنف النفسي «أقل أشكال العنف التي تعرضت له الفتيات». وأبانت أن العنف الجسدي واللفظي والإهمال المتعمد هي «أبرز أشكال العنف الذي يُمارس على الإناث في سن مبكرة». وأوضحت المقابلات التي أجراها باحثو مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية»، مع ضحايا العنف الأسري، ضمن دراسة ميدانية غطت معظم مناطق السعودية أن «66 في المئة من عينة الدراسة ذكراً، أنهن تعرضن إلى الضرب بالعصي، والشدة من الشعر، وحتى العض والقرص والخنق». وأشار 33 في المئة من الفتيات إلى أنهن «تعرضن إلى الكي بأدوات المائدة، كالملاعق، أو الصفع على الوجه». وأفادت جميع الفتيات أنهن «يتعرضن إلى العنف اللفظي بصفة مستمرة داخل الأسرة»، معتبرات أن السب الموجه إليهن يعد «أمراً عادياً لا يثير حفيظة أحد في نطاق الأسرة، بل إن التوترات التي تحدث بين أعضاء الأسرة كالوالدين، غالباً ما تنعكس عليهن، فينعتن بأسوأ الصفات، حتى إن سبهن يعد شكلاً من أشكال التنفيس عن الضغوط التي يتعرض إليها الأب في عمله، أو الأم في حياتها الأسرية». وذكرت 26 في المئة من الفتيات، ممن شملتهن الدراسة أنهن «يتعرضن إلى الإهمال المتعمد كنوع من العنف الممارس ضدهن». وذكر 26 في المئة أنهن «يتعرضن بصفة مستمرة إلى التهديد بإخراجهن من المدارس، للعمل كخادمات في محيط الأسرة، لتوفير راتب العاملة». فيما أشارت ثلاث فتيات إلى أن «الوالدين كانا يغلقان على الواحدة منهن أبواب المسكن، ويخرجان للسهر عند الأقارب، من دون اهتمام بما قد يتعرضن إليه من مخاوف الوحدة، أو الحرص على إطعامهن بعد العودة من الزيارات الخارجية».

وأوضحت المقابلات التي أجريت مع الفتيات في الفئات العمرية المختلفة، أنهن «يتعرضن إلى العنف بوجه عام من جانب الأم، أو من يقوم بدورها، كزوجة الأب، أو العممة، أو الأخت الكبرى». أما الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 13 و 15 سنة، فقد ذكر 20 في المئة منهن أنهن «تعرضن إلى العنف الجسدي الشديد من جانب الأب بصفة أساسية»، فيما أشارت 13 في المئة من الفتيات في سن السابعة، إلى أن العاملة المنزلية هي التي كانت تضربهن، وتهدهن بمزيد من العقاب، لو أن أحداً من أفراد الأسرة علم بالاعتداء. ونبهت 20 في المئة ممن خضعن إلى الدراسة، إلى أن «إخوانهن الذكور هم من يمارسون عليهن العنف، إذا ما أغضبهن أمهاتهن أو آباءهن». وتنوعت أسباب العنف الممارس ضد الفتيات، لكن «عدم طاعة الفتاة الصغيرة لمن هم أكبر منها عمراً»، يُعد السبب الأول. أما الثاني فهو «عدم مذاكرتهن لدروسهن، ومشاهدتهن التلفاز، وفوق ما ذكرته 46 في المئة من فئات عمرية مختلفة. وأوردت الفتيات أسباباً مختلفة منها «العيب بمقتنيات زوجة الأب، واللعب في المنزل، والصراخ». وأشارت ست في المئة من الفتيات إلى أنهن عوقبن بالضرب الشديد لأنهن «رفضن أن يتسولن لجلب المال للأب المذمّن، الذي أخرجهن من المدرسة، قبل أن ينجح أهل الزوج في إعادتهن إليها. بينما أبدت 20 في المئة من الفتيات دهشتهم من عدم معرفة الأسباب التي تؤدي إلى معاقبتهم. وتشير الدراسة إلى أن الفتيات عندما يتعرضن إلى العنف يلجأن إلى الاحتماء بالأشخاص الموجودين في المنزل، الذين قد يتدخلون للتخفيف عنهن. بينما تتعدّد المشكلة أمام الفتاة، إذا كان هناك إجماع بين أعضاء الأسرة على عقابها. فيما أن الفتيات الصغيرات قليلات الحيلة، ولا تملك إحداهن دفع العنف عن ذاتها.

فريق من المحامين بالعاصمة المقدسة للمطالبة بحقوق متضرري السيول

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 10 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205200>

طالب الذبياني - مكة المكرمة

شكل عدد من المحامين بالعاصمة المقدسة لجنة دفاع تطوعية للمتضررين من جراء الأمطار التي هطلت الأربعاء الثامن من شهر ذي الحجة على محافظتي (جدة - ومركز بحرة) وخلفت سيولها اضراراً بالأرواح والممتلكات على المواطنين والمقيمين. وتطوع المحامون بالمطالبة باسماء المتضررين والوقوف امام الجهات المختصة للمطالبة بتعويض لهم أمام القضاء .

وقال المحامي محمد بن نهار : إن هذه الفكرة جاءت بناء على ما شاهدناه من مناظر يندى لها الجبين كون أحياء كثيرة يسكن فيها مواطنون ومقيمون تأتي عليها أمطار فتنهار البيوت وتموت الأنفس وهنا يجب تكوين (بنية المجتمع المؤمن) فهم إخوان لنا ويجب مساعدتهم، مشيراً إلى انه ليست هناك جهة معينة بل التقصير بجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية فالتقصير على الامانة أولاً ثم على الجهات الأخرى مثل وزارة المواصلات وديوان المراقبة العامة وهذا الجهاز يجب عليه متابعة ومراقبة الدوائر الحكومية وأيضا هناك تقصير يقع على عاتق المجتمع بحيث إنه لا يوجد هناك أي هيئات تطوعية رقابية تتابع المشاريع الحكومية المنفذة وعدم تنفيذ المشاريع في هذه الأحياء المتضررة بجودة التنفيذ في بعض الأحياء الراقية.

وأشار المحامي بدر الروقي الى ان فكرة تكوين هذا الفريق الدفاعي عن المتضررين كانت من خلال منظر رآه بالنت وهي صورة طفلة تبلغ من العمر قرابة السننتين مستلقية على ظهرها وقد فارقت الحياة وابتسامتها متعلقة بالحياة، مشيراً إلى أن اللجنة الدفاعية تأخرت في اتحادها وتكثفها بسبب انشغال معظم أعضائها بأداء شعيرة الحج، مبيناً إلى أن اللجنة الدفاعية في صدد توحيد الدعاوى للمتضررين فيما يخص تضرر أهالي محافظة جدة ترفع ضد أمانة محافظة جدة وما يخص دعوى محافظة بحرة تقدم ضد أمانة العاصمة المقدسة وسيتم تخصيص الأسبوع الأول لاستقبال الطلبات والوكالات والتقارير التي تفصل الأضرار التي لحقت بالمتضررين أما الأسبوع الثاني فسيكون الانطلاق في رفع الدعاوى.

وناشد الروقي أصحاب الخبرات من المهندسين والاستشاريين النفسيين المشاركة في هذا الفريق الدفاعي كل حسب تخصصه لمساعدتهم في إيضاح وتحديد نقاط الخلل لكي يتم الاستناد عليها كأدلة وقرائن بالنسبة للمهندسين أما بالنسبة للأطباء الاستشاريين النفسيين فيقومون بمساعدة المتضررين نفسياً مضيفاً استعداد فريق العمل التطوعي بمساعدة لجنة التحقيق التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله يحفظه الله حيث تكون المساعدة استشارية.

تدريب 70 مختصاً على مكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 10 ديسمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/205133

جابر المالكي - الرياض

تنظم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في إطار برنامجها العلمي للعام 2009م بالتعاون مع وزارة الأمن الداخلي الأمريكية خلال الفترة من 27 إلى 29 ذي الحجة الجاري أعمال الحلقة العلمية «مكافحة الاتجار بالبشر» وذلك بمقر الجامعة في الرياض. وتهدف الحلقة العلمية إلى التعريف بمشكلة الاتجار بالبشر كمشكلة عالمية وإكساب المشاركين مهارات في كيفية التصدي لهذه الجريمة وتنسيق الجهود العربية والدولية في مكافحتها، ودور وسائل الإعلام في مكافحة الاتجار بالبشر والتعريف بالاتفاقيات والقوانين الدولية ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر. ويشارك في أعمال الحلقة 70 من متخصصاً من وزارات الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية ومراكز البحوث والجهات ذات العلاقة من 8 دول عربية. ويأتي تنظيم هذه الحلقة المهمة حول الاتجار بالبشر تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للتبصير بهذا الموضوع الذي أولته الجامعة أهمية وعناية خاصة. كما قامت الجامعة في إطار التعاون القائم بينها وبين مؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة باعتبارها إحدى مؤسسات شبكة الأمم المتحدة للعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول العالم، وبالتعاون مع اليونسيف بتنفيذ حلقة عن (مكافحة الاتجار بالأطفال) وكذا ندوة علمية عن (مكافحة الاتجار بالأشخاص) ونظمت في ذات الإطار برنامجاً تدريبياً مع هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة.

صالات خاصة للنساء بـ " كتابه عدل " جدة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 10 ديسمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/205127

محمد القشيري - جدة

استحدثت كتابة عدل الأولى بجدة في مبناها الجديد آلية لخدمة المراجعات عن طريق صالة مجهزة خاصة بالنساء وإضافة موظفين مقابلها يفصلهم شبك صغير لاعطاء المراجعة معاملتها ويقوم الموظف بإنهاء المعاملة بكتابة العدل وإعادتها إلى صاحبتها وذلك لمنع النساء من الوقوف في الصالات الرجالية والتي تزدهم يومياً بالمراجعين وقال رئيس كتابة العدل الأولى الشيخ إبراهيم الزهراني إن الصالة تم تجهيزها في مكان جيد في الطابق الأول من المدخل الرئيسي حتى يتسنى للسيدات إنهاء معاملتهن ببسر في الصالة المخصصة لهن وأوضح الزهراني أن المبنى روعي فيه تواجد العدد الكافي من الصالات والمزودة بخطوط أمامية كبيرة يشغلها موظفون لخدمة المراجعين حيث يوجد 3 صالات مخصصة لعملية الإفراغ بدلاً من واحدة كما خصص مقرات خاصة للمراجعين لاستلام المعاملة وجاء تشييد المبنى أو المقر الجديد في الجهة الجنوبية لدوار النجمة أمام كوبري بريمان ليبي احتياجات المواطنين وخاصة من العقارين الذين كانوا يشكون من ضيق المبنى السابق وعدم وجود مقرات مناسبة للنساء حيث يقدر عدد المراجعين يومياً بأكثر من 1500 مراجع ومراجعة. من جانبه أشار الزهراني أن المبنى سيكون مهياً خلال الأشهر القادمة لنقله نوعية في الأنظمة الجديدة لوزارة العدل كالنظام الشامل الذي يهدف إلى توثيق واستخراج الصكوك إلكترونياً. أما ما يخص مشكلة عدم وجود أسماء في بعض المخططات بمحافظة جدة وهو ما سبب اكتمال عملية التوثيق في الصكوك الإلكترونية أسوة بالمناطق الأخرى والتي تشترط إضافة اسم للمخطط حيث مازالت الصكوك غير المضافة تسجل بشكل يدوي مما يسبب في تأخير المعاملة وقال الزهراني إن كتابة العدل بالتعاون مع أمانة جدة تعمل على إنهاء هذه المشكلة وقد تم تسمية أكثر من 60% من المخططات وستنتهي تسمية المخططات المتبقية خلال الأشهر القليلة القادمة يذكر أن كتابة العدل الأولى واجهت منذ بداية العام الحالي أزمة في توثيق العقود بعد اشتراط وزارة العدل تسجيل الصكوك العقارية إلكترونياً وهو ما تعذر تسجيلها في محافظة جدة لعدم وجود أسماء في 90 مخططاً وحياً.

إعلان برنامج "خط نجدة الأطفال" الأحد المقبل

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 10 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205079>

ناعم الشهري - تبوك

تعلن صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز نائبة رئيسة برنامج الأمن الأسري الوطني يوم الأحد المقبل عن قيام برنامج الأمان الأسري الوطني بإنشاء ما سيعرف بمشروع خط نجدة الطفل مطلع العام المقبل وذلك خلال رعايتها ندوة عن العنف الأسري من منظور أمني وقضائي والتي تستضيفها جمعية الملك عبد العزيز الخيرية بتبوك بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني ومركز القانون السعودي للتدريب . وتحمل هذه الندوة عنوان دور المؤسسات الأمنية والقضائية في قضايا العنف الأسري وذلك بمشاركة العديد من الجهات الحكومية بالمنطقة.

908 مواطنين يشاركون في حملة "ضد الفساد"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 11 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205306>

وفاء أحمد - الرياض

شارك 908 مواطن ومواطنة من متقنين وناشطين وحقوقيين عبر موقع الفيس بوك في إطلاق حملة شعبية باسم "مواطنون ضد الفساد" انطلاقاً من الأمر الملكي وتفعيلاً لمعاني المواطنة الصادقة. واستند هؤلاء إلى بنود (الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد) الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (43) في 1428 هـ التي نصت على ضرورة مشاركة المجتمع في تحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد وتوعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي من خلال الإبلاغ عن جرائم الفساد ومركبها وكفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام. وتعمل الحملة على جمع المعلومات الخاصة بأعمال اللجنة التي كلفها الملك بالتحقيق في الكارثة، ونشرها للجمهور، لتحقيق التواصل بين اللجنة وبين فعاليات المجتمع المدني ومتابعة صرف التعويضات التي أمر بها الملك للمتضررين.

التنسيق لنقل القضايا التجارية والجزئية من ديوان المظالم إلى

مجلس القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/12/26 هـ 13 ديسمبر 2009 م العدد : 3101
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091213/Con20091213320540.htm>

حازم المطيري - الرياض

كشف مصدر قضائي لـ«عكاظ»، عن وجود تنسيق يجري حالياً بين ديوان المظالم والمجلس الأعلى للقضاء لنقل القضاء التجاري والجزائي من ديوان المظالم إلى المجلس. من جهة أخرى يعكف ديوان المظالم على إطلاق حزمة من البرامج الخاصة، والتي من شأنها تطوير أدوات القضاة والعاملين في الديوان، مما يساعد على الإسراع في فصل القضايا الواردة. وأشار رئيس الديوان الشيخ إبراهيم بن شايح الحقييل، إلى اعتماد الديوان خلال الأيام المقبلة على رسائل الـ sms للتذكير بعناوين البرامج التي تستمر لمدة ثلاثة أشهر بمعدل رسالتين يومياً، بهدف تأكيد المعلومة وتعميقها لدى القاضي المشارك. وأكد الحقييل أن الديوان سيسخر جميع الإمكانيات لخدمة المراجعين، وتحقيق الجودة الشاملة في الأعمال. وأوضح أن الخطة الاستراتيجية للديوان تحتوي على برامج تدريب جديدة تخدم القضاة، وطالب القضاة بالمصارحة وتقديم المقترحات التي من شأنها تطوير العمل في الديوان.

يستعد ديوان المظالم لإطلاق حزمة من البرامج المتعلقة بتطوير أدوات القضاء والعاملين في الديوان بغرض تسهيل الفصل في دعاوى والقضايا. وأبلغ «عكاظ» رئيس الديوان، إبراهيم الحقييل، أن إدارته تعكف على إعداد مشروع الرسائل النصية SMS للتذكير بعناوين الدورة مشيراً إلى حاجة الديوان تكثيف علوم الحاسب الآلي وتعميقها لدى القضاة، وأضاف أن العمل جارٍ لتسخير كافة الإمكانيات لخدمة المراجعين والخصوم لتحقيق الجودة الشاملة والحصول على جائزة التميز، لاسيما أن الاستراتيجية المستقبلية تركز على برامج تدريب جديدة تخدم القضاة والمتقاضين. وحث الحقييل العاملين في الديوان على المصارحة وتقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها تطوير العمل في المجال العدلي والقضائي. في سياق مختلف، كشف مصدر أن تنسيقاً يجري حالياً بين الديوان والمجلس الأعلى للقضاء لنقل القضاء التجاري والجزائي من الديوان إلى المجلس.

”برنامج صيانة طارئة” لمعالجة آثار سيول جدة

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 13 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205958>

بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، وبمتابعة شخصية من صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، بدأ برنامج الصيانة الطارئة لمتضرري سيول جدة الذي تنفذه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ممثلة في مجلس التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة بمشاركة أكثر من 350 مهنيًا من منسوبي وحدات المجلس بالتنسيق مع القطاعات ذات العلاقة لمعالجة آثار السيول التي اجتاحت بعض الأحياء بجدة وما سببته من دمار للمنازل والممتلكات ، ويحظى هذا البرنامج بدعم متواصل من معالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيس الذي حرص منذ وقت مبكر على مشاركة المؤسسة في هذا الواجب الوطني. صرح بذلك رئيس مجلس التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة الدكتور راشد بن محمد الزهراني وقال إن هذه المشاركة الوطنية تتضح في أعمال صيانة وترميم منازل ومحلات المواطنين المتضررين من خلال أكثر من (350) مهنيًا يمثلون عددا من الفرق في تخصصات الكهرباء والتبريد والتكييف والنجارة واللحام والتعميرات الصحية، إضافة إلى فرق برنامج طوارئ الصيانة والمجهز بعدة سيارات تم تزويدها بأحدث العدد ووسائل الأمن والسلامة المتخصصة.

مركز الحوار الوطني ينظم ورش عمل رجالية ونسائية عن الشباب والمستقبل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ذي الحجة 1430 هـ - 13 ديسمبر 2009م - العدد 15147
<http://www.alriyadh.com/2009/12/13/article481168.html>

بدأ مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني مؤخراً بتنظيم ورش عمل شبابية تحت عنوان " الشباب والمستقبل : تحديات الواقع ، تعزيز القدرات ، آليات المشاركة " وانطلقت ورشة العمل الأولى في مدينة الرياض بمشاركة مجموعة من الشباب والفتيات من مختلف الجامعات والكليات والمعاهد والتعليم العام بينما ستعقد هذه الورش في كل من مدينتي جدة والدمام خلال الأسبوع المقبل . وقد رحب نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد بن سلطان السلطان في الكلمة التي ألقاها بالشباب المشارك ، وقال " نحن في المملكة العربية السعودية قبلة العالم الإسلامي وقلب العالم اجمع ولنا مكانة عظيمة على كافة المستويات ، لذا علينا مسؤولية كبيرة في تقدم العالم جميعا وليس على المملكة وحدها فلا بد أن يكون لدينا جوانب إبداع في شتى المجالات والتي تسهم في البناء الحضاري " . وأوضح الدكتور السلطان أن التدريب يجب أن يركز على شريحة الشباب من الطلاب والطالبات وتشجيعهم لتبني أسلوب الحوار واحترام الآراء المخالفة والإطلاع على الثقافات الأخرى وتبادل النقاش بكل ثقة ومسؤولية. وأكد أن ورش العمل تأتي ضمن استعدادات المملكة للمشاركة في المؤتمر الذي تنظمه المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) في مطلع عام 2010م، وكذلك للمشاركة في المؤتمر العالمي للشباب والذي سيعقد نهاية عام 2010م. ، وتتضمن هذه الورش ثلاثة محاور هي: الشباب وتحديات الواقع، والشباب والتحديات المستقبلية، ودور الشباب في البناء الحضاري. وبين أن الورشة تهدف إلى إسهام الشباب في البناء الحضاري وتعزيز دورهم في المجتمع، والحوار مع فئة الشباب والشابات ، كي تتعود هذه الشريحة على سماع وجهات النظر المختلفة، كما تهدف إلى التعرف على آراء الشباب المتعلقة بقضاياهم وتشخيص المشكلات المتعلقة بهم، والخروج بتوصيات ومقترحات وبرامج عمل. من جانب آخر نظم القسم النسائي في قاعة مكارم بفندق الماريوت مؤخراً الورشة الخاصة بالفتيات والشابات حيث شاركت في هذه الورشة 48 مشاركة منهن عشرون طالبة ينتمين إلى ست جامعات ، وثمانية عشرة طالبة ينتمين إلى ثماني مدارس ثانوية ما بين حكومية وأهلية. وقسمت الورشة إلى ثلاثة جلسات تخللها فترتان للراحة، وقد وقفت الجلسة الأولى على واقع الشباب الحضاري والتنموي، والتحديات التي تواجههم، والعوامل المؤدية إلى هذا الواقع، وأدارت الجلسة رئيسة وحدة التدريب الأستاذة فاطمة القحطاني. وناقشة الجلسة الثانية أهم القضايا المستقبلية التي تواجه الشباب في ظل آثار العولمة والانفتاح الثقافي وتطلعات الشباب وتعزيز قدراتهم المستقبلية. وأدارت الجلسة سوزان الزواوي حيث تركز الحديث حول الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة وسوء استخدام الشباب للتقنية وتأثيرها على نمط الحياة الاجتماعي والاقتصادي للشباب. فيما خصصت الجلسة الثالثة لمناقشة دور الشباب في البناء الحضاري بإدارة الأستاذة حياة الدهيم وترتكز حديث فيها عن دور الشباب في عدة محاور دينية وثقافية واقتصادية وتخطيطية واجتماعية، وأخيراً دورهن الخيري والتطوعي. وفي ختام الورشة ألقى مساعد الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز وفاء التويجري كلمة أشادت فيها بتعاون المشاركات وجهاتهن اللاتي يمثلنهن وأشارت إلى أن نهاية فعاليات الورشة لا يعني بأي حال من الأحوال انتهاء الآمال والتطلعات فالمملكة تعقد آمالها على المستقبل المشرق من لدن فتياتنا صانعات ورائدات التميز فيه. وذكرت بأن مركز الملك عبدالعزيز يسعد بتواصل ومشاركة مثل هذه النماذج الواعية من فتيات المملكة لمناقشة كافة القضايا المطروحة وختاماً شكرت المشاركات على حسن وعيهم تجاه ذواتهن ووطنهن ، وقد أظهر أداء المشاركات من الفتيات إمكانيات عالية لإسهام الشباب في صنع الحاضر والمستقبل والرغبة الملحة لردم الهوة الفاصلة بين الأجيال والحضارات عبر حوار حقيقي وواع وكان اعتراز الفتيات بهويتهم من أبرز المنطلقات لعمل المجموعات وسيعد من خلاصة توصيات هذه الورشة للشباب من الجنسين بالإضافة إلى مخرجات ورشتي جدة والشرقية وثيقة تحمل رؤية شباب المملكة للمشاركة في الندوة الدولية في يناير المقبل .

جمعية علمية للدراسات القضائية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/12/26 هـ - 13 ديسمبر 2009 م العدد : 3101
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091213/Con20091213320412.htm>

عبد المحسن الحارثي - الرياض

أقر مجلس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إنشاء الجمعية العلمية السعودية للدراسات القضائية في المعهد العالي للقضاء. وبين عميد المعهد الدكتور عبدالرحمن بن سلامة المزيني أن الجمعية تهدف إلى تقديم الدراسات التي تجلي تميز القضاء الإسلامي وأصوله وقواعده وتطبيقاته، والعناية بالتراث القضائي الإسلامي تحقيقاً ودراسة ونشراً ورسداً، ودراسة ما له علاقة بالقضاء من النوازل والحوادث والقضايا المعاصرة. وتخطط الجمعية إلى عقد المحاضرات والندوات وحلقات النقاش لتنشيط التواصل العلمي بين المتخصصين وإثراء الدراسات العلمية والعملية، وتقديم المشورة العلمية في مجال التخصص، والتنسيق بين المتخصصين من القضاة والمحامين والباحثين في الشؤون العلمية القضائية ومد الجسور بينهم وبين الجهات العلمية والإعلامية ونحوها، إلى جانب تبادل النتائج العلمي في مجال اهتمامات الجمعية بين الجهات والأفراد ذوي الاهتمام داخل المملكة وخارجها، وتطوير الأداء العلمي والعملية لأعضاء الجمعية، وتقديم الدراسات لتطوير مرفق القضاء وعلاج ما يعرض من مشكلات.



د. ابن حميد يدعو إلى التوازن بين النظرية والتطبيق في بيان الحق

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 ذي الحجة 1430 هـ - 13 ديسمبر 2009 م - العدد 15147
<http://www.alriyadh.com/2009/12/13/article480937.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي

دعا رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد إلى تواصل ومشاركة أهل العلم في تصحيح المسارات لتحقيق التوازن بين النظرية والتطبيق في مراحل التوجيه والبيان للحق. وقال: إن تواصل أهل العلم مع المجتمعات يسهم في نهوض أفراد تلك المجتمعات ويصيرهم بقواعد الشرع ومعالمه ليسيروا في هذه الحياة بنور التشريع المطهر ومد الجسور مع نوافذ التأثير في الواقع ومن مفردات هذا التواصل الملتقى العلمي الأول للأئمة والخطباء الذي عقدته جامعة طيبة الذي أنشأ بذلك نواة علمية وبيئة يتناول فيها المعنيون والمختصون موضوعات ذات بال في المسؤولية المناطة بالأئمة والخطباء للخروج بتوصيات تكون مدداً علمياً وتوجيهياً مراعيًا لأراء العلماء وحاجات المجتمع. جاء ذلك في خطاب تلقاه مدير الجامعة الدكتور منصور بن محمد النزهة.

تصديق الحكم على رجلين وامرأة بقضية "خلوة حائل"

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 13 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/205928>

مفرح الرشيدى - حائل

أكدت إمارة منطقة حائل في بيان لها أمس ان صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وجه بإنفاذ ما تقرر شرعا بحق رجلين وامرأة صدر بحقهما الحكم الشرعي في قضية خلوة غير شرعية وقعت عام 1429 هـ برغم ان احد الرجلين ادعى حينها ان المرأة والدته بالرضاعة ولم يثبت ذلك شرعا . وقد صدق الحكم بعقوبة المتهمين والمرأة من محكمة التمييز وبذلك اكتسب الصفة القطعية.

وأوضح مدير العلاقات العامة في إمارة منطقة حائل خالد الوجعان في البيان أن الإمارة تود إيضاح حقيقة ما تناقلته الصحف المحلية بخصوص قضية خلوة غير شرعية وقعت في "الشمالي" وما أثير من لبس حول القضية . وجاء في البيان: أن الجهة المختصة سبق أن تلقت بلاغات عن امرأة يتردد عليها في منزلها رجال غير محارم لها وتخرج معهم أحيانا إلى جهات غير معلومة وأنها متهمه في سلوكها. وأضاف: أوجبت الأنظمة على الجهات المختصة قبول البلاغات عن الحوادث والجرائم ومن ذلك المادة السابعة والعشرين من نظام الإجراءات الجزائية التي توجب على رجل الضبط الجنائي الانتقال إلى محل الحادثة لطبط ما يتعلق بالجريمة والقيام بالإجراءات الجزائية التي تقتضيها الحالة وأثناء قيام الدورية بعملها الميداني بتاريخ 1429/4/14 تلقت بلاغا عن قيام رجلين بالدخول إلى تلك المرأة في منزلها والخلوة بها وبالانتقال إلى الموقع شوهد الرجلان يخرجان من منزلها فتم استيقافهما للتحقق من الأمر ثم جرى تسليمهما لجهات التحقيق.

وقال البيان : تقدم مواطنان إلى الإمارة يتظلمان من القبض عليهما ونتيجة لتظلمهما جرى تكوين لجنة من أربع جهات حكومية مختصة للتحقيق فيما جرى لهما، وبالتحقيق في ذلك انتهت اللجنة إلى سلامة إجراءات القبض على المتهمين وتوجيه التهمة لهما وللمرأة بالخلوة المحرمة.

وواصل البيان قائلا : وبإحالتهم إلى المحكمة المختصة صدر القرار الشرعي بإثبات إدانتهم بالاختلاء المحرم ومعاقبتهم لقاء ذلك وقد نظرت المحكمة الدفع الذي دفع به أحد المتهمين من أنه ابن للمتهمة من الرضاعة ولم يثبت هذا الدفع شرعا وأشار قرار المحكمة أن المرأة سبق أن صدر عليها 3 أحكام من أكثر من محكمة ومصدقة من محكمة التمييز في قضايا سابقة منها اثنتان في قضايا مشابهة لهذه القضية، وسبق أن صدر صك شرعي آخر بخصوص دعوى زوجها قبل وفاته من عدم طاعتها له وكثرة التهم عليها وإساءتها إلى سمعته، وقد صدق هذا الحكم بعقوبة المتهمين والمرأة من محكمة التمييز وبذلك اكتسب الصفة القطعية. وجاء في آخر البيان: صدر توجيه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بإنفاذ ما تقرر شرعا بحق المتهمين.

الأميرة عادلة تطلق ندوة العنف الأسري من منظور أمني

وقضائي

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/12/26 هـ 13 ديسمبر 2009 م العدد: 3101
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091213/Con20091213320405.htm>

«عكاظ» - الرياض

تطلق صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائبة رئيسة برنامج الأمن الأسري الوطني اليوم ندوة عن العنف الأسري من منظور أمني وقضائي، والتي تستضيفها جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية في تبوك، بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني ومركز القانون السعودي للتدريب تحت عنوان «دور المؤسسات الأمنية والقضائية في قضايا العنف الأسري».

وأكد أمين عام جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية في منطقة تبوك الدكتور عبدالله بن أحمد بدوي الشريف أن الندوة تهدف إلى التوعية ونشر ثقافة الحماية من العنف الأسري والحد من تنامي هذه الظاهرة في المجتمع، وأشار إلى أن مدير شرطة منطقة تبوك سيتحدث في هذه الندوة عن دور المؤسسات الأمنية للحد من تنامي ظاهرة العنف الأسري، وكذلك رئيس محاكم منطقة تبوك، الذي سوف يتحدث عن دور المحاكم والمؤسسات القضائية في التعامل مع قضايا العنف وضرورة سن الأحكام التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة، بالإضافة إلى تناول رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام في تبوك دور الهيئة في المساهمة في تعزيز تلك القضايا.

وبين أنه تم توجيه الدعوة إلى مختلف الشرائح لحضور الندوة التي تنظمها الجمعية والتي من خلالها يطرح القضايا الاجتماعية والإنسانية من أجل زيادة توعية أفراد المجتمع بسلبيات مثل هذه الممارسات وتأثيرها على الأجيال التي ستتحمل مسؤوليات ومهام العمل في كثير من قطاعات الدولة مستقبلاً، مما يستوجب تنشئتهم بصورة سوية ومن منطلق دلالات إسلامية نفسية وأسرية ومعنوية إيجابية تدعم كيانهم وقدراتهم، بما يمكنهم من التعامل والتفاعل مستقبلاً مع المتطلبات الحياتية للمجتمع بقدرة عالية.

حسين البريك : تم فصلي من وظيفتي بدون أسباب

المصدر: جريدة اليوم الأحد 26-12-1430 هـ الموافق 13-12-2009 م العدد 13330 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13330&P=39>

محمد العويس - الاحساء

لم يكن المواطن حسين علي البريك 29 عاما الموظف سابقا في احدى الشركات الوطنية بالمدينة الصناعية الواقعة بمدينة العيون يتوقع أن يكون مصيره الطرد المفاجئ من عمله والذي وصفه بالصدمة الكبيرة ويقول البريك انه لم يتوقع الفصل من عمله نهائيا واصفا الأمر بالتجني وقال المشكلة التي أعاني منها أنني ومن خلال وظيفتي التي فصلوني منها علقت آمالي وطموحاتي ومستقبل عائلتي واطفالي عليها كثيرا بعد أن قضيت فيها اعمل بجد واجتهاد وقال للأسف الشديد ليس هناك أسباب حقيقية لعملية فصلي سوى أنهم اتهموني بالغياب ومستعد أن اثبت للجهات المختصة أنني على حق وان ما اتهموني به باطل وتجن علي لأنهم قالوا انني تجاوزت نسبة الغياب المحددة ولم أبشر عملي ولعل الأمر من هذا أن هذا الظلم جاء بعد أن رفضت تغيير وظيفتي وتخصصي في الشركة من قسم الصيانة إلى الإنتاج لاني أجيد عملية الصيانة ومرتاح فيها وقد اكتسبت فيها الخبرة وبين يوم وليلة يريدونني العمل في الإنتاج ويعلم الله انني مخلص في عملي كما أن هذا التجني كان سببا في منعي من استكمال دراستي في فترة المساء الدراسة الليلية حيث كان دوامي رسميا اعمل نهارا وادرس ليلا والمشكلة الأعظم أنني فصلت من عملي وتقدمت لمكتب العمل بالاحساء بشكوى تظلمية ضد الشركة التي فصلتني من غير سبب من اجل العودة لعملي ورغم مراجعتي للمسؤولين بالشركة لم استفد أي شيء فانا متزوج ولدي طفل ويعلم الله أن لدي التزامات كثيرة وديونا فمن أين اطعم ابني وزوجتي وأهلي وكل ما اتمناه مراعاة ظروف الصعبة وإعادتي لعملي والسماح لي بإكمال دراستي الليلية فالأبواب أمامي جميعها مغلقة فلقد بحثت كثيرا عن وظيفة تسد حاجتي إلا أنني لم أوفق وهذا هو حالي فصل دون أي سبب يذكر .

شاملاً المحكومين بجنح وعقوبات تعزيرية .. مصدر مسؤول في السجون لـ «عكاظ»:

مباشرة إطلاق 10 آلاف سجين يستفيدون من العفو الملكي

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/12/26 هـ 13 ديسمبر 2009 م العدد : 3101
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091213/Con20091213320531.htm>

فالح الذبياني - جدة

توقع مسؤول في الإدارة العامة للسجون أن يستفيد نحو عشرة آلاف سجين من الأمر الملكي بالعفو عن سجناء في الحق العام أو ممن يقضون عقوبة السجن في أحكام تعزيرية و جنح في قضايا لا تتعلق بالإخلال بالأمن العام للمجتمع، بمناسبة عودة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام. وبحسب المسؤول الذي تحدث لـ«عكاظ»، فإن الأمر الملكي الذي تبليغت به إمارات المناطق أمس، يشمل المواطنين والمقيمين أصحاب القضايا التي لا تزال قيد النظر في المحاكم والتي سبقت صدور العفو، وسيتم التعامل معها وفق ما قضى به الأمر بعد صدور الحكم القضائي وتحديد نوعية العقوبة المناسبة. وذكر أن الأمر الملكي سيبدأ تنفيذه اعتباراً من اليوم، إذ باشرت اللجان المعنية حصر المستفيدين تمهيداً لإطلاق سراحهم فوراً، والتنسيق مع لجان رعاية السجناء لمد يد العون للمستفيدين وتقديم الرعاية لهم والعمل على توفير فرص وظيفية تكفل لهم العيش الكريم. وخلص المصدر إلى أن أمر العفو حدد آلية ونوعية القضايا التي ينطبق بحقها وهي في مجملها قضايا ذات عقوبات تعزيرية ولا تتعلق بالحقوق الخاصة أو الحدود، معتبراً أن الأمر فرصة للسجناء للعودة لأعضاء صالحين في المجتمع والانخراط في مسيرة البناء والتطور.

22 حالة عنف تتابعها الحماية الأسرية بالطائف خلال 3 أشهر

الآباء أكثر فئات المجتمع تعنيفاً لأبنائهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 ذو الحجة 1430 - 14 ديسمبر 2009 العدد 3363 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3363&id=128479



طفل تعرض إلى عنف

الطائف: ساعد الثبيتي

كشفت عضو لجنة الحماية الأسرية في مستشفى الملك عبد العزيز بالطائف الأخصائية النفسية نهلا الجعيد أن أكثر فئات المجتمع تعنيفاً للأطفال من خلال دراسة الحالات التي تصل إلى المستشفى هم الآباء ثم يليهم الأمهات. ثم زوجات الأب، وأخيراً الأشقاء. وذكرت الأخصائية النفسية أن اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية باشرت نحو 22 حالة منها 18 حالة اعتداء جسدي وحالات اعتداء جنسي وحالات انتحار. بينما تم استقبال 46 حالة خلال سنة 1429 منها 34 حالة اعتداء جسدي وحالة واحدة اعتداء جنسي وحالات محاولة انتحار وتوسع حالات اعتداء آخر.

وذكرت الجعيد "أن معظم من يمارس العنف كانوا ضحايا اعتداء أو إهمال في طفولتهم كالوالدين الذين مورس عليهم العنف وهم أطفال، والزوجات اللاتي يتعرضن لعنف جسدي من قبل أزواجهن، إضافة إلى الوالدين اللذين يخافان من فقدان السيطرة على الطفل، ويحاولان أن يحكما سيطرتهم بكل الوسائل خوفاً من الفشل، إضافة إلى قلة خبرة الأهل في تربية الطفل، والتوقع غير المنطقي من الطفل للتفوق، وكذلك الطفل الذي يولد من حمل غير مرغوب، والأطفال ذوو الإعاقات الجسدية أو الذهنية.

وعن آلية عمل اللجنة أشارت الجعيد إلى أنه يتم إبلاغ رئيس فريق حماية الطفل بالمركز عند رصد حالة إساءة معاملة لطفل بصفة عاجلة ليتولى اتخاذ الإجراءات المناسبة بعد تقييم حالة الطفل، وتحديد مدى الحاجة لبقائه في المستشفى أو إمكانية مغادرته، وتلقي العلاج الطبي خارجة، ويتولى رئيس فريق حماية الطفل بإبلاغ إدارة الحماية الاجتماعية بالمنطقة، وكذلك برنامج الأمان الأسري الوطني بعد معاينة الحالة، ويقوم رئيس الفريق كذلك بإدخال بيانات نموذج تسجيل حالة إلى قاعدة بيانات السجل الوطني لحالات إساءة معاملة الأطفال عن طريق الحاسب الآلي عند تفعيلها إلكترونياً، بينما يقوم منسق أعمال الفريق بالتواصل مع إدارة الحماية الاجتماعية بالمنطقة من أجل متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بحماية الطفل وأفراد أسرته، والتمهيد لخروج الطفل لمكان آمن من أية اعتداء إضافة للمشاركة في برنامج إعادة التأهيل، والتحفيز على الحالة المعنفة وتوفير الحراسة الأمنية لها من قبل الشرطة في حالة أنها معرضة للخطر حيث يتم التواصل مع لجنة الحماية بالشؤون الاجتماعية بالمنطقة والشرطة والإمارة وحقوق الإنسان.

وعن أغرب حالات العنف التي تواجه اللجنة أشارت إلى أن أغربها وألمها حالات اعتداء المحارم، والتي تكون ضريرتها طفلاً غير شرعي.

وبينت الجعيد أن اللجنة تعتبر نواة لمركز حماية الطفل، وهو وحدة طبية مقرها منشأة صحية تضم فريق حماية الطفل وتجهيزاته الطبية والمكتبية، ويتم عبرها تقييم حالات إساءة معاملة الأطفال المحولة إلى المركز. أو التي يتم رصدها عن طريقه، وإعداد التقارير اللازمة بشأنها، ومن ثم تحويلها إلى الجهات المختصة للمتابعة، وهو يتبع لبرنامج الأمان الأسري الوطني والذي تترأسه الأميرة صينة بنت عبد العزيز، ومن أهدافه دعم إقامة مراكز حماية الأطفال والعنف الأسري مع رفع مستوى العاملين في هذا المجال من القطاعات المختلفة بما فيها الصحية، إضافة إلى برامج التوعية الاجتماعية بالتعاون مع كافة القطاعات الحكومية والأهلية في هذا المجال.

وذكرت أن الدعم المادي الكافي لتفعيل برامج توعوية وإرشادية لمكافحة ظاهرة إساءة معاملة الأطفال غير موجود. مما أدى إلى عدم وجود مطبوعات أو كتيبات إرشادية شاملة تسهم في تثقيف المجتمع حول هذه الظاهرة من كافة جوانبها، إضافة إلى عدم التعاون بين فرق الحماية بالمنشآت الصحية ولجان الحماية بالشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان في إعداد هذه البرامج لأفراد المجتمع.

لجنة الحماية تطلب ملف الطفل المغف حسام

تفاعلت لجنة الحماية الأسرية في مستشفى الملك فيصل بالطائف مع قضية الطفل اليتيم حسام الذي تعرض لعنف داخل دار المحبة بجمعية فتاة تقيف. مما ترك جرحاً عميقاً حول عنقه، ونشرت "الوطن" تفاصيل قصته أمس. وطالبت رئيسة اللجنة سميرة مشهورة بملف القضية، وخاصة أنه تم تسجيلها لدى أحد المراكز الصحية، مبدية تخوفها من ضياع حق الطفل اليتيم، وفت مشهور إشعار الجهات المختصة للجنة التي ترأس إحداهما بموضوع الطفل، مؤكدة أن اللجنة يجب أن تفتح ملفاً للقضية وتتابعها مع الجهات المختصة. وكان الناطق الإعلامي لشرطة محافظة الطائف الرائد تركي الشهري قد ذكر لـ "الوطن" أن الطفل تمت إحالته للمستشفى لإصدار التقرير الطبي اللازم بحالته.

تأهيل وتدريب المفرج عنهم في جميع المناطق

وزير الشؤون الاجتماعية: العفو عن بعض سجناء الحق العام

امتداد للمواقف الإنسانية للقيادة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1430-12-27 هـ الموافق 2009-12-14م العدد 13331 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13331&P=1&G=2>

اليوم - الرياض

وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسراهم «تراحم» الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين بالشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على لفتته الأبوية الحانية بالعفو عن بعض سجناء الحق العام ممن لا يشكل الإفراج عنهم خطراً على الأمن العام أو النظام وذلك ابتهاجاً بعودة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام من رحلته العلاجية سليماً معافى. وعبر عن سعادته وكافة المنتمين للعمل الاجتماعي والخيري في المملكة بعودة سمو ولي العهد الأمين إلى وطنه ومواطنيه، وقد منّ الله على سموه الكريم بتجاوز العارض الصحي الذي ألمّ به مثنياً عطاء الأيادي البيضاء لسموه الكريم في شتى المجالات الخيرية والإنسانية.

وأوضح أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين بذلك الأمر الإنساني تأتي امتداداً لمواقفه الإنسانية التي يتلمس من خلالها (حفظه الله) هموم أبناء وطنه مؤكداً أنه سينجم عن هذا لمّ شمل الآلاف من الأسر من المواطنين والمقيمين.

ودعا المستفيدين من هذه اللفتة ممن سيفرج عنهم من الرجال والنساء والأحداث إلى أن يكونوا عند مستوى ثقة ولي الأمر فيهم وأن يعودوا إلى مجتمعهم أعضاء صالحين مساهمين في بناء وطنهم وانمائهم إلى جانب إخوانهم وأخواتهم المواطنين. وفي ذات السياق أصدر الدكتور العثيمين توجيهاته لكافة لجان رعاية السجناء في المناطق والمحافظات للتهيؤ لاستقبال المفرج عنهم وتقديم ما يمكن تقديمه من مساعدة ودعم لهم خاصة في مجال التأهيل والتدريب الذي من شأنه زيادة فرص حصولهم على وظائف تؤمن لهم ولأسرهم لقمة العيش الكريم كما وجه معاليه كافة اللجان بالتنسيق مع إدارات السجون لتحديث بيانات الأسر إثر إطلاق أعداد كبيرة من النزلاء إنفاذاً للأمر السامي.

ودعا في ختام تصريحه المولى (جلت قدرته) أن يحفظ لبلادنا أمنها وإيمانها في ظل قيادتها الحكيمة مثنياً ما يجده نزلاء السجون والإصلاحيات ودور الأحداث من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون (حفظه الله) من الاهتمام والرعاية والمتابعة الحثيثة لكل شئونهم من صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية وسمو الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد الوزير للشؤون الأمنية ومن أصحاب السمو الملكي أمراء المناطق الرؤساء الفخريين للجان رعاية السجناء في مناطقهم.

إطلاق برنامج إصلاح المنازل المتضررة من سيول جدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 14 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/206190>

المدينة - جدة

بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة يواصل برنامج الصيانة الطارئة مهامه لمساعدة متضرري سيول جدة والذي تشرف عليه المحافظة وتنفذه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ممثلة في مجلس التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة . أوضح ذلك مدير العلاقات العامة والمراسم بمحافظة جدة ياسر المداح. وأضاف إن هذا البرنامج يتم بمشاركة أكثر من 350 مهنياً من منسوبي وحدات المجلس بالتنسيق مع القطاعات ذات العلاقة لمعالجة آثار السيول التي اجتاحت بعض الأحياء بجدة وما سببته من دمار للمنازل والممتلكات .

من جهته قدم رئيس مجلس التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة الدكتور راشد بن محمد الزهراني شكره لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة وصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة على جهودهما البارزة والمتابعة عن قرب مما كان لها أعظم الأثر في نفوس أبناءهم المهنيين. وأضاف إن هذه المشاركة الوطنية ترجمة لبعض التخصصات التي يدرّب عليها المجلس في أعمال صيانة وترميم منازل ومحلات المواطنين المتضررين من خلال أكثر من 350 مهنياً يمثلون عدداً من الفرق في التخصصات التي تحتاجها المنازل كالكهرباء والتبريد والتكييف والنجارة واللحام والتمديدات الصحية، إضافة إلى فرق برنامج طوارئ الصيانة والمجهزة بعدة سيارات تم تزويدها بأحدث وسائل الأمن والسلامة المتخصصة حيث تضم كل سيارة مشرفين فنيين وعدد (4) فنيين وتقوم السيارات المجهزة بدعم مواقع الصيانة في الأحياء المتضررة، وقد تم إنشاء مركز لهذا البرنامج جنوب أبرق الرغامة ليكون قريباً من المواقع المتضررة.

ويعمل فريق الطوارئ خلال الفترتين الصباحية والمسائية ويتم التوجيه الميداني لفرق عبر غرفة العمليات بمقر المركز، إلى جانب تلك المشاركات يشارك المجلس بعدد من متخصصي الحاسب الآلي والدعم الفني وإدخال البيانات بمركز معلومات الإيواء بإدارة الدفاع المدني بجدة. إضافة إلى مشاركتهم بأكثر من 60 جوالاً وكشافاً للعمل الميداني بالأحياء المتضررة وبمركز المعارض للقيام بواجبات المساعدة وأعمال الترتيب للتبرعات التي تصل لحملة التضامن من أجل جدة.

لإنقاذها من الكوارث الحالية والمستقبلية مطالبة في الشورى بإنشاء هيئة ملكية لحافظة جدة

المصدر: جريدة عكاظ لإثنين 1430/12/27 هـ 14 ديسمبر 2009 م العدد : 3102
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091214/Con20091214320567.htm>

فارس الفحطاني - الرياض

شهدت جلسة مجلس الشورى في الرياض أمس، مطالبة بإنشاء هيئة ملكية لمحافظة جدة على غرار الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وأرجع عضو المجلس الدكتور عبدالله بخاري سبب مطالبته إلى «إنقاذ جدة من كوارثها الحالية والمستقبلية». ورأى بخاري أن هذه الهيئة يمكنها الاستعانة بخبرات مؤسسات دولية مشهورة بقدراتها وخبراتها الطويلة في مجال الخدمات المدنية المتخصصة، إذ أن «جدة بحاجة إلى إعادة النظر في جهازها الفني والإداري، واتخاذ أفضل السبل لإنقاذ مستقبل هذه المدينة التي عانت الكثير وأخطأ في حقها الكثير».

وفي شأن آخر، استكمل مجلس الشورى مناقشة نظام الشركات والمقدم من لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، وتساءل عضو المجلس المهندس إحسان عبد الجواد حول أن الجهة المعنية في المادة 112 من النظام والتي تنص على أنه «يجوز للشركة شراء أسهمها أو ترهونها وفق الضوابط التي تضعها الجهة المختصة» هيئة السوق المالية أم وزارة التجارة والصناعة. وعد عبدالجواد المادة 119 والتي تنص على أن «تلف شهادة الأسهم يتقدم صاحبها بالإعلان في الصحف اليومية وبعد ذلك يتقدم بعد 30 يوماً لإصدار شهادة جديدة» مكلفة وغير عملية إذا أنه لم يعد يصدر أي شهادات لأسهم بل توجد محافظة استثمارية تداول في البنوك المحلية.

وبدوره، طالب عضو المجلس الدكتور عبدالله الحربي أن تتضمن المادة 101 والتي تنص على أن «للجمعية العمومية تشكيل لجنة مراجعة...»، يجب أن تتضمن عدم وجود قرابة بين أعضاء تلك اللجنة.

أما عضو المجلس الدكتور صالح البقمي فوصف المواد من 121 إلى 124 بأنها إدارة الدين أي بمعنى السندات وتعد أدوات ربوية وهذا مخالف لتعاليم الشريعة الإسلامية، فيما طالب عضو المجلس الدكتور عبدالله الدوسري لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بتحري بديل إسلامي في النظام وخصوصاً في فصل أدوات الدين.

إلى ذلك، هنأ أعضاء مجلس الشورى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بعودة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالعودة إلى المملكة بعد رحلته العلاجية يصاحبه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض.

ودعا عضو المجلس الدكتور سعود السبيعي الشعب السعودي إلى تحويل احتفالاتهم بعودة ولي العهد إلى مشاريع وبرامج تنفع المجتمع وتنميته وتقوية الترابط بين المجتمع.

مطالبات بالكشف عن سر تزايد "المعوقين" ... في مهرجان "يوم الإعاقة العالمي"

المصدر: جريدة الحياة الإثنية، 14 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/86352>

الرياض - «الحياة»

طالب الأمين العام لجمعية الأطفال المعوقين عوض الغامدي بتكثيف الجهود البحثية للكشف عن سر تزايد الأطفال المعوقين في المملكة، للحد من نزف القدرات البشرية والاقتصادية، مشيراً إلى أن الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة الذي تنظمه الجمعية السبت المقبل يعد فرصة لمواجهة أسبابها، مثل حوادث الأطفال وأخطاء الولادة والحمل وإهمال التطعيمات. وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين الأمير سلطان بن سلمان، أن المملكة رعت تأهيل المعوقين، ووقّرت لهم الدعم المادي والمعنوي، واهتمت ببرامج دمج المعوقين في مدارس التعليم العام، كما وسّعت من مجال توظيفهم بمعادلة وظيفة المعوق بأربع وظائف ضمن نسبة السعودة في القطاع الخاص. وعن أنشطة وفعاليات احتفال الجمعية باليوم العالمي للإعاقة، قال مدير مركز الملك فهد لرعاية الأطفال المعوقين في الرياض عبدالله الدخيل: «المحطة الأولى للاحتفال ستقام في مقر الأمانة العامة بإطلاق آلاف البالونات، تمثل كل واحدة منها يوماً واحداً من مسيرة 25 عاماً للجمعية، تليها جولات رئيس وأعضاء المجلس على محطات البرنامج المختلفة المكوّنة من المركز الإعلامي والطبي والتعليمي و«معوقين مميزين»، مشيراً إلى أن الأنشطة النسائية ستبدأ في قاعة الأمير سلمان الساعة 11.00 صباحاً في حضور الأميرة ريم بنت طلال بن عبدالعزيز».

الدفاع المدني: وفيات السيول 120 والمفقودون 41 والعقارات

المتضررة 11146 والسيارات 9997

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/206548>

واس-جدة

واصل الدفاع المدني أعماله الميدانية والإجرائية أمس ، وقام من الساعة السادسة من مساء أول أمس وحتى السادسة من مساء أمس وعلى المستوى الميداني بأعمال الإنقاذ والبحث والتعاطي مع البلاغات الواردة لغرفة العمليات خلال الـ (24 ساعة الماضية حيث وصل عدد الوفيات إلى 120 حالة وعدد بلاغات الحالات المفقودة 41 حالة. وأوضح مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة العميد محمد بن عبدالله القرني في تقرير تم توزيعه اليوم أنه فيما يتعلق بالأعمال الإجرائية فقد قامت لجان الحصر وعددها (33) لجنة يعمل بها (84) عضواً من رجال الدفاع المدني وعدد (33) عضواً من الإمارة حيث أنجزت أعمال المسح للعقارات والسيارات المتضررة إضافة الى استقبال المواطنين المتضررين وتسجيل البيانات الخاصة بتلك الحالات وصرف الإعانات ليصبح ملخص تلك الإجراءات خلال الـ (24 ساعة الماضية على النحو التالي :

عدد الأسر التي تم إيوائها : 120
عدد الأشخاص الذين تم إيوائهم : 499
عدد الأسر التي تم صرف إعاشة لهم : 120
عدد الأشخاص الذين تم صرف إعاشة لهم : 499
عدد حالات حصر أضرار العقارات : 209
عدد حالات حصر اضرار السيارات : 171
ولتصبح الحصيلة الإجمالية منذ بداية الأحداث على النحو التالي :
عدد الأسر التي تم إيوائها : 7503
عدد الأشخاص الذين تم إيوائهم : 25812
عدد الأسر التي تم صرف إعاشة لهم : 7503
عدد الأشخاص الذين تم صرف إعاشة لهم : 25812
عدد حالات حصر إضرار العقارات : 11146
عدد حالات حصر إضرار السيارات : 9997

سجون مكة تطلق سراح أول دفعة من سجناء الحق العام تنفيذاً للأمر السامي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/206536>



بدر سعيد - مكة المكرمة تصوير - علي بخيت

استقبل السجناء داخل سجون مكة المكرمة مكرمة خادم الحرمين الشريفين بالعفو عن بعض سجناء الحق العام، بمناسبة عودة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام إلى أرض الوطن بصحة وسلامة، بالفرحة العارمة والأهازيج والدموع وفي لحظة إطلاق سراح من شملهم العفو كان أقاربهم وذوهم ينتظرونهم بالقرب من أبواب السجن وكلهم يتضرعون إلى الله شكراً وحمداً على سلامة ولي العهد والدعاء له ولأخيه خادم الحرمين الشريفين بدوام الصحة والعافية وشكروهما على هذه المكرمة الكريمة . وعند خروج أول دفعة من السجناء الذين انطبقت عليهم شروط الإفراج كانت معالم الفرحة تكسو وجوههم والدموع تسيل من عيونهم فالبعض منهم لم يكن يصدق ذلك والبعض الآخر كان يتساءل هل مايعيشه حقيقة أم خيال؟ . " المدينة " رصدت فرحة السجناء فور خروجهم من السجن بعد العفو وفرحة ذويهم بعودة أقاربهم إليهم . وأكدوا أن فرحتهم تعتبر فرحتين الأولى بعودة سمو ولي العهد والثانية بخروجهم للحرية ومن جانبه قال العقيد محمد بن يحيى بن هشلول مدير شعبة الإصلاحية بمكة المكرمة . مشيراً إلى إن هناك لجنة مكونة من إمارة منطقة مكة المكرمة وشرطة العاصمة المقدسة وإدارة السجون والمخدرات تقوم بدراسة ملفات بعض سجناء الحق العام تمهيداً لإطلاق سراحهم . وذكر أن هذه المكرمة سيستفيد منها مجموعة كبيرة وسيطلق سراحهم على دفعات.

لجنة لدراسة أوضاع شركات التأمين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1430 - 15 ديسمبر 2009 العدد 3364 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3364&id=128585&groupID=0>

الرياض: محمد العواجي

وافقت الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي في اجتماعه الـ 78 أمس برئاسة وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعية على مشروع ميزانية عام 2010، وتشكيل لجنة لدراسة أوضاع شركات التأمين الصحي وعلاقتها بأطراف العلاقة التأمينية. واستعرض الأمين العام للمجلس الدكتور عبدالله بن إبراهيم الشريف في مستهل الجلسة تقريراً مفصلاً عن أداء مجلس الضمان وأبرز المستجدات في قطاع التأمين الصحي التعاوني، مبيناً أن المجلس يدرس كافة المواضيع المطروحة على جدول الأعمال ويتم مناقشتها من قبل أعضاء المجلس بشكل مستفيض من كافة الجوانب. وأضاف الشريف أن المجلس يتولى الإشراف على تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني من خلال إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لهذا النظام ومراجعته وتحديثه بشكل دوري كل ثلاث سنوات، وإصدار القرارات اللازمة لتنظيم الأمور المتغيرة بشأن تطبيق أحكام هذا النظام وتأهيل شركات التأمين التعاوني للعمل في مجال الضمان الصحي التعاوني، من جهة ثانية وافق وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعية على إقامة الملتقى الأول للجمعيات واللجان الخيرية الصحية والتي تهدف إلى تقديم الرعاية الصحية التطوعية للمحتاجين.



60 موظفاً بمركزي القطيف يرفضون استلام رواتبهم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 28-12-1430 هـ الموافق 15-12-2009 العدد 13332 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13332&P=1&G=3>

علي الزاير - القطيف

رفض 60 موظفاً يعملون بمستشفى القطيف المركزي استلام رواتبهم جراء عدم تعديل رواتبهم من قبل الشركة المتعاقدة بعد توقيع عقود جديدة تلتزم بموجبها الشركة بتسليم رواتب الموظفين كاملة. وأشار (ح. ز.) إلى توقيع عقود جديدة مع الشركة الشهر الماضي تلزمها بتعديل رواتبهم حسب الاتفاق المبرم بين المديرية العامة للشؤون الصحية والشركة المتعاقدة. وقال (ن. ت): قامت الشركة بتجديد عقود الموظفين بعد عدة شكاوى تم رفعها إلى إدارة المستشفى للنظر في مخالفة الشركة للعقود المبرمة بين الموظفين والشركة والاتفاق على راتب محدد وبدل نقل، منوها إلى عدم التزام الشركة بدفع رواتب الموظفين كاملة. وأشار (س. و.) إلى رفضه وزملائه استلام رواتبهم احتجاجاً على عدم صرفها بشكل عادل ومنصف، مطالباً المسؤولين بالتدخل. وبين (ك. ن.) أن العديد من الموظفين امضوا أكثر من 15 سنة في العمل بالمستشفى دون النظر إلى ترسيمهم أو فتح المجال من قبل الشؤون الصحية لعقود توظيفية على بند التشغيل داعياً إلى إنصافهم. وقال (ط. أ.): إن غالبية الموظفين متزوجون ويتحملون أعباء كبيرة، مناشداً المسؤولين إنصافهم من جانبه أشار مدير المستشفى الدكتور كامل العباد إلى الاتصال مع مهندس الشركة المتعاقدة الذي بدوره أوضح أن الموظفين كانوا يتسلمون رواتبهم قبل نحو ثلاثة أشهر متضمنة فروقات الأعوام السابقة، مؤكداً أن الشركة ستقوم اليوم (أمس) بصرف رواتبهم كاملة كما هي في العقد الجديد التي تصل إلى 2500 ريال لبعض الموظفين.

إطلاق «خطة نجدة الطفل» العام المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/12/28 هـ 15 ديسمبر 2009 م العدد : 3103
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091215/Con20091215320747.htm>

أحمد العطوي، هيا العطوي - تبوك

أكدت لـ «عكاظ» صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله نائبة رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني أن قضية العنف الأسري «ليس هناك حل سحري يقضي عليها، مشددة حرص برنامج الأمان الأسري الوطني على إطلاق ما يعرف بـ «خطة نجدة الطفل الوطني» مطلع العام المقبل مع تشكيل السجل الوطني بشأن معاملة الأطفال وعن حالات العنف للاستفادة منها في الموقف العلمي والاجتماعي. وطالبت الأمير عادلة بضرورة تضافر مؤسسات المجتمع لوضع حلول علمية وتطبيقها بالتعاون مع وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم ولجان القضاء والحماية. ويأتي حديث الأميرة عادلة في ندوة «دور المؤسسات الأمنية والقضائية في قضايا العنف الأسري» التي نظمتها برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع جمعية الملك عبد العزيز الخيرية في تبوك ومركز القانون السعودي للتدريب.

وشددت الأميرة عادلة على ضرورة التوعية ونشر ثقافة الحماية من العنف الأسري والحد من تنامي هذه الظاهرة في المجتمع، مؤكدة أهمية تكاتف جميع أفراد المجتمع من أجل بناء جيل سليم نفسياً وجسدياً وفكرياً. وأشارت نائبة رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني إلى أنه سيتم توجيه الدعوة إلى كافة القطاعات الأمنية والحقوقية والإعلامية والصحية والاجتماعية للمشاركة في هذه الجهود المباركة التي يبذلها برنامج الأمان الأسري الوطني، داعية إلى ضرورة تفعيل الدور المناط بهذه القطاعات في هذا المجال وبينت الأميرة عادلة أنه تم تأسيس كرسي لدراسات العنف الأسري في جامعة الملك عبد العزيز الذي تتبناه كلية الآداب والعلوم الإنسانية بدعم من المهندس عبد الله بقشان، وذلك للمساهمة في الحد من ظاهرة العنف الأسري في المجتمع مع التركيز على البحوث والدراسات المتخصصة وإقامة الندوات والمحاضرات. وتمنت نائبة رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني لأمير منطقة تبوك الحفاوة والتكريم وجمعية الملك عبد العزيز الخيرية في المنطقة على استضافة الندوة.

من جانبه، قال الأمين العام لجمعية الملك عبد العزيز الخيرية الدكتور عبدالله الشريف، الجمعية دشنت مركزاً متخصصاً في التنمية الأسرية ضمن الجمعية يسهم في رعاية الأسرة وتنقيف أفرادها والتوجيه المناسب لشؤونها وفقاً لشرعية الإسلام. وأكد الشريف أن رسالة المركز تركز على التخفيف من حالات العنف الأسري والحد منه بتقديم الاستشارات الاجتماعية والأسرية، مشيراً إلى أن من أهداف المركز إصلاح ذات البين وتدريب عدد من المهتمين بشؤون الأسرة لتوعية الأسرة وأفرادها والمقبلين على الزواج رغبة في تحقيق الترابط الأسري والانسجام الاجتماعي تحت مظلة المودة والرحمة.

تأجيل مؤتمر تعليم المرأة إلى نهاية العام المقبل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1430 - 15 ديسمبر 2009 العدد 3364 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3364&id=128586&groupID=0>

الرياض: الوطن

أجلت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مؤتمر تعليم المرأة السعودية تحت عنوان "الواقع وتطلعات المستقبل" والذي كان من المقرر عقده في الفترة 6-1431/1/7 إلى موعده الجديد في 1431/12/11. وقال وكيل الجامعة لشؤون الطالبات الدكتور خالد بن سعد المقرن إن التأجيل جاء تلبية لطلب العديد من الجهات والباحثين والمهتمين الراغبين في المشاركة في فعالياته، وحتى تظهر هذه الفعالية بالشكل المستحق لحضور خادم الحرمين الشريفين لحفل افتتاحها وانطلاق فعالياتها وأنشطتها.

أحياء جدة "جاهزة" لعودة الضنك وانتشار الأوبئة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/206424>



بسام باديلان - جدة

بعد مرور ثلاثة أسابيع على كارثة الأربعاء وما خلفته من آلام وأحزان وجراحات غائرة، وجد أهالي جدة عامة والأحياء المتضررة خاصة أنفسهم أمام كارثة أخرى لا تقل خطورة عن "فاجعة السيل" كونها تتعلق بصحتهم وصحة البيئة التي يعيشون فيها.

وقرع عدد من خبراء البيئة ناقوس الخطر محذرين من المستنقعات المنتشرة في مختلف أحياء جدة ببيائها الراكدة الملوثة نتيجة اختلاط مياه الأمطار مع مياه الصرف الصحي، والتي تمثل أرضاً خصبة لتكاثر البعوض والحشرات وهو ما يهدد بعودة حمى الضنك، وانتشار التهاب الكبد الوبائي والنزلات المعوية وغيرها من الأوبئة. وأكدوا على أهمية تجفيف هذه المستنقعات التي تمثل "قنابل موقوتة" لنشر الأوبئة، مطالبين بضرورة إزالة الأتربة المترسبة "الطمي" للتخلص من الأمراض. "المدينة" تجولت أمس في أحياء الجنوب والوسط وشرق الخط السريع، وعلى الشوارع المحيطة بالجامعة وطريق مكة القديم، وفي أحياء كيلو 14 وكيلو 13.. ورصدت في كل هذه المواقع نماذج تجسد أبتع صور الإهمال جراء انتشار البحيرات الملوثة بمياه الصرف الصحي التي تصبها عمالة وافدة من سائقي الوايتات خفية، وتراكم النفايات في كل مكان. وكل ذلك بسبب تقاعس وإهمال موظفي البلدية في أداء واجبهم بشطف هذه المياه والتخلص منها، ومراقبة الوايتات المخالفة التي تصب حمولتها في هذه البحيرات.

التحقيق في تعرض طفل يتيم لعنف داخل دار رعاية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/206477>

عواض الخديدي - الطائف

تحقق الجهات الأمنية بالطائف في بلاغ عن تعرض طفل يتيم في الثالثة من عمره لعنف في أحد دور رعاية الأيتام في المحافظة، حيث لوحظ تدهور في حالته الصحية ما استوجب نقله إلى المستشفى من قبل القائمين على الدار لإجراء الفحوصات. وأشارت المعلومات الأولية إلى أنه بعد معاينة الطبيب للطفل ائضح وجود آثار "حز" على رقبته مما يشتبه في تعرضه لعنف بسلك كهربائي أو حبل أو أداة أخرى داخل أروقة الدار، حيث تم إبلاغ الجهات الأمنية والتي باشرت التحقيق في القضية عن طريق قسم مركز شرطة السلامة لمعرفة ما إذا كان الطفل قد تعرض لعنف داخل الجمعية، وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة الطائف الرائد تركي الشهري أن غرفة العمليات تلقت بلاغاً عن تعرض أحد الأطفال لإصابة، وتم مباشرة البلاغ حيث جرى نقل الطفل للمستشفى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

جدة: انخفاض منسوب بحيرة المسك إلى 9 أمتار

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 ذو الحجة 1430 هـ. الموافق 15 ديسمبر 2009 العدد 5909
http://www.aleqt.com/2009/12/15/article_316874.html

يحيى الحجيري من جدة

طمأنت أمانة جدة المواطنين بأن منسوب مياه بحيرة الصرف الصحي، قد انخفض منسوبها إلى تسعة أمتار، بعدما كان 15 متراً، ما أدى إلى تخوف قاطني الأحياء الشرقية القريبة من البحيرة، تحسباً لانهايار السد وتدفق المياه نحوهم واستنفار الدفاع المدني وتحديد سبعة أحياء يكمن الخطر فيها من تدفق مياه البحيرة. أكد ذلك لـ «الاقتصادية» أحمد الغامدي، مدير المركز الإعلامي في أمانة جدة، مشيراً إلى أنه تم تفعيل ثلاث خطط استراتيجية بعد حدوث كارثة سيول جدة، وذلك تفادياً لانهايار سد البحيرة وتدفق المياه إلى الأحياء الشرقية، حيث إن الخطط تمثلت في منع صهاريج الصرف الصحي من الصب في البحيرة بشكل نهائي، وتحويل عشرة آلاف متر مكعب من مياه البحيرة إلى محطات التقنية ومعالجتها، وتحويلها إلى الغابة الشرقية بشكل يومي، إضافة إلى تحويل جزء من المياه إلى ثماني بحيرات خاصة للتبخير مما أدى إلى خفض منسوبها خلال أسبوع.

الصحة“ تقوم الوضع البيئي للأحياء... وتنسق مع” الدفاع “المدني”

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/86780>

جدة - أحمد العمري
كلفّت مديرية الشؤون الصحية في جدة فريقاً وقائياً متخصصاً لتقويم الوضع البيئي في الأحياء المتضررة من كارثة نوفمبر، لوضع خطة وقائية لتلك الأحياء.

وأوضح مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود أن إدارته أجرت تنسيقاً مع إدارة الدفاع المدني بجدة حول إبلاغهم بأرقام هواتف جميع المواطنين والمقيمين الذين تضررت منازلهم، وذلك فور عودتهم إليها لتتمكن صحة جدة من التواصل معهم، ومن ثم زيارتهم للاطمئنان على سلامة منازلهم و التأكد من خلوها من الأوبئة التي قد تؤثر على صحتهم. وذكر أنه جرى التعميد بطباعة مطبوعات توعوية للسكان تحتوي على مواد تعريفية بمخاطر السيول وتتضمن إرشادات أولية لاتباعها في حال تكرار ماحدث لاسمح الله، مشيراً إلى أن إدارته شكلت لجنة طبية كونت بدورها فرق عمل ميدانية متحركة وثابتة في المناطق المتضررة منذ اليوم الأول لهطول المطر.

وأفاد أنه جرى توزيع الفرق الميدانية على الأحياء حسب المساحة والكثافة السكانية، إذ جندت إدارته ثلاث فرق ثابتة وفرقة متحركة في حي قويزة، بينما حركت فرقتين متحركتين وفرقة ثابتة إلى حي الكيلو 14 وفريقاً متحركاً لحي الصواعد وكذلك عدد 14 فريقاً متحركاً لمراكز الإيواء .

وقال الدكتور باداود إنه جرى تشكيل فريق عمل متخصص في الطب النفسي ليتابع باستمرار المواطنين والمقيمين من المتضررين في أماكن سكنهم الإيوائي بالشقق المفروشة، ومن ثم معالجة حالاتهم النفسية وبث الطمأنينة في نفوسهم بعد تعرضهم للصدمة. لافتاً إلى أنه جرى وضع خطة لمواجهة حدوث أي إصابات بمرض حمى الضنك وكذلك منع حدوث تلوث مياه الشرب من خلال أخذ عينات من خزانات المنازل والمدارس بالمناطق المتضررة يوم الخميس 16 من الشهر الجاري. وأكد أن النتائج المخبرية للعينات أثبتت سلبيتها من الأمراض وأوضحت خلوها من الجراثيم، مشيراً إلى أن إدارة الرعاية الصحية الأولية عقدت دورة تدريبية تشييطية لجميع فنيي الوبائيات بصحة جدة لتدريبهم على تطبيق خطة العمل الخاصة بكيفية أخذ عينات المياه من خزانات المياه الأرضية في المدارس والبيوت، لعمل مسح شامل لخزانات المياه بتلك الأحياء وجرى تدريب الفنيين على أيدي مدربين متخصصين من الطب الوقائي بصحة جدة.

محاولة انتحار "خادمة" تستنفر الأجهزة الأمنية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/86778>

المدينة المنورة - «الحياة»

استنفرت خادمة منزلية إندونيسية حاولت الانتحار في المدينة المنورة أمس، الجهات الأمنية وفرقة من الدفاع المدني. وكانت الخادمة حاولت إلقاء نفسها من شقة في الطابق الرابع من بناية بأرض الكردي شمال المدينة، وعلى الفور انتقلت إلى الموقع الأجهزة الأمنية وفرقة إنقاذ وسلام وملاية القفز، واتخذت الاحتياطات اللازمة ووضعت معدات السلامة في حال الاستعداد.

وأوضح المتحدث الرسمي للدفاع المدني في منطقة المدينة المنورة العقيد منصور الجهني أنه بعد تواجد رجال الدفاع المدني في الموقع تراجع الخادمة عن محاولة الانتحار، مفيداً أنه سلمت نفسها للأجهزة الأمنية. وذكر العقيد الجهني أن الخادمة في العقد الثاني من العمر وجرى نقلها من طريق الهلال الأحمر لأقرب مستشفى، مضيفاً أنه بعد ذلك سلمت لشرطة العقيد لمتابعة القضية وبحث دوافع إقدام الشغالة على الانتحار. بدوره، كشف مصدر أمني لـ «الحياة» أن التحقيقات الأولية مع الخادمة أفادت أنها تعاني من اضطرابات نفسية، لافتاً إلى أن كفيها هو من أبلغ عن الحادثة.

مجلس جامعة الإمام يوافق على إنشاء جمعية الدراسات القضائية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 28 ذو الحجة 1430 العدد 13592
<http://www.al-jazirah.com/167494/In25d.htm>

الجزيرة - الرياض

وافق مجلس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في جلسته السادسة المعقودة مؤخراً، على إنشاء (الجمعية العلمية السعودية للدراسات القضائية) في المعهد العالي للقضاء.

وبيّن عميد المعهد الدكتور عبدالرحمن بن سلامة المزيني أن الجمعية تهدف إلى تقديم الدراسات التي تجلي تميز القضاء الإسلامي وأصوله وقواعده وتطبيقاته، العناية بالتراث القضائي الإسلامي تحقيقاً ودراسة ونشراً ورصداً، دراسة ما له علاقة بالقضاء من النوازل والحوادث والقضايا المعاصرة، عقد المحاضرات والندوات وحلقات النقاش لتنشيط التواصل العلمي بين المتخصصين وإثراء الدراسات العلمية والعملية، تقديم المشورة العلمية في مجال التخصص، التنسيق بين المتخصصين من القضاة والمحامين والباحثين في الشؤون العلمية القضائية ومد الجسور بينهم وبين الجهات العلمية والإعلامية ونحوها، تبادل النتائج العلمي في مجال اهتمامات الجمعية بين الجهات والأفراد ذوي الاهتمام داخل المملكة وخارجها، تطوير الأداء العلمي والعملية لأعضاء الجمعية وتقديم الدراسات لتطوير مرفق القضاء وعلاج ما يعرض من مشكلات.

عكاظ“ تنفرد بنشر مسودة نظام المرافعات أمام ديوان المظالم: إلزام هيئة الرقابة والمحاسبة بحضور الدعاوى القضائية ضد الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/29 هـ 16 ديسمبر 2009 م العدد : 3104
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091216/Con20091216321004.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

كشفت لـ «عكاظ» مصادر موثوقة أن مسودة نظام المرافعات أمام ديوان المظالم - الذي يدرس حالياً في هيئة الخبراء ويتوقع الانتهاء منه في غضون الأشهر القليلة المقبلة - يتضمن مواد واقتراحات جديدة على رأسها: إبلاغ وزارة المالية وديوان المراقبة العامة لحضور الجلسات القضائية المرفوعة على أجهزة الدولة، كما يقترح النظام إبلاغ وزارة الخدمة المدنية إذا كانت الدعوى تتعلق بشؤون الخدمة المدنية.

وتضمنت الصيغة التنفيذية الجديدة للأحكام الصادرة ضد الجهات والإدارات في الدعاوى التأديبية توجيهها صريحاً ينص على: «على الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المستقلة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه فيما تكون الأحكام الصادرة بفصل موظفي المرتبة 14 فما فوقها أو ما يعادلها تنفذ بعد تصديق الملك عليها».

وتنشر «عكاظ» مسودة النظام وسط تأكيد المصادر أن النظام ما زال مسودة قابلاً للتعديل والإضافة، إذ سيرض على خبراء وقضاة مختصين للاستئناس بأرائهم، وصولاً إلى صيغة نهائية.

المادة 1:

تطبق محاكم الديوان على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، والأنظمة التي لا تتعارض معها. وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام.

المادة 2:

يكون الاختصاص المكاني للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مقر المدعى عليه، أو مقر فرع الجهة المدعى عليها إن كانت الدعوى متعلقة بذلك الفرع. أو مقر عمل الموظف في الدعوى التأديبية.

المادة 3:

يجوز أن يتم الإبلاغ بالمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام بكتاب مسجل مع إشعار بالتسلم.

المادة 4:

يجب أن تشمل أوراق التبليغ على البيانات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية. ولمجلس القضاء الإداري إضافة ما يلزم من بيانات ومرافقات أخرى.

الباب الثاني

رفع الدعوى وقيدها

المادة 5:

1- ترفع الدعوى الإدارية بصحيفة يودعها المدعي أو من يمثله لدى المحكمة المختصة. ويجب أن تشمل الصحيفة البيانات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (2) من هذه المادة. وأن يرافق صحيفة الدعوى ومستنداتها صور منها بعدد المدعى عليهم. ولمجلس القضاء الإداري عند الاقتضاء إضافة ما يلزم من بيانات ومرافقات أخرى لصحيفة الدعوى بقرار ينشر في الجريدة الرسمية.

2- يجب أن يتضمن موضوع دعوى الإلغاء تاريخ الإبلاغ بالقرار، أو العلم به، أو نشره في الجريدة الرسمية بحسب الأحوال وتاريخ التظلم ونتيجته إذا كان قد سبق التظلم إلى الجهة التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية لها قبل رفع الدعوى وفقاً للمادة (الثامنة) من هذا النظام.

يرى مندوب كل من: الأمانة العامة للجنة الوزارية للتنظيم الإداري، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية. ومجلس القضاء الأعلى، أن تكون المادة (الخامسة). بالنص التالي:

(ترفع الدعوى الإدارية بصحيفة يودعها المدعي أو من يمثله لدى المحكمة المختصة، تتضمن البيانات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية. على أنه فيما يتعلق بالدعوى الإدارية يجب أن تتضمن الصحيفة موضوع الدعوى وتاريخ مطالبة الجهة الإدارية بالحقوق المدعى به إن كان مما تجب المطالبة به قبل رفع الدعوى وفقاً للفقرات (1-2-3) من المادة (الثامنة) من هذا النظام، ونتيجة المطالبة أو تاريخ التظلم من القرار المطعون فيه إن كان مما يجب التظلم منه إلى الجهة الإدارية قبل رفع الدعوى وفقاً للفقرة (5) من المادة (الثامنة) من هذا النظام، ونتيجة التظلم. ويجب أن يرافق صحيفة الدعوى ومستنداتها صورة منها بعدد المدعى عليهم. ولمجلس القضاء الإداري عند الاقتضاء إضافة ما يلزم من بيانات ومرافقات أخرى لصحيفة الدعوى بقرار ينشر في الجريدة الرسمية. وذلك وفقاً للأسباب الواردة في المحضر المرافق لهذا المشروع).

المادة 6:

تقيد الإدارة المختصة في المحكمة صحيفة الدعوى إذا كانت مستوفية المطلوب وفقاً للمادة (الخامسة) من هذا النظام، وإذا قررت عدم قيدها؛ لعدم الاستيفاء. فعلى طالب القيد استيفاء ما نقص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك. وإن لم يستوف ما طلب منه خلال هذه المدة عد الطلب كأن لم يكن. فإن قيدت الدعوى بعد الاستيفاء عدت مقيدة من تاريخ تقديم طلب القيد. على أنه يجب على الإدارة إثبات تاريخ طلب القيد في جميع الأحوال.

وتثبت الإدارة بحضور من أودع صحيفة الدعوى تاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتحيل الدعوى إلى الدوائر بمراعاة نوعها وفقاً لقواعد يصدرها مجلس القضاء الإداري.

يرى مندوب كل من: الأمانة العامة للجنة الوزارية للتنظيم الإداري، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية، ومجلس القضاء الأعلى أن تضاف فقرة (2) إلى هذه المادة، بالنص التالي:

2- (على رئيس الدائرة حال ورود قضية إليه أن يحدد موعداً لنظرها يبلغ به أطراف الدعوى وكلا من وزارة المالية وديوان المراقبة العامة، ويجب ألا تقل المدة بين الإبلاغ وتاريخ الجلسة عن ثلاثين يوماً، وتبلغ وزارة الخدمة المدنية أيضاً إذا كانت الدعوى من الدعاوى المتعلقة بشؤون الخدمة المدنية المشار إليها في المادة (الثامنة) من هذا النظام. ولكل من وزارة المالية وديوان المراقبة العامة ووزارة الخدمة المدنية - بحسب الحال - أن ترسل خلال هذه المدة وجهة نظرها إلى ديوان المظالم، أو أن تطلب الاشتراك في المرافعة، وفي هذه الحالة يتعين التنسيق مع الجهة الحكومية الطرف في الدعوى). وذلك وفقاً للأسباب الواردة في المحضر المرافق لهذا المشروع.

المادة 9:

لا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه، على أنه يجوز للمحكمة - بناءً على طلب المدعي أن تأمر بوقف تنفيذه إن قدرت أن تنفيذه يرتب آثاراً يتعدى تداركها.

الباب الثالث

النظر في الدعوى والحكم فيها

المادة 10:

تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابية. على أنه يجوز للدائرة سماع الأقوال والدفع مشافهة، وإثبات ما تراه من ذلك في محضر الجلسة.

المادة 11:

1- تعهد الدائرة إلى أحد قضاتها دراسة الدعوى. ويجوز لها أن تعهد إليه تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة، وبعد إتمام ذلك يعد القاضي تقريراً عن الدعوى يحدد فيه الوقائع والمسائل التي تثيرها. ثم تحدد جلسة لتنظر الدائرة في الدعوى.

2- للقاضي في سبيل تحضير الدعوى أن يكلف أطراف الدعوى بتقديم مذكرات ومستندات تكميلية، وأن يستدعي ذوي الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها، وإدخال وقبول تدخل من يصح اختصامه، وغير ذلك من الإجراءات اللازمة لتحضير الدعوى. كما يجوز بقرار من القاضي تبادل المذكرات بين الأطراف عن طريق أحد المختصين في المحكمة.

المادة 13:

- إدارة الجلسة وضبطها منوطان برئسها، وله في سبيل ذلك اتخاذ أي من الإجراءات الآتية:
- 1- أن يأمر بمحو العبارات الجارحة أو المخالفة للأداب أو النظام العام من أي ورقة يقدمها أطراف الدعوى.
 - 2- أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها، فإن لم يمثل جاز له أن يأمر على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه مبلغاً لا يتجاوز ألف ريال أو بهما معاً. وله قبل انتهاء الجلسة الرجوع عما أصدره، ويكون أمره نهائياً.
 - 3- أن يأمر بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقاد الجلسة، وإحالة الأوراق إلى الجهة المختصة، وله إن اقتضى الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه هذه الأفعال.

المادة 14:

لأي من أطراف الدعوى الحصول على صور من أوراق الدعوى ومستنداتها ما لم ير رئيس الجلسة خلاف ذلك. ولا يجوز التعويل على أي من أوراق الدعوى ومستنداتها ما لم يمكن الأطراف من الاطلاع عليها.

المادة 15:

- 1- إذا لم يحضر المدعي جاز للمحكمة أن تحكم في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها، أو تقرر شطبها. فإذا انقضت ستون يوماً ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها، أو لم يحضر بعد السير فيها، عدت كأن لم تكن. وإذا طلب المدعي السير فيها بعد ذلك حكمت المحكمة من تلقاء نفسها باعتبار الدعوى كأن لم تكن.
- 2- إذا لم يحضر المدعي عليه، فعلى المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة تالية يبلغ بها المدعي عليه، فإن لم يحضر فصلت في الدعوى. ويعد الحكم حضورياً.
- 3- يقدم طلب السير في الدعوى وفقاً للإجراءات المقررة لرفع الدعوى. على أن يتضمن الطلب رقم القضية المشطوبة وتاريخها، والدائرة التي نظرتها.

المادة 16:

إذا حضر المدعي أو المدعي عليه في أي جلسة أمام المحكمة المختصة. أو قدم المدعي عليه مذكرة بدفاعة عدت الخصومة حضورية ولو تخلف أي منهما بعد ذلك.

ولا يجوز للمدعي أن يبدي في الجلسة التي تخلف فيها المدعي عليه طلبات جديدة أو أن يعدل أو يزيد أو ينقص في الطلبات الأولى. كما لا يجوز للمدعي عليه أن يطلب في غيبة المدعي الحكم عليه بطلب ما.

المادة 17:

للموظف في الدعوى التأديبية أن يحضر الجلسات بنفسه، أو أن يوكل عنه. وللمحكمة أن تقرر حضوره بشخصه واستجوابه، وله أن يبدي دفاعه كتابة أو مشافهة. وإن لم يحضر هو - أو وكيله - بعد إبلاغه، فعلى المحكمة أن تمضي في إجراءات الدعوى، ويعد حكمها في هذه الحالة حضورياً.

المادة 18:

يحرر أمين سر الدائرة محضر الجلسة تحت إشراف رئسها، على أن يبين فيه أسماء القضاة الذين حضروا الجلسة. وزمان انعقادها ومكانه. والحاضرين من أطراف الدعوى، وجميع الإجراءات التي تتم فيها، ويوقع المحضر قضاة الدائرة وأمين سرها وأطراف الدعوى.

المادة 19:

إن رأَت المحكمة أثناء المرافعة ضرورة إجراء تحقيق تكميلي، باشرت ذلك بنفسها، أو كلفت من يقوم به من قضاتها.

المادة 20:

يصدر مجلس القضاء الإداري القواعد الخاصة بالاستعانة بالخبراء وتحديد أتعابهم.

المادة 21:

يكون طلب رد القاضي بعريضة تقدم إلى المحكمة، يوضح فيها أسبابه، ويحال الطلب إلى القاضي المطلوب رده، ليجيب عليه كتابة خلال مدة أقصاها خمسة أيام، فإن لم يجب في الموعد المحدد، أو وافق على أسباب الرد، وكانت تصلح نظاماً للرد، يصدر رئيس المحكمة قراراً بتنحيته عن نظر الدعوى.

وفي غير الأحوال السابقة، أو إذا كان المطلوب رده رئيس المحكمة. فيرفع طلب الرد إلى مجلس القضاء الإداري للفصل فيه. ويترتب على تقديم الطلب وقف النظر في الدعوى إلى حين الفصل فيه.

المادة 22:

للقاضي إذا قامت لديه أسباب يستشعر منها الحرج من نظر الدعوى أن يعرض أمر تنحيه عن النظر فيها على مجلس القضاء الإداري للفصل فيه.

المادة 23:

تفصل المحكمة في الوقائع التي وردت في صحيفة الدعوى التأديبية، ويجوز لها - من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب جهة الادعاء - إعادة أوراق القضية إليها للتحقيق في وقائع لم ترد في صحيفة الدعوى. أو مع موظفين غير من قدموا للمحاكمة أمامها، إذا كانت أوراق القضية تتضمن ذلك.. وفي جميع الأحوال يجب إعادة القضية إلى المحكمة. على أنه إذا كانت إعادة أوراق القضية بناء على قرار من الدائرة من تلقاء نفسها للتحقيق مع موظفين لم يقدموا للمحاكمة أمامها. فتحال القضية إلى دائرة أخرى لنظرها.

المادة 24:

إذا رأت المحكمة التي تنظر دعوى تأديبية أن الواقعة التي وردت في صحيفة الدعوى أو غيرها من الوقائع التي تضمنها التحقيق تشكل جريمة، أحالتها إلى الجهة المختصة لاتخاذ ما يجب نظاماً، وفصلت في الدعوى التأديبية، ما لم يكن الحكم في الدعوى التأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في الدعوى الجزائية، فيجب وقف النظر في الدعوى الأولى حتى يفصل في الدعوى الثانية.

المادة 25:

تصدر الأحكام بأغلبية قضاة الدائرة وينسب الحكم إلى الدائرة، وعلى المخالف توضيح وجهة نظره وأسبابها، وعلى الأغلبية الرد عليها، ويثبت ذلك - أثناء المداولة - في محضر يرافق ملف الدعوى. ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من المحكمة المعترض على الحكم أمامها.

المادة 26:

يجب أن تودع في ملف الدعوى عند النطق بالحكم مسودته المشتملة على وقائعه وأسبابه موقعة من قضاة الدائرة. ويجب أن يحدد بعد النطق بالحكم موعد لتسليم صورة من نسخته لا يتجاوز أربعاً وعشرين ساعة في الأحكام العاجلة وخمسة عشر يوماً في الأحكام الأخرى. ويجب كذلك إبلاغ من تخلف عن حضور الجلسة التي نطق بالحكم فيها بموعد تسليم نسخته.

المادة 30:

الصيغة التنفيذية للأحكام الصادرة ضد جهة الإدارة وللأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية هي: (على الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المستقلة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه).

يرى مندوب كل من: الأمانة العامة للجنة الوزارية للتنظيم الإداري، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية، ومجلس القضاء الأعلى، أن تضاف إلى هذه المادة فقرة (2) تكون بالنص الآتي: (الأحكام الصادرة بفصل موظفي المرتبة (الرابعة عشرة) فما فوقها أو ما يعادلها تنفذ بعد تصديق الملك عليها). وذلك وفقاً للأسباب الواردة في المحضر المرافق لهذا المشروع.

المادة 31:

1- إذا امتنعت الإدارة المختصة في المحكمة عن تسليم الصورة التنفيذية الأولى لنسخة الحكم، جاز لطالبتها الاعتراض على ذلك بعريضة تقدم إلى رئيس المحكمة ليفصل فيه.
2- لا تسلم صورة تنفيذية ثانية لنسخة الحكم لمن سبق أن تسلمها، ولطالبها أن يعترض على عدم التسليم وفقاً لما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة. ويجب في هذه الحالة إبلاغ المحكوم عليه بالعريضة المقدمة في هذا الشأن.

المادة 32:

الأحكام الصادرة بالإلغاء حجة على الكافة.

الباب الرابع

الاعتراض على الأحكام

الفصل الأول - أحكام عامة

المادة 33:

المهلة المحددة للاعتراض على الأحكام ثلاثون يوماً من تاريخ تسلم صورة نسخة الحكم، أو من التاريخ المحدد للتسلم في حال عدم الحضور. وإذا لم يقدم الاعتراض خلال هذه المهلة يصبح الحكم نهائياً واجب النفاذ.
يرى مندوب كل من: الأمانة العامة للجنة الوزارية للتنظيم الإداري، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية، أن تكون هذه المادة بثلاث فقرات (1-2-3)، بحيث تصبح صياغتها كالتالي:

1- مع مراعاة ما ورد في الفقرتين (2) و(3) من هذه المادة، تكون المهلة المحددة للاعتراض على الأحكام ثلاثين يوماً من... الخ.

2- الأحكام الصادرة في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرتين (ج). (د) من المادة (الثالثة عشرة) من نظام ديوان المظالم على خلاف ما طلبته الجهة الإدارية أو في غير مصلحتها لا تكون نهائية وواجبة النفاذ إلا بعد استئنافها، فإن لم يتم الاستئناف فعلى المحكمة أن ترفع الحكم إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه.

3- مع مراعاة ما جاء في الفقرة (2) من هذه المادة، تكون الأحكام الصادرة من الديوان في الدعاوى الإدارية نهائية وواجبة النفاذ بعد مضي المهلة المحددة لطلب الاستئناف المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، ما لم يطلب أي من أطراف الدعوى أو وزارة المالية وديوان المراقبة العامة بالنسبة إلى جميع الدعاوى الإدارية، أو وزارة الخدمة المدنية بالنسبة إلى الدعاوى المتعلقة بشؤون الخدمة المدنية المشار إليها في الفقرات (1) و(2) و(3) و(4) و(5) من المادة (الثامنة) من هذا النظام؛ استئنافها خلال الموعد المذكور). ذلك وفقاً للأسباب الواردة في المحضر المرافق لهذا المشروع. المادة 34:

إذا كان الاعتراض قد رفعه المحكوم عليه وحده، فلا يضار باعتراضه.
المادة الخامسة والثلاثون:

فيما لم يرد فيه نص خاص، تسري على الاعتراض أمام محاكم الاستئناف الإدارية والمحكمة الإدارية العليا الإجراءات المقررة أمام المحاكم الإدارية.

الفصل الثاني

الاستئناف أمام محاكم الاستئناف الإدارية

المادة 36:

يرفع الاستئناف بصحيفة يودعها المستأنف أو من يمثله، لدى المحكمة الإدارية التي أصدرت الحكم، وفقاً للإجراءات المقررة لرفع الدعوى. على أن تتضمن الصحيفة رقم الحكم المستأنف وتاريخه. وملخصاً عنه. وأسباب الاستئناف وطلبات المستأنف.

وعلى الإدارة المختصة في هذه المحكمة إرسال صحيفة الاستئناف - مرافقاً لها ملف الدعوى - إلى محكمة الاستئناف الإدارية المختصة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ استيفاء إجراءات طلب الاستئناف. على أن تقيد الاستئناف الإدارة المختصة في محكمة الاستئناف يوم وصوله إليها. ويبلغ المستأنف ضده بصحيفة الاستئناف. المادة 37:

الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة إلى ما رفع عنه الاستئناف فقط. ويجب على المحكمة أن تنتظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة، وما كان قد قدم من ذلك إلى المحكمة الإدارية. المادة 41:

لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف، ما لم يكن الإدخال لإظهار الحقيقة. ولا يجوز التدخل فيه إلا ممن يطلب الانضمام إلى أحد الخصوم.

الاعتراض أمام المحكمة الإدارية العليا

المادة 45:

يرفع الاعتراض أمام المحكمة الإدارية العليا بصحيفة يودعها المعارض أو من يمثله، لدى محكمة الاستئناف الإدارية التي أصدرت الحكم، وفقاً للإجراءات المقررة لرفع الدعوى. على أن تتضمن الصحيفة رقم الحكم المعارض عليه وتاريخه وملخصاً عنه. والأسباب التي بني عليها الاعتراض، وطلبات المعارض. ولا يجوز التمسك بسبب من أسباب الاعتراض غير التي ذكرت في الصحيفة، ومع ذلك فالأسباب المبينة على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت، وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها. وإن أبدى المعارض سبباً للاعتراض يتعلق بحكم سابق لصدور الحكم المعارض عليه في الدعوى نفسها عد الاعتراض شاملاً للحكم السابق. المادة 46:

يجب أن يرافق صحيفة الاعتراض الآتي:

1- صورة من الوثيقة التي تثبت صفة ممثل المعارض.

2- صور من صحيفة الاعتراض بعدد المعارض ضدهم.

3- الصورة المسلمة إليه من الحكم المعترض عليه. والصورة المسلمة إليه من حكم المحكمة الإدارية إذا كان الحكم المعترض عليه قد أحال إليه في أسبابه.

4- المستندات التي تؤيد الاعتراض. فإذا كانت مقدمة في اعتراض آخر. فيقدم ما يدل على ذلك. وللمحكمة أن تتخذ ما تراه في سبيل الاطلاع على هذه المستندات.
المادة 47:

يجب على الإدارة المختصة في محكمة الاستئناف الإدارية أن ترسل ملف الاعتراض إلى المحكمة الإدارية العليا خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ استيفاء إجراءات طلب الاعتراض. وللمحكمة الإدارية العليا أن تأمر بضم ملف الدعوى الصادر فيها الحكم المعترض عليه.
المادة 52:

يجوز لكل طرف في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعترض عليه - إذا لم يبلغ بصحيفة الاعتراض - أن يتدخل في الاعتراض ليطالب الحكم برفضه. ويكون تدخله بإيداع مذكرة بدفاعة لدى الإدارة المختصة في المحكمة قبل انقضاء المهلة المحددة في الفقرة (1) من المادة (الخمسين) من هذا النظام، مشفوعة بالمستندات التي تؤيده.
المادة 53:

لا يجوز قبول أي مذكرة أو أي ورقة بعد انقضاء المواعيد المحددة لتقديمها، وعلى الإدارة المختصة في المحكمة أن تحرر محضراً تثبت تاريخ تقديمها واسم من قدمها وصفته وتضعها في ملف الاعتراض.
المادة 55:

تبلغ الإدارة المختصة أطراف الاعتراض الذين أودعوا مذكراتهم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الاعتراض قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل.
المادة 56:

تفصل المحكمة في الاعتراض بغير مرافعة. بعد أن يتلو القاضي الذي تولى دراسة الاعتراض التقرير الذي أعده وفقاً للمادة (الرابعة والخمسين).
المادة 58 :

إذا نقضت المحكمة الإدارية العليا الحكم المعترض عليه لمخالفة قواعد الاختصاص، فعليها الفصل في مسألة الاختصاص. وعند الاقتضاء تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة.
وإذا نقضت الحكم لغير ذلك، فتحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه لتفصل فيها من جديد من غير من نظرها. وفي هذه الحالة يجب على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم المحكمة الإدارية العليا في المبدأ الذي فصلت فيه.
ومع ذلك إذا قررت المحكمة نقض الحكم المعترض عليه للمرة الثانية وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه، وجب عليها أن تحكم في الموضوع.

تحفظ مندوب مجلس القضاء الأعلى على العبارة التالية: (.. يجب على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم المحكمة الإدارية العليا في المبدأ الذي فصلت فيه..). إذ أن في ذلك تعطيلاً لاجتهاد القاضي، ويجعله غير قادر على البحث في القضايا المعروضة أمامه. ولربما يحمله ذلك على أن يحكم بما لا يعتقد صحته وأن الصواب في غيره.
والقاضي الشرعي مطلوب منه الاجتهاد ولا يلزم منه إصابة عين الحق، هذا إلى جانب أن النقص لا يقرر بموجبه مبدأ، إضافة إلى أن الأمر محسوم بالمادة (11/أ) من نظام الديوان التي جاء فيها: (بما في ذلك مخالفة مبدأ قضائي تقرر في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا)، وكذلك المادة (4/10) من النظام. ونصها:
(إذا رأت إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا - عند نظرها أحد الاعتراضات - العدول عن مبدأ تقرر في حكم صادر منها أو من إحدى دوائر المحكمة؛ تعين على الدائرة رفع الاعتراض إلى رئيس المحكمة...) فالموضوع معالج نظاماً.
المادة 59:

لا يجوز الاعتراض على أحكام المحكمة الإدارية العليا، ما لم يكن الاعتراض بطلب إعادة النظر ممن يعد الحكم حجة عليه ولم يكن قد أدخل في الدعوى أو تدخل فيها.

منح النائب الثاني جائزة التميز للأونروا تقديراً لجهوده في

العمل الإنساني

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1430 - 16 ديسمبر 2009 العدد 3365 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3365&id=128605&groupID=0>



الأمير نايف بن عبدالعزيز

الرياض: واس

منحت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف العام على حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني بغزة جائزة المانح المتميز للأونروا كأول شخصية عالمية تحصل على هذه الجائزة وذلك تقديراً من الأونروا لجهود سموه وإسهاماته الكبيرة في العمل الإنساني من خلال ما تقدمه اللجان والحملات الإغاثية السعودية بإشراف سموه بشكل عام وما تقدمه حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، واللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني بشكل خاص من برامج إغاثية ومشروعات إنسانية، وتعاون مشترك مع المنظمات الدولية في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وتغطية العديد من برامج ونشاطات الأونروا لتقوم بدورها الإنساني على أكمل وجه تجاه تلبية حاجة 70% من المتضررين من أبناء الشعب الفلسطيني في الخدمات الإغاثية، التعليمية، الإيوائية، الصحية والاجتماعية.

وستقوم بتقديم الجائزة لسموه الكريم المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) كارين أبو زيد يوم السبت الموافق 1430/1/2 بمكتب سموه بالرياض. صرح بذلك مستشار سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني بغزة الدكتور ساعد العرابي الحارثي.

ضمن المنشآت الصحية .. الأميرة عادلة بنت عبد الله:

37 مركزا لرصد حالات العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/29 هـ 16 ديسمبر 2009 م العدد : 3104
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091216/Con20091216320962.htm>

واس - تبوك

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائبة رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني، وجود 37 مركزا ضمن المنشآت الصحية في مناطق المملكة تسهم في الحماية والتبليغ ورصد أية حالات عنف ضد الأطفال والنساء أو المسنين.

وأوضحت الأميرة عادلة بنت عبدالله في تصريح صحفي بعد رعايتها لندوة العنف الأسري ودور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري التي عقدت في تبوك أخيرا، أن هذه المؤسسات يعول عليها أهمية رفع الثقافة الحقوقية في المجتمع لردع المعنفين وحماية الذين يقع عليهم العنف.

وركزت نائبة رئيسة برنامج الأمان الأسري على أن حكومة المملكة مهتمة بحماية الطفولة وإعطاء كل ذي حق حقه في الأسرة وتعزيز الترابط الأسري، وهذا ما حفز لإنشاء مراكز حماية للمعنفين في جميع مناطق المملكة.

وفي شأن آخر، زارت الأميرة عادلة بنت عبدالله قلعة تبوك، محطة سكة الحديد القديمة، ومزارع أسترا، حيث التقت بالفتيات العاملات في قسم الورد في المزارع، وعبرت عن سعادتها بما وصلت إليه الفتاة السعودية العاملة من مكانة وهنأتهم على جهودهم واجتهادهم.

ونوهت نائبة رئيسة برنامج الأمان الأسري بجهود ومتابعة أمير منطقة تبوك، إذ أن المنطقة أصبحت لها إمكاناتها المميزة والخاصة بين مناطق المملكة ويقصدها الجميع للسياحة أو للزيارة.

وفي سياق آخر، أعربت الأمير عادلة بنت عبدالله عن سعادتها الغامرة بعودة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام إلى المملكة.

وقالت الأميرة عادلة: «كلمتي تعكس مشاعر الشعب السعودي ككل بجميع شرائحه، ونحن جداً سعداء ومبتهلون إلى الله العلي القدير بالدعاء والشكر لله أن من على والدنا الأمير سلطان بالصحة والعافية والرجوع إلى أرض الوطن الذي أحبه».

121 متوفياً والتعرف على 96 جثة في سيول جدة فرق الدفاع المدني تبحث عن متوفين ومفقودين.

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ذي الحجة 1430 هـ - 16 ديسمبر 2009م - العدد 15150
<http://www.alriyadh.com/2009/12/16/article481928.html>

جدة - ياسر الجاروشة:

قال مدير المركز الإعلامي لمواجهة حالات الطوارئ بمحافظة جدة العميد محمد عبد الله القرني أن عدد المتوفين وصل إلى 121 متوفياً وتم التعرف على 96 جثة من عدد 121 وباقي 25 جثة مجهولة. إضافة أنه تم طلب استدعاء ذوي المفقودين وهم 41 لعمل تحاليل dna لهم لمقارنتها بتحليل الجثث المجهولة. وطالب العميد القرني من المواطنين والمقيمين الذين تقدموا بطلب جديد للإسكان مراجعة اللجنة لصرف مستحقات الإعاشة لهم وفيما يتعلق بمن تم إسكانهم سابقاً عليهم مراجعة لجنة حصر أضرار المساكن للوقوف معهم على المساكن ومن ثم مراجعة لجنة الصرف اعتباراً من يوم الاثنين القادم. مشيراً إلى أهمية تأكيد ذوي المفقودين على بلاغاتهم استمراراً لتوثيقها ومراجعتها. أما فيما يتعلق بالأعمال الإجرائية فقد قامت لجان الحصر وعددها (33) لجنة يعمل بها (84) عضواً من رجال الدفاع المدني وعدد (33) عضواً من الإمارة ، حيث أنجزت أعمال المسح للعقارات والسيارات المتضررة إضافة إلى استقبال المواطنين المتضررين وتسجيل البيانات الخاصة بتلك الحالات وصرف الإعانات وأصبح ملخص تلك الإجراءات خلال الـ (24) ساعة الماضية على النحو التالي: بلغ عدد الأسر التي تم إيوائها 7595 بواقع 26041 فرداً فيما بلغت عدد حصر أضرار العقارات 11382 عقاراً و 10280 سيارة.



فرق الدفاع المدني تبحث عن متوفين ومفقودين.



تواصل عملية البحث عن المفقودين.



تنظيم عمل البات الدفاع المدني في الأماكن المتضررة.

نوه بقرار العفو الملكي بمناسبة شفاء ولي العهد

المخلف: محاكم المدينة ستلجأ للعقوبات البديلة .. وإعانات لأسر

السجناء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ذي الحجة 1430 هـ - 16 ديسمبر 2009م - العدد 15150
<http://www.alriyadh.com/2009/12/16/article481952.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي

نوه رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسره والمفرج عنهم بمنطقة المدينة المنورة عبدالله بن عبدالعزيز المخلف بقرار العفو الملكي عن سجناء الحق العام الذي صدر أخيراً بمناسبة عودة سمو ولي العهد سالمًا إلى أرض الوطن بعد تماثله للشفاء، جاء ذلك خلال اللقاء الصحفي الذي عقد بمناسبة انطلاق فعاليات برنامج الأسبوع التوعوي السادس لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسره بالمنطقة تحت شعار (غاب عنهم والدهم فلنأخذ بأيديهم). وكشف المخلف عن عزم محاكم المنطقة اللجوء إلى العقوبات البديلة كبديل لعقوبة السجن والحبس لمدة طويلة، وبحث آلية تطبيق "الأب البديل" لنزلاء دار الملاحظة لمتابعة أحوالهم والمساهمة في تعديل سلوكهم، والتنسيق مع جامعة طيبة لإجراء دراسة تتعلق بتحديد الأسباب التي تؤدي إلى دخول السجن، والبدء بتنفيذ دورات تدريبية لأبناء السجناء وأسره. وأكد المخلف أن أبرز أعمال اللجنة التي تشمل التحقق من ضم أسرة السجين لقائمة المستفيدين من مساعدات الضمان الاجتماعي حيث أن أسرة كل سجين تستحق الحصول على إعانة بمجرد دخولها السجن. وفي سياق التنويه بالعفو الملكي قال المخلف: مما لاشك فيه أن قرار العفو الذي تزامن مع انطلاق الأسبوع التوعوي السادس لرعاية السجناء وأسره والمفرج عنهم أثلج صدورنا وكذلك كافة منسوبي اللجان الوطنية لرعاية السجناء وأسره والمفرج عنهم في مناطق المملكة والبالغ عددها 15 لجنة، وقد وجهت إدارة اللجان أول أمس بسرعة التفاعل مع السجناء المفرج عنهم المستفيدين من الأمر الملكي بالعفو عن سجناء الحق العام ورعايتهم وتذليل الصعوبات التي قد يواجهونها ومساعدتهم مادياً ومعنوياً. وأوضح المخلف أن عدد الأسر التي تشملها خدمات اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسره والمفرج عنهم في المدينة المنورة حالياً يبلغ 1000 أسرة تقريباً تشمل قرابة 10 آلاف فرد ينالون مساعدات اللجنة في المنطقة. وقال: نتمنى من كافة أفراد المجتمع التعاون مع اللجنة في أهداف لجنة رعاية السجناء وأسره في المنطقة وأتمنى من كل مواطن يكون في الحي الذي تقطنه أسرة سجين أن تنال رعايته مبيناً أن برنامج الأسبوع التوعوي لرعاية السجناء يتضمن فعاليات موجهة لأفراد المجتمع رجالاً ونساءً وقد كان هناك تدشين للفعاليات النسائية في حفل أقيم برعاية حرم سمو أمير المنطقة حظي بمشاركة واسعة من سيدات المجتمع في المدينة وتخلله مشاهد مسرحية تعبر عن شريحة السجناء والسجينات. وأضاف: تواصلنا مع سجناء الحق العام يتم على مدار العام وقد نفذنا خلال الشهر الماضي جولة على كافة سجون المنطقة شملت محافظات بدر وخبير والعل والمهد وتم رصد إعانات لكافة الأسر تزيد بنسبة 25% عن الإعانات التي تم صرفها لأسر السجناء المستفيدين في المدينة المنورة، وقد وجدنا حالتين لشخصين أحدهما مقيم باكستاني في سجن المهدي يقضي عقوبة السجن منذ عامين ومطالب بدفع دية وقد تنازل أهل الدم عن 30% من المبلغ وتم تأمين المبلغ المتبقي، وكذلك رصدت اللجنة وجود سجين آخر (مصري) في سجن المهدي موقوف منذ عامين على خلفية تسببه في حادث سير ومطالب بدية (إرش) قدرها 105 آلاف ريال وتمكنا من تأمين ثلثي المبلغ وجاري استكمال المبلغ المتبقي لإطلاق السجين خلال الأسبوعين المقبلين مبيناً أن اللجنة لا تنظر لجنسية السجين في مثل هذه الحالات بل تأخذ في الاعتبار بعده عن ذويه وظروفه الإنسانية والأسباب التي قادت به إلى السجن. وأوضح رئيس اللجنة الوطنية إنه عقد مؤخراً لقاءً مع فضيلة رئيس محاكم منطقة المدينة المنورة لتدارس وتباحث أوجه تفعيل أعمال اللجنة وتحقيق أهدافها ومناقشة اقتراح اللجنة بشأن توجيه أصحاب الفضيلة القضاء باللجوء إلى العقوبات البديلة قدر الإمكان بدلاً من عقوبة السجن والحبس لمدة طويلة لما له من آثار على أسرة السجين مشيراً إلى أن رئيس المحاكم رحب

بالاقتراح وسيتم بمشيئة الله تفعيله. وأشار رئيس اللجنة الوطنية إلى وجود تواصل أسبوعي مع السجون في المحافظات لمساعدة السجناء وتقديم المساعد والرعاية والدعم المالي لإنهاء قضاياهم وفق النظام مشير إلى أن اللجنة تمكنت بعد توفيق الله خلال الفترة الماضية من إنهاء قضايا العديد من السجناء الذين تقل ديونهم عن 100 ألف ريال داخل المدينة وخارجها. وحث المخلف القطاع الخاص دعم اللجنة منوهاً بالدعم الذي تلقاه اللجنة من أصحاب السمو الملكي الأمراء ورجال الأعمال وفعالي الخير في المنطقة لتسيير أعمال اللجنة التي تعتمد في مواردها على التبرعات. وأضاف: بأنه تم التنسيق مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المدينة المنورة من أجل حث خطباء وأئمة المساجد للتفاعل مع فعاليات البرنامج وتخصيص خطب الجمعة وكلمات يومية في المساجد لنشر الوعي بمساعدة أسر السجناء والوقوف إلى جانبهم وإيجاد رأي مستنير يتفهم ظروف السجن وتقبل المفرج عنهم، مبيناً أن تلك الفعاليات الاجتماعية لا ينبغي أن تقتصر على الأسبوع التوعوي فقط. وتطرق خلال حديثه إلى أن أبرز أعمال اللجنة التي تشمل التحقق من ضم أسرة السجين لقائمة المستفيدين من مساعدات الضمان الاجتماعي حيث أن أسرة كل سجين تستحق الحصول على إعانة بمجرد دخول عائلها السجن وهذا الأمر ما لا يعلمه الكثير من تلك الأسر مع الأسف. وأوضح المخلف أن اللجنة تعتمد فقط حالياً على إعانات المحسنين والمتبرعين إلا أنها لديها تفكير جاد في إنشاء مبنى استثماري (وقف) وسوف يعرض المشروع على سمو أمير المنطقة قريباً لأخذ موافقته ومرئيات سموه، مثمناً الدعم الكبير الذي تلقاه اللجنة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة الرئيس الفخري للجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرههم والمفرج عنهم والتي كان آخرها تكفل سموه بتكاليف تأمين شاشات في عنابر السجن العام بالمدينة لتثقيف وتوعية السجناء وتأمين البرامج التوعوية الدينية والتوعوية تفاعلاً مع فكرة طرحها اللجنة مؤخراً. وكشف المخلف بأن اللجنة وقعت مؤخراً اتفاقية مع صندوق تنمية الموارد البشرية لتنفيذ دورات تدريبية تستهدف أبناء السجناء وأسرههم بحيث تتولى الجمعية توقيع العقود ويتكفل الصندوق بالتكاليف لتدريب أبناء المستفيدين من أسر السجناء في جهات تدريب معتمدة، إضافة إلى أنه جرى التنسيق مع جامعة طيبة لإجراء دراسة عن طريق أساتذة في كلية خدمة المجتمع تتعلق بتحديد الأسباب التي تؤدي بأغلبية السجناء إلى الدخول للسجن ودراسة تلك الأسباب وقد تكون هناك أسباب موحدة يمكن للجنة والجهات المعنية الوقوف أمامها والتقليل من أعداد السجناء عن طرق إيجاد حلول لتلك الأسباب، كما أن هناك مقترحا يجري بحثه مع دور الملاحظة حول تطبيق مفهوم الأب البديل لكل 10 نزلاء في دار الملاحظة بحيث يتولى شخص متطوع مدرس متقاعد أو شيخ تربوي أو متخصص في علم النفس مثلاً دور المصلح لمتابعة أحوال النزلاء والجلوس معهم وتفقد أحوالهم ليجد الموقوف جرعات خير تساعده في تعديل سلوكه بعد خروجه من الدار.

تسجيل 10 حالات ضنك بجدة والمستنقعات الملوثة تهدد بمزيد من الأوبئة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 16 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/206753>

بسام بادويلان - جدة

وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة بتشكيل لجنة عاجلة تحت مسمى «لجنة الصحة العامة» برئاسة مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور سامي بن محمد باداود وعضوية أعضاء من جامعة الملك عبدالعزيز والأمانة وفرع وزارة الزراعة والهلال الأحمر وهيئة الأرصاد وحماية البيئة.

وكشف د. باداود عن تسجيل ثماني حالات لحمى الضنك هذا الاسبوع إضافة إلى حالتين في الاسبوع الماضي.

وقال إن سمو المحافظ وجه بتشكيل هذه اللجنة بهدف متابعة الوضع الصحي الراهن والمشاكل الصحية والبيئية التي تعاني منها محافظة جدة عقب فاجعة السيول والامطار، مشيراً إلى أن اللجنة عقدت صباح أمس الاول أول اجتماع لها وناقشت الأوضاع الصحية وعدداً من النقاط الهامة أبرزها مشكلة واينات الصرف الصحي وايجاد اماكن بديلة لرمي هذه المخلفات بطرق صحية وأمنة لكي لا تسهم في اضافة مصادر تلوث بيئية جديدة.

واضاف ان اللجنة ناقشت كذلك آليات تكثيف دور الفرق الصحية الميدانية والخاصة بالاستقصاء الوبائي والحشري، كما يجري العمل بالتنسيق مع الهلال الاحمر لتزويد الشؤون الصحية بجدة بالكوادر البشرية اللازمة لزيادة فرق الاستقصاء الحشري في الميدان بما يسهم في مضاعفة الجهود والاسراع في اكتشاف اماكن البؤر الموبوءة بالحشرات والبعوض، وتم الطلب من الجهات المعنية المختصة بعمل مسح شامل لهذه المناطق وسرعة ازالة النفايات واخلاء كافة المواقع من المخلفات لتخفيف نسبة تواجد البعوض وتوالده.

وبين مدير صحة جدة ان اللجنة اوصت بضرورة تفعيل دور التوعية الصحية عبر مختلف الوسائل الاعلامية لكافة افراد وشرائح المجتمع بما يضمن ايصال الرسائل التوعوية للجميع لاتخاذ الحيطة والحذر مع تجنب الاصابة بأية امراض لا سمح الله.

يذكر أن «المدينة» ظلت تحذر من تداعيات ما بعد سيل الأربعاء بشأن ما يتعلق بصحة الإنسان والبيئة، وكان آخره ما نشرته أمس حيث قرع عدد من خبراء البيئة ناقوس الخطر محذرين من المستنقعات المنتشرة في مختلف أحياء جدة بمياهها الراكدة الملوثة نتيجة اختلاط مياه الأمطار مع مياه الصرف الصحي، والتي تمثل أرضاً خصبة لتكاثر البعوض والحشرات وهو ما يهدد بعودة حمى الضنك، وانتشار التهاب الكبد الوبائي والنزلات المعوية وغيرها من الأوبئة.

وأكدوا على أهمية تجفيف هذه المستنقعات التي تمثل «قنابل موقوتة» لنشر الأوبئة، مطالبين بضرورة إزالة الأتربة المترسبة «الطمي» للتخلص من الأمراض.

وكشفت جولة «المدينة» يوم أمس الأول في أحياء الجنوب والوسط وشرق الخط السريع، وعلى الشوارع المحيطة بجامعة الملك عبدالعزيز وطريق مكة القديم، وفي أحياء كيلو 14 وكيلو 13، عن نماذج تجسد أشنع صور الإهمال جراء انتشار البحيرات الملوثة بمياه الصرف الصحي التي تصبها عمالة وافدة من سائقي الوايتات خفية، وتراكم النفايات في كل مكان.

نوه بإصلاحات الملك المتواصلة .. الأمير طلال بن عبد العزيز: محاسبة المقصرين ومكافحة الفساد أمر ضروري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/29 هـ 16 ديسمبر 2009 م العدد : 3104
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091216/Con20091216320964.htm>

واس - تونس

شدد صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية على ضرورة المساءلة والمحاسبة لكل من يثبت تقصيره ومكافحة الفساد أينما وجد، منوها بالأمر الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد الأمطار التي تعرضت لها مدينة جدة أخيرا بتشكيل لجنة رفيعة المستوى للتحقيق وتقصي الحقائق.

وثنم الأمير طلال بن عبد العزيز في مؤتمر صحفي عقده في تونس أمس، الإصلاحات المتواصلة التي يشهد بها الجميع لخادم الحرمين الشريفين، فيما نوه بنجاح موسم حج هذا العام رغم الظروف المحيطة التي تتمثل خصوصا في الانتشار الواسع في أنحاء العالم لمرض انفلونزا الخنازير.

ووصف رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية تسجيل إصابات بسيطة بين الحجاج بوباء الانفلونزا بـ «الأعجوبة» في ضوء وجود أكثر من مليوني حاج يتحركون في بقعة محدودة، وأرجع ذلك إلى أداء الجهات المعنية في الحج في المملكة لتفادي انتشاره.

وفي شأن العمليات التي نفذتها القوات المسلحة السعودية لتطهير أراضيها من العناصر المسلحة التي تسللت إلى الأراضي السعودية الحدودية مع اليمن، أشار الأمير طلال بن عبد العزيز إلى التأييد الخليجي والعربي لما نفذته المملكة للحفاظ على سيادتها وتطهير أراضيها.

سياسيا، تناول الأمير طلال بن عبد العزيز قمة دول مجلس التعاون الخليجي بالكويت ومشاريع الربط الكهربائي والوحدة الثقافية بين دول المجلس قائلا: «هذا الطرح سيكون مفيدا لشعوب المنطقة والشعوب العربية وهو نجاح مرتبط بالدراسات العلمية السليمة».

ورأى الأمير طلال بن عبد العزيز في الاستفتاء الذي جرى في سويسرا بشأن حظر المآذن نوعا من العنصرية، مشيرا إلى معارضة بعض الجهات السويسرية لهذا التوجه، إذ يجب عدم اليأس والسعي والعمل والاتصال بهذه الجهات لتعديل القرار. وفي سياق آخر، تناول رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية الإنجازات المتعددة التي تحققت للمرأة السعودية في مختلف المجالات والأشواط المهمة التي قطعتها لتكون عنصرا فاعلا في المجتمع.

وقال الأمير طلال بن عبد العزيز: «أصبح موضوع المرأة والنهوض فيها الشغل الشاغل للمجتمعات العربية وهذا أمر مشجع أن تهتم كل دولة بنسائها ونهضتها ومشاريعها».

وفي شأن عودة ولي العهد إلى المملكة، قال رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: «هذا الموضوع لا يهم العائلة فقط، ولكن يهم الإنسان العربي، إذ أنه أحد الزعامات العربية البارزة عادت بسلام إلى ديارها .. ونحن نستبشر بعودة الأمير سلطان إلى المملكة حيث أنه أتم علاجه والحمد لله وهو من الشخصيات المؤثرة في بلادنا ونرجو أن تكون هذه العودة بالتعاون مع الملك عبد الله لما يختص بالنهضة السعودية والمزيد من العطاء إن شاء الله».

«سارة» تهرب للمرة الرابعة... وتضع أسرة زميلتها في «حرج»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 16 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/87066>

الطائف - عائض عمران

هربت أمس (الثلاثاء) الطفلة سارة للمرة الرابعة من منزل أبيها إلى دار إحدى زميلاتها في حي قروى بالطائف، مسببة كثيراً من القلق لذوي صديقتها، بعد تلقيهم اتهامات بالتعاون مع الفتاة التي تعيش بعيداً عن أمها المطلقة. وقالت أم صالح (ربة المنزل الذي لجأت إليه سارة): «الطفلة زميلة إحدى بناتي في المدرسة تعرفت على منزلنا في وقت سابق لقربه من المدرسة، ولجأت إلينا يوم أمس للمرة الثالثة». مشيرة إلى أن شقيقها سلمها في المرة الأولى للشرطة. وأضافت: «وفي المرة الثانية نقلها زوجي للمستشفى واستلمتها الجهات المختصة، وحين اتصلت بحماية الطفولة أفادوني بعدم التدخل في وضعها». وكشفت أم صالح أن سارة (التي لم تتجاوز العاشرة) سبق أن شكت من أن أحد إخوتها من أبيها سجنها في غرفة مظلمة لمدة يوم كامل، للضغط عليها حتى تعترف بتلقيها تحريضاً من والدتها المطلقة على الهروب وحققها بالعدوانية تجاه والدها الذي يخشى عليها أن تغادر مع والدتها إلى بلدها العربي. وأوضحت أم صالح أنها فوجئت أمس بابنها يوقظها ويبلغها بحضور سارة إلى المنزل، مشيرة إلى أن لجوء الطفلة إلى منزلهم حول حياتهم إلى جحيم. وتابعت: «أصبحنا في موضع اتهام بالتعاون مع سارة، خصوصاً بعد توعد مديرة المدرسة لبناتي (زميلاتها) في حال تجاوبهن مع سارة، ما جعل زوجي يقرر نقلهن إلى مدرسة أخرى اتقاء المشكلات». وذكرت أنه عندما باشرت الجهات الأمنية لتسلم سارة منا لجأت إلى دورة المياه، وأغلقت على نفسها الباب، ما اضطرهم إلى الاستعانة بالدفاع المدني الذي أخرجها وسلمها للشرطة وسط صراخها وتوسلاتها. وأكدت مصادر لـ «الحياة» أن والدتها سارة تقيم حالياً في إحدى الدول العربية ولا تعلم عن هروبها شيئاً بدوره، أكد الناطق الإعلامي في شرطة محافظة الطائف الرائد تركي الشهري أن غرفة العمليات تلقت بلاغاً من مواطن عن تغييب طفلة، وتشير التحقيقات الأولية إلى أن تغييبها نتيجة خلافات عائلية، موضحاً أن إجراءات التحقيق لا تزال مستمرة.

رفع نتائج كارثة سيول جدة إلى المقام السامي

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 29 ذو الحجة 1430 هـ. الموافق 16 ديسمبر 2009 العدد 5910
http://www.aleqt.com/2009/12/16/article_317324.html

كشف الأمير تركي بن ناصر، الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة، عن رفع نتائج كارثة جدة، إلى المقام السامي بعد إتمام الدراسات وإقرارها من المجلس الاستشاري للبيئة واتخاذ القرارات بشأنها. وأبان الأمير تركي أن المجلس الاستشاري الأعلى للبيئة يربط القطاع الخاص مع العام في رابطة استشارية لهذا المجلس بابتكار وعمل هادف لحماية البيئة من أي أضرار ناجمة، وهناك جهود تبذل من الأعضاء وتحرك سريع وعدة مشاريع طرحت وسيتم الإعلان عنها بعد الجلسة المقبلة للمجلس، مشيراً إلى أن هناك برنامجاً لدعم البيئة والوعي البيئي في المملكة وسنرى نتائج باهرة. وعن الاستفادة من رجال الأعمال، أفاد الأمير تركي أن اطلاعهم على المشاكل البيئية واقتصاد السوق سيكون له أثر كبير، مبيناً أن أهم المشاريع الاقتصادية التي ستشهداها المنطقة خلال الشهور المقبلة تتمثل في إعادة تدوير النفايات وسنرى جهوداً حثيثة لهذا المشروع.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس، بعد أول اجتماع تأسيسي للمجلس الاستشاري الفخري للبيئة بحضور أكثر من 22 شخصية اعتبارية من رجال أعمال وصناع قرار سابقين وعلماء وخبراء. وقال الأمير تركي إنه في خضم هذه المرحلة التي تتعرض فيها مجتمعاتنا عديد من التحديات المؤثرة في مقومات بيئتنا تبقى تنمية مواردنا الطبيعية القاسم المشترك لمدخلات التطوير في وطننا والتمويل الثابت لبناء قواعد الاستدامة لأجيالنا. ونظراً لأن العمل البيئي مسؤولية مشتركة بين مختلف القطاعات وضرورة ملحة لصيانة مقومات التنمية على المستويات كافة. ولقد صدر قرار مجلس البيئة مما يعكس مدى اهتمام حكومتنا الرشيدة المتزايد بالبعد البيئي كموقف ثابت و استراتيجي راسخة تسير قدماً نحو تحقيق أهدافنا التنويه المستدامة.

وذكر الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة، أن القطاع الأهلي يشكل الركيزة الأساسية لمقومات البعد البيئي، ولقد أكدت المادة الأولى من هذا القرار الصائب ضرورة التنسيق بين أجهزة القطاعين الحكومي والأهلي لحماية البيئة والمحافظة عليها، مؤكداً أن حرصه على أن ينطلق هذا المجلس الاستشاري الفخري بفاعلية نحو الدور المأمول، من أجل النهوض بالبيئة. ولقد تم اختيار أعضائه من ذوي الفكر المبدع والرأي السديد، لإثراء الدور المؤثر لهذا المجلس من خلال التعاون البناء والتنسيق المثمر والجهد المتواصل لتوفير الحلول الجذرية للمشاكل البيئية، ويستجيب لمتطلبات العصر مع الحرص على حق الأجيال المقبلة في التمتع بالتوازن البيئي المنشود.

من جهته، كشف الدكتور عبد الله القويز الخبير الاقتصادي السعودي وسفير خادم الحرمين الشريفين سابقاً، عن طرح مقترحات خلال الاجتماع المغلق تضمنت استحداث جائزة خادم الحرمين الشريفين لعدد من المصانع والمدن والبحوث، وإنشاء صندوق للبيئة، وعقد عدد من المؤتمرات في المملكة حول الاستمطار وحول المجلس العالمي للبيئة، وإنشاء كرسي للبيئة في إحدى الجامعات السعودية، إضافة إلى إنشاء صندوق مالي لحماية البيئة. وبين القويز أن المجلس يهدف إلى ربط القطاع الخاص والقنوات غير الرسمية بالجهاز الخاص بالبيئة وأخذ مرئياتهم في بعض المقترحات التي أعدتها الأرصاد وحماية البيئة مشيراً إلى أن الأعضاء قرروا أن يكون الاجتماع مرتين في السنة وكل ما دعت الحاجة إليه.

الشؤون الاجتماعية تتعاقد مع 17 جهة خيرية لتشغيل دور الحماية الحناكي لـ"الوطن": جهات حكومية تعاون الوزارة في إيواء المعنفات

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1430 - 16 ديسمبر 2009 العدد 3365 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3365&id=128653&groupID=0>

الطائف: ياسر السفيني

أكد مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي لـ"الوطن" أن وزارة الشؤون الاجتماعية وقعت عقوداً مع 17 جهة خيرية، لتقوم بمهمة الإشراف والتشغيل لدور الحماية في مختلف المناطق مع قيام الوزارة بتوفير الدعم المادي المطلوب، وإعطاء دورات تدريبية للعاملين بتلك الجمعيات للتعامل مع حالات العنف التي تصل إليهم ومراعاة أن من يقوم بالتعامل مع تلك الحالات هم رجال الحماية التابعين للشؤون الاجتماعية والذين يرأسهم مديرو الشؤون الاجتماعية بكل منطقة بالتعاون مع عدة جهات حكومية هي: الشرطة والعدل والتحقيق والإدعاء والصحة والتربية والتعليم ومكافحة المخدرات. جاء ذلك رداً على سؤال لـ"الوطن" حول عدم إنشاء دار للحماية الأسرية بالطائف في ظل تزايد حالات المعنفات من النساء والفتيات رغم ما تم إعلانه سابقاً عن رصد ميزانية لإنشاء الدار، التي تشرف عليها إحدى الجمعيات الخيرية بالمحافظة. وأرجع الدكتور الحناكي حرص الوزارة على السرية في عدم الإعلان عن مكان الدور الإيوائية إلى حماية المعنفات من التأثيرات التي قد تقع عليهن في حالة رغبة أحد الأشخاص الذين لهم علاقة بالمعنفة التدخل أو التهجم على الدار التي تقيم بها. وقال "لنا في ذلك تجارب بدار الحماية في جدة وما تتعرض له رغم أننا وضعنا الترتيبات الأمنية المشددة على تلك الدار. وشدد الدكتور الحناكي على أهمية أن يعي المجتمع أننا بالشؤون الاجتماعية لا نسعى لنجعل الإيواء هدفاً لحل كل المشاكل الأسرية، وإنما نبحث عن العقلاء بكل أسرة كي يساهموا معنا في تقريب وجهات النظر وردم الفجوة التي تحدث بين الأسر سواء بين أب وابنته أو زوج وزوجته، ومن هذا المنطلق نطمئن الآباء والأمهات والأزواج أن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تحرص على الإيواء بقدر حرصها على الإصلاح، ولكن عندما يحدث الاعتداء الجسدي أو اللفظي فإن الوزارة ستتدخل لحماية الفتاة والمرأة والطفل. وطالب الحناكي أولياء الأمور والقائمين على الأسر بأن يعوا أهمية أن انحراف الأبناء وضياعهم يقع على عاتقهم، فليحرصوا على أبنائهم ومستقبلهم، فهم مسؤولون عنهم أمام الله والمجتمع.

ثريا عبيد

المرأة السعودية.. والطريق الصعب غير المستحيل

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1430 - 16 ديسمبر 2009 العدد 3365 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3365&id=128701>

بقلم: إسلام محمود ريشة: مازن الرمال

ليس على المرأة السعودية أن تتبّع وصفات خارجية جاهزة لتتقدم نساء بل ورجال العالم؛ فكل ما عليها أن تنظر في داخلها، وأن تنطلق من ذاتها، فهي تحمل في حناياها بذور التفوق وجينات التميز.

وقبل أيام قليلة حصلت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتورة ثريا عبيد على جائزة لويس بي سون لحقوق الإنسان من قبل رابطة الأمم المتحدة لمنطقة العاصمة القومية تقديراً لعمل هذه المسؤولة السعودية في نشر ثقافة صحة الأمومة، ولدعوتها الصريحة لإنهاء التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والاحترام الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهن بما في ذلك حقهن في الصحة الإنجابية بمعنى حق الأزواج في التقرير بحرية ومسؤولية عدد الأطفال، والمباعدة بين الولادات والحق في الحصول على معلومات لصحة الزوجة. قال عنها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "لقد كانت ثريا بطلة في مجال حقوق المرأة الإنسانية وحققها في الإنجاب، وخلال عملها كانت جريئة في كسر الحواجز وتحدي القوالب النمطية"، بينما ترى الدكتورة ثريا أن "مثل هذا التكريم سيجعلني وصندوق السكان بالأمم المتحدة أكثر التزاماً بالدعوة إلى حقوق الإنسان للنساء والفتيات اللاتي مازلن يواجهن التمييز والعنف بسبب الجنس وتمكينهن وضمان حصول الجميع على الصحة الإنجابية". انضمت الدكتورة ثريا بنت أحمد عبيد إلى الأمم المتحدة عام 1975 كمؤسسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول عربي آسيا ومسؤولة فيها، والتي تتعامل مع قضايا التنمية في هذه الدول وهو أول برنامج تنموي للمرأة، ثم تولت منصب نائب السكرتير التنفيذي، ثم التحقت بصندوق السكان عام 1998، بدأت رحلة دراستها من الكتاتيب في المملكة العربية السعودية ثم انتقلت إلى مصر مع عائلتها وهناك درست حتى التحقت بالكلية الأمريكية للبنات في القاهرة عام 1951، ثم حطت رحالها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث درست في كلية ميلز في أوكلاند بولاية كاليفورنيا، ونالت ليسانس اللغة الإنجليزية وآدابها ودرجة الماجستير والدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة وين في ديترويت بولاية ميتشيغان. وهي عضو ناشط في منظمة الشرق الأوسط للدراسات، وهي أول امرأة سعودية قدمت لها منحة دراسية من قبل الحكومة السعودية لدراسة المرحلة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية. هي ابنة أحمد عبيد، الذي طالما تمنى أن يرى حصاد ما زرع بداخلها - كما تقول - من "إيمان بالله وحب للوطن والشجاعة في الاختيار واتخاذ القرار على أن أتحمّل مسؤولية القرار الذي أتخذه"، ظروف الحرب خطت الكثير من خطوط ملامح تكوينها؛ فقد عاشت في لبنان أيام الحرب الأهلية، وانتقلت إلى العراق أيضاً خلال حربها مع إيران، ثم إلى الأردن ولم تعد إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا عام 1998، حيث رفضت قبلها جميع وظائف العمل بالخارج بسبب رغبتها في تنشئة بناتها في البلاد العربية وتأسيسهن دينياً وثقافياً بالشكل الصحيح، ثم أقامت في المملكة خلال حرب الخليج بسبب مرض والدها ولازمته فترة طويلة عجزت خلالها عن إيجاد عمل فرأى والدها أن تعود للخارج من جديد. وترى الدكتورة ثريا عبيد أن مؤتمر السكان في القاهرة عام 1994 قد أثار نقلة نوعية تستبدل التركيز على العدد بالتركيز على الحياة الكريمة للسكان، ومحاربة الفقر، والنمو الاقتصادي لتحسين نوعية حياة الفئات المحرومة، وتعليم الفئات، وتكامل العلاقة بين الرجل والمرأة، فضلاً عن ترشيد الاستهلاك بحيث نلبس ما نصنع، ونأكل ما نحتاج، ونحقق الأمن الغذائي حتى لا يأكل 5% من البشر ويجوع 95% منهم. ويبقى أن وثيقة مؤتمر السكان بالقاهرة تحتوي على فقرة مهمة جداً غابت عن الإعلام وعن كل من يهاجم الدكتورة ثريا بوصفها رئيسة للصندوق، وهذه الفقرة تقول "لكل بلد الحق السيادي في تنفيذ التوصيات في برنامج العمل بما يتماشى مع القوانين والأديان والأخلاق والخلفيات الثقافية لكل شعب ووفقاً لحقوق الإنسان".

وظهر الحق فاتبعوه..

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/29 هـ 16 ديسمبر 2009 م العدد : 3104
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091216/Con20091216321067.htm>

عبدالله ابو السمح

كانت قضية «الاختلاط» إحدى أهم القضايا التي شغلت الرأي العام، والتي أثرت سلبا في عمل المرأة، كان لا يمر يوم تقريبا دون وجود خبر مزعج عن قضايا اختلاط وتلك التهمة الطائرة «خلو غير شرعية» وتصدر من جراء ذلك أحكام سجن وجلد، التهمة الطائرة تلك يمكن أن توجه لأوهى سبب لأي تواجد بين الجنسين في مكان عام وتحت أنظار الجميع، لقد كان بفضل من الله ثم بتوفيقاته للملك المصلح عبدالله بن عبدالعزيز أن أعدنا النظر في موضوع الاختلاط والموقف الشرعي منه، والحمد لله أن أزال عن فكرنا الغمة وأزال الالتباس الذي سببه القول بسد الذرائع وعادات من عصور التخلف وتقاليد أعجمية، فتوالفت فتاوى من كبار علماء الأقطار الإسلامية بجواز العمل المشترك بين الجنسين وتواجدهما في مكان واحد، وأن المحرم شرعا هو «الخلوة» والانفراد بقصد غرائزي جنسي أوضح شروطها الفقهاء، ثم كان لحديث معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد العيسى وهو الفقيه المؤهل علميا ما وضح ووثق مشروعية الاختلاط بين الجنسين في نواحي الحياة جميعها عملا ودراسة وأنشطة اجتماعية، وتلاه ذلك الحديث المطول والمفصل للشيخ الدكتور أحمد بن قاسم الغامدي رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرمة فأزال كل لبس ووضح جوانب الموضوع من الكتاب والسنة، وهكذا أيضا عديد من أساتذة العلوم الشرعية في جامعاتنا مما لا يترك مجالاً للمحاكمة والانكار. إنني أهاب وأقترح على وزارة الدعوة والإرشاد وعلى رأسها فقيه متخصص أن يجمع هذه الأقوال الرشيدة الحاسمة في مطبوعة توزع على الدعاة وأئمة المساجد وطلبة العلم. كما هو واجب مطلوب من جماعات حقوق الإنسان أن تكون من ضمن منشوراتهم وملتزمين بها في عملهم وأنشطتهم، وفي الحقيقة لم يعد مقبولا أي تقاعس حيال ذلك أو إنفاذه.

انتحار الأطفال .. مسؤولية مجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/29 هـ - 16 ديسمبر 2009 م العدد : 3104
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091216/Con20091216321079.htm>

أسماء الحمد

كيف نفهم قضية انتحار فتاة لم تتجاوز 14 ربيعا مع تبرير ذلك بأنه نتيجة الكره الذي تكنه لمدرستها؟، وهل ورد ذكر المدرسة لأن والدتها في آخر حوار معها قبل انتحارها تطرقت إلى المدرسة، ألا يمكن أن يكون لأسباب أخرى محتملة. جبر الله أسرة الفتاة في مصابهم الأليم، ومن يدري ربما كانت الفتاة تكابد الاكتئاب والأسرة لم تكتشف ذلك بالتالي لا نملك غير صادق العزاء والمواساة، على أن فهم وتحليل فكرة انتحار الأطفال يجب أن لا تغادرنا لحظة واحدة لأننا نتحدث عن ثروتنا لليوم والغد، وهنا تعد فكرة انتحار الأطفال عبئا لا يمكن السكوت عليه وهو مسؤولية المجتمع والنخب المختصة التي تغط في حالة بيات ممتد يحمل صفة الديمومة. ورد في الخبر أن صبية (14) عاما في إحدى المحافظات السعودية «كرهت المدرسة فقتلت نفسها، وجدت مشنوقة في منزلها بعد أن قررت وضع حد لحياتها بسلك يصل جهاز تكييف الهواء بالتيار الكهربائي، ما أدى إلى الاختناق والوفاة».

1 - هناك أمراض نفسية تنفث في المجتمعات على مستوى العالم وليس فقط في عالمنا العربي أو مجتمعنا السعودي، ولا يمكن عزو المبررات إلى الضغوط ومتاعب الحياة ولنا تخيل المتاعب التي تكابدها فتاة الأربعة عشر ربيعا إلى درجة اتخاذ قرار الانتحار أي كرب ألم بها على غفلة من ذويها؟!، هناك أمراض نفسية وراثية، وأمراض نفسية لا يعترف الناس بأنها بالإمكان أن تصيب أبناءهم إما لجهلهم أو لأن المرض لم يكن بالوضوح اللازم لاكتشافه.

وهناك عائلات تعتبر الطفل المصاب «بفرط الحركة وتشتت الانتباه» شقيا، والطفل المصاب بنوع من أنواع التوحد «انعزاليا، معقدا»، وهكذا حالة من الضياع تعيشها الأسرة التي لا يتم تثقيفها بما يواكب ما يستجد على المجتمع من أمراض، ولو تركت جمعيات النفع العام المتخصصة حالة البيات التي تغط فيها وتحركت ولو كان لأقسام علوم النفس والاجتماع دور فاعل في مجتمعنا لشعرنا بالفرق بين مجتمع تتم توعيته ومجتمع يترك ليواجه حالة اجتماعية عامة يعتربها الغموض حتى تكون المحصلة انتحار طفل أو طفلة لم تجد من ينصف أو يصغي أو يعلن التحذير.

2 - الفتاة السعودية ابنة الأسر المحافظة لا تملك متنفسا بعد منزلها سوى المدرسة فما الذي يحدث في مدارسنا يوصل الأطفال إلى هذه المرحلة من الكره الأسود إلى درجة أن الموت بتوصيلة جهاز تكييف الهواء أرحم من المدرسة؟.

3 - تخلو منابر الوعظ بأنواعها من الخطاب الإنساني الذي نعتبر في هذه المرحلة العصبية بأمس الحاجة إليه حتى نتذكر أن بيننا قلوبا غضة تنبض بالحياة والبراءة، وإسقاط إحباطاتنا عليها له عواقبه الوخيمة، والذين جعلوا حياة هذه الطفلة وغيرها جحيما لا يطاق هم مقربون منها بطريقة أو بأخرى فليُنظر كل أب وأم إلى ما يكابد الأبناء بعين الحنان والرفقة والاحتواء وعدم التسفيه والتجاهل حتى لا تتكرر المأساة.

نظام القيم وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ذي الحجة 1430 هـ - 15 ديسمبر 2009م - العدد 15149
<http://www.alriyadh.com/2009/12/15/article481556.html>

محمد محفوظ

إن التطور الاجتماعي مرهون بقدرة أبناء المجتمع على تحقيق هذه المعادلة في الحركة الاجتماعية ، إذ إن توازن العلاقة بين الحق والواجب ، هو الذي يهيئ الأرضية المناسبة للإقلاع الحضاري من قبل أبناء المجتمع .
يشكل الوعي قفزة نوعية في حياة الإنسان ، بوصفه الشرط الضروري لتوفر الكثير من الإمكانيات المعنوية والفكرية والمادية ، وطرق التعاطي الحسن والإيجابي مع الكثير من الأمور والقضايا التي يحتاجها الإنسان في هذا العصر
لهذا فإنه كلما يتعمق الوعي في حياة الإنسان، يتقدم خطوات في سبر أغوار الكون وأسراره، وامتلاك المزيد من ناحية العلم والمعرفة.

والوعي الإنساني لا يمتلك حدوداً معينة يقف عندها ، فهو إذا لم يتقدم في آفاقه وحركته ، فإنه لا يقف عند حدوده السابقة ، وإنما يتأخر ويرجع خطوات إلى الوراء . لأن الوعي عملية كسبية ، والعمليات الكسبية في حياة الإنسان تزدهر وتنمو برعاية الإنسان لها واستمراره عليها والتشبث بأسباب بقائها . كما أنها تتأخر إلى الوراء إذا أهملها الإنسان ، ولم يتمسك بأسباب نموها وازدهارها .

ومن الأمور الأساسية التي ينبغي أن تتعمق في حركة وعي الإنسان الفرد والمجتمع ، أن واجبات الإنسان في هذه الحياة وحقوقه متلازمة ، بمعنى أنه كلما التزم الإنسان بواجباته وأدى التزاماته ، بذات القدر حصل على حقوقه ، والحصول هذا لا يعني الفورية في التحقق وإنما لعامل الزمن أهميته الخاصة في هذا المجال .

لهذا فإن من الحقائق الثابتة ، أن الحق والواجب عنصران متكاملان في الدائرة الإنسانية وعلى صلة لصيقة بشخص الإنسان ، حيث إن كمال إنسانيته ونقصانها مرهونان بقدر تمتعه بحقوقه ، والتزامه بواجباته ، فإذا كانت المعادلة بين (الحق والواجب) مكتملة العناصر والأبعاد فإن إنسانيته كاملة " بمعنى أنه يعيش وضعا إنسانيا متقدما على المستوى المادي والروحي " . وكلما تعددت مواقع الخلل في هذه المعادلة ، كان الانتقاص من إنسانيته بنفس ذلك القدر .

ولهذا اعتبر الإسلام أن الاعتداء على نفس واحدة اعتداء على الإنسانية كلها، كما أن إنقاذ نفس إنقاذ للإنسانية جمعاء.. (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا)

لهذا فإن تنظيم معادلة الحق والواجب في الدائرة الشخصية، يتم في إطار المصلحة الاجتماعية العامة.. حيث إن هذه المعادلة في الدائرة الفردية ليست مطلقة ، وإنما هي مقيدة بالبعد الاجتماعي والإنساني لعنصري الحق والواجب ، بمعنى أن واجبات الآخرين وحقوقهم تشكل عنصراً أساسياً في الحقوق والواجبات في الدائرة الفردية ، لهذا فإننا نرفض ما ذهب إليه الفريديون من أن حق الفرد غاية في ذاته ونقر بأن الحقوق الشخصية تطبق في إطار الحقوق الإنسانية العامة .. وأي تصرف أو عمل فردي يضر بأي حق اجتماعي أو إنساني آخر ، يجمد الحق الشخصي ، ويفتح المجال لتطبيق الحق الاجتماعي العام .
كما أن الواجبات الشخصية، ينبغي أن تتوجه إلى خدمة المصلحة العامة أيضاً، كما تخدم المصلحة الخاصة، وإذا تعارضت المصلحتان، قدمت العامة على الخاصة.

فالموظف الذي يلتزم بواجبه الشخصي ، فإنه يحقق لنفسه رغبته في الحصول على المال والرزق ، كما أنه يحقق مصلحة عامة في إنهاء معاملات المراجعين ، وإذا تعارض الواجب الشخصي الذي يقوم به الموظف مع المصلحة العامة ، فإنه ملزم

قانوناً بتقديم المصلحة العامة على الخاصة ؛ فالموظف الذي يخاف الإرهاق والتعب فيؤخر معاملات الناس ومراجعاتهم حفاظاً على راحته ومصالحته الخاصة ، فإننا لا نقبل كلامه ، ونحثه على التعب والالتزام بالواجب الشخصي في سبيل المصلحة العامة .

وهنا ينبغي التذكير بمسألة أساسية وهي : أن المصالح الفردية الشخصية ، لا يمكن أن تتحقق بعيداً عن الوسط الاجتماعي ، باعتبار أن الإنسان كائن حيوي اجتماعي بطبعه ، لذلك لا بد من تقديم المصالح الاجتماعية العامة ، على المصلحة الشخصية حين التعارض والتناقض .. لأن الفرد لا يمكنه أن يتمتع بمصالحه الشخصية بدون وسط اجتماعي سليم بمعنى أن للمجتمع شخصية معنوية (اعتبارية) لا تتحقق إلا بأن يؤدي كل فرد ينتمي إلى هذا المجتمع وظيفة اجتماعية وتتشكل من خلال هذه المسألة الشخصية الاجتماعية العامة التي قوامها جهود الإنسان الفرد في هذا المجتمع .. من هنا فإننا نستطيع القول إن التزام الإنسان بواجبه هو عبارة عن تحقيق حقوق البعض الآخر من الناس فلو أن الموظف في إدارته التزم بواجبه الوظيفي بشكل جيد فإنه سيحقق ويوفر حقوق المواطنين المراجعين ، كما أن الأستاذ في المدرسة حينما يلتزم بواجبه في شرح الدرس وتنمية مواهب الطلبة العلمية والمدرسية فإنه سيوفر بالتزامه هذا حقوق الطلبة في الدرس والتحصيل العلمي . كما أن العامل في المعمل والمصنع حينما يلتزم بواجبه العملي والوظيفي في الاهتمام بالجودة والتقنية المادية أو السلعة التي ينتجها ، فإنه سيوفر حقوق المستهلك فيما يرتبط بالمواد التي يستهلكها .

وهكذا نجد أن الواجبات والحقوق متلازمة مع بعضها البعض ، بحيث إنه لو كان الواحد منا التزم بواجبه وأدى وظيفته وأعماله على أكمل وجه لتحققت حقوق الآخرين .. لهذا فإننا نقول إن الالتزام بالواجب ، هو الطريق السريع لتحقيق الحقوق وتوفير المتطلبات .

وفي إطار تلازم الحق بالواجب نؤكد على مسألتين أساسيتين وهما :

أبداً بنفسك ، ولا تنتظر من الآخرين أن يلتزموا بواجبهم ، بمعنى أن الكثير من الناس يتخلون عن الالتزام بواجباتهم تحت عنوان وتبرير أن الآخرين لا يلتزمون بذلك وهكذا يتخلى الجميع عن الالتزام بواجبهم تحت عنوان وتبرير أن الآخرين لا يلتزمون بذلك وهكذا يتخلى الجميع عن الالتزام بواجباتهم ، فتضيع حقوق الجميع .. لهذا فإن الحل الفعال ، هو أن يبدأ كل واحد منا بالالتزام ، ويشجع غيره على ذلك ؛ فالقاعدة الذهبية لتحقيق معادلة الحق والواجب في الحياة العربية ، هي أن يبدأ الكلّ من موقع عمله بالالتزام بمسؤولياته وأعماله .

إن التطور الاجتماعي مرهون بقدرة أبناء المجتمع على تحقيق هذه المعادلة في الحركة الاجتماعية ، إذ إن توازن العلاقة بين الحق والواجب ، هو الذي يهيئ الأرضية المناسبة للإقلاع الحضاري من قبل أبناء المجتمع .

لهذا فإن تحقيق هذه المعادلة ليس مسألة فردية محضة ، وإنما هي مرتبطة بأبناء المجتمع بمختلف قطاعاته وشرائحه . فإذا لم تكن العلاقة متزنة بين واجب الشريحة الاقتصادية الميسورة وحقوقها ، فإنها لن تشارك بفعالية في البناء الاقتصادي والاجتماعي ، كما أنه إذا لم تكن العلاقة متزنة بين حقوق الشريحة المثقفة وواجباتها ، فإنها لن تشارك بامكاناتها المعرفية والاجتماعية في البناء والتطور .. وهكذا بقية الشرائح والقطاعات، فتحقيق مفهوم العدل بين الواجب والحق عملية تاريخية، تعتمد على الوعي الجمعي وحالات التضامن والتكاتف الاجتماعي، لهذا فهي قاعدة التقدم ومنطلق التطور، والسبيل الأفضل للمشاركة الجمعية في البناء والعمران الحضاري.

وإن ضمان الحقوق في المنظور الإسلامي وعدم التعدي عليها تحت أي مبرر، هو وجود النظام الذي ينظم العلاقات، ويضبطها بعيداً عن الإفراط والتفريط.. فلا حقوق للفرد والمجتمع ، بدون مرجعية عليا ينتظم تحت لوائها ومظلتها الجميع . لذلك نجد أن الإمام علي يشير إلى هذه الحقيقة بقوله : "المعروف عندهم ما عرفوا والمنكر عندهم ما أنكروا ، مفزعهم في المعضلات إلى أنفسهم وتحويلهم في المهمات على آرائهم ، كأن كل امرئ منهم أمام نفسه قد أخذ منها فيما يرى بعري ثقات وأسباب محكمات" .. فلا يمكن أن تصان الحقوق، حينما تنتشر الفوضى، ويغيب النظام.. وذلك لأن كل متواليات هذا الغياب تنعكس سلباً على واقع حقوق الإنسان في المجتمع.. لذلك نجد أن المجتمع الذي يعاني حرباً داخلية وأهلية، لا يتمكن من صيانة حقوق الإنسان فيه، وذلك لأن مفاعيل غياب النظام تحول دون احترام الإنسان وصيانة حقوقه. والدعوة إلى النظام لضمان الحقوق ، لا تشرع بطبيعة الحال إلى الاستبداد والحكم المطلق ، لأن هذا بدوره أيضاً يمتن الكرامات ويدمر نظام الحقوق في المجتمع .. من هنا نصل إلى حقيقة أساسية وهي: أن النظام الذي يكفل الحريات للمجتمع، هو النظام القادر على صيانة حقوق الإنسان.. ومن أجل أن لا تكون الدعوة إلى النظام، دعوة إلى الاستبداد والاستفراد بالرأي والحكم المطلق بلور الإسلام مجموعة من القواعد والقضايا، التي تشكل مجملها النظام الديمقراطي الذي يحظى بشريحة وشعبية اجتماعية. وهذه القواعد هي:

1- دعوة الوالي والحاكم إلى العناية بذوي الحاجات والعمل على توفير كل الأسباب والحقائق المفضية إلى رضا العامة .. فهلمّ الأساسي ينبغي أن يتجه إلى إرضاء السواد الأعظم من الناس وذلك عبر سياسات وممارسات تتجه بشكل مباشر إلى حاجاتهم ومتطلباتهم الأساسية ..

- 2- دعوة أحاد المسلمين إلى رفض كل أشكال العبودية والظلم ، وحثهم الدائم على نيل حقوقهم وحررياتهم . إذ يقول: "ولا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حراً".
- 3- تحديد نظام العلاقة والمسؤوليات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم .. إذ قال " أيها الناس إن لكم علي حقا .. ودعا الإسلام المسلمين إلى التعامل مع الحكام بعيدا عن أشكال الغطرسة والجبروت. وألزم المسؤولين مهما علت مسؤولياتهم أن يعيشوا كما يعيش الناس بدون تمييز أو استثناء أو طغيان إذ يقول " أقتنع من نفسي بأن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون لهم أسوة في جشوبة العيش ". ودعا إلى تنفيذ القانون بدون مواربة أو تمييز إذ يقول " ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء " .. وعمل مع ولاته على توفير كل حاجات المجتمع ومنع الاحتكار ودعا إلى المبالغة في الرفق فلا أنظمة تعسفية ولا قرارات مصادرة ولا إجراءات تحول دون ممارسة الناس حرياتهم على مختلف المستويات ..
- 4- نزاهة الجهاز القضائي، وذلك عبر اختبار أكفأ وأنزه المؤهلين لممارسة القضاء. وذلك لأن الكثير من التجاوزات التي تحدث تجاه حقوق الإنسان في كثير من الدول، هي من جراء تفشي الفساد في الجهاز القضائي الذي مهمته حماية القوانين وصيانة المال العام وحقوق الناس.. فحينما لا يكون القضاء مستقلا أو تتفشي فيه مظاهر الفساد، فحينذاك ستتعاظم مظاهر امتهان كرامة الإنسان والتعدي على حقوقه.. لذلك فإن صيانة حقوق الإنسان، تتطلب جهازا قضائيا نزيها ويتمتع بصلاحياته بشكل كامل..
- وجماع القول إن صيانة حقوق الإنسان لا يمكن أن تتجز بعيدا عن نظام القيم الذي يعلي من شأن الحقوق ويدافع عنها ويوفر البيئة المناسبة لتطورها وتعزيزها في البيئة الاجتماعية .

حقوق الإنسان في العالم

مطالبات بلجيكية بحظر الصليب أسوة بمنع المآذن في سويسرا محام سويسري يحتج على الاستفتاء السويسري أمام المحكمة الأوروبية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1430 - 16 ديسمبر 2009 العدد 3365 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3365&id=128676>

بروكسل، جنيف: فكرية أحمد، ماجد الجميل
طالب عدد من أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي بتشريع قانون يحظر استخدام الصليب على قباب الكنائس، أو استخدامه كرمز ديني على صدور القس، أو الراهبات، أو في المستشفيات الكاثوليكية، ودور التمريض والمدارس المسيحية، بجانب حظر حضور الساسة لأي من المحافل الدينية المسيحية، للفصل بين الدين والدولة، وعدم تدخل الساسة في الدين.
وقال أعضاء مجلس الشيوخ وعددهم خمسة ينتمون لاتجاهات حزبية مختلفة وينتمون أيضا لمتحدثي الفرنسية والبلجيكية، وهم: الاشتراكي فيليب ماهوكس، الليبرالي كريستين ديفرايجين من المقاطعات البلجيكية اللوونية، والعضوة الفلامنكية لحزب الخضر دوبي جوسبي، الليبراليان بول ويل، وجان جاك دي خوست، والأخير نجل المفوض البلجيكي كارل دي خوست، قالوا إنه أسوة بما حدث في سويسرا من حظر للمآذن، يجب أن يتم في بلجيكا حظر الرموز المسيحية وهي الصليب، حيث يجب أن يختفي الصليب من قباب الكنائس، ومن شواهد القبور، ومن صدور الرجال والنساء، حتى لا يكون مظهرا من مظاهر التمييز العنصري.

كما يجب أن يشمل القانون الجديد - وفقا لأعضاء مجلس الشيوخ، وهم أعضاء بلجنة تشريعات القوانين - حظر مشاركة الساسة في أي محافل دينية مسيحية، سواء كان قداسا، أو ندوات دينية، والعمل على تنفيذ المادة الخامسة من القانون البلجيكي، التي تؤكد على عدم ارتداء الجمهور للرموز الدينية. وقد أثار الطلب جدلا وتخطبا كبيرا داخل الحكومة البلجيكية، التي لن تجد مقرا من بحث طلب التشريع الجيد وإبداء الرأي حوله.
من جهة أخرى، قرر المحامي السويسري أنتوان بويج، التوجه إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مدينة ستراسبورج شرق فرنسا للاحتجاج على تضمين مادة في الدستور السويسري تحظر بناء المآذن، وذلك في ضوء التصويت على مبادرة بهذا الشأن في 29 نوفمبر الماضي. وأعلن المحامي أمس أن الدستور السويسري سيتضمن عبارة جديدة ضمن المادة 72، الفقرة الثالثة، تنص على ما يلي: "بناء المآذن محظور في سويسرا" في حين أن المادة نفسها تنص على "ضمان حرية الأديان".

وقال أنتوان بويج، وهو عضو في مكتب محاماة (بونسيه تورتييني أمادورا نيورو) الشهير في جنيف، إن سويسرا ذات تقاليد معروفة بالحريات التقليدية، وقد تضمنت على مدى قرون تلاحم الهوية الجماعية لعدة تجمعات لغوية وعرقية ودينية، وقد تجنبت بنجاح التنافر والتصادم بين التجمعات السكانية، غير أن الدستور بعد تعديله سيعمل على خلق التنافر السكاني. وقال في بيان إن منع بناء المآذن يتعارض مع المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهو أمر يستدعي نقضه حتى إن استند المنع على تصويت شعبي. وقد لقي بيانه، الذي نشره على موقع مكتب المحاماة للإنترنت، تأييد عدد كبير من السويسريين، من بينهم مصرفيون، ومنظمات إسلامية، ورجال دين كاثوليك. وقال إن الإجراءات التي سيمضي بها أمام المحكمة الأوروبية ستكون مجانية، وعمله تطوعاً 100%.

وقال المحامي إنه بعد مناقشات طويلة فإنه من المُمكن إيداع الاعتراض أمام المحكمة الأوروبية اعتباراً من اليوم، دون حاجة للانتظار كما يعتقد بعض القانونيين، طالما كان تعديل الدستور يتعارض مع المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأضاف أنه سيتقدم باستئنافه ضد قرار منع بناء المآذن اعتباراً من يناير المُقبل.

وردّ على استفسار من "الوطن" حول أفق هذه الخطوة، قال بيوج: النتيجة الأساسية ستكون إقراراً من المحكمة بأنّ سويسرا تنتهك الحريات الدينية "نأمل أن نصل إلى هذا الإقرار". وأوضح: ليس من صلاحية المحكمة الأوروبية أن تكسر مادة دستورية، "لكن إذا ما أصرت المحكمة على هذا الإقرار، وهو أمر مُؤكّد" فلن يكون بمقدور المحاكم السويسرية، خاصة المحكمة الاتحادية العليا، تطبيق حظر بناء المآذن عملياً، وفي هذه الحالة "ربما" سيبقى حظر المآذن منصوصاً عليه في الدستور، لكن من دون تطبيق، وفي المرحلة الثانية ينبغي العمل على إزالة المادة من الدستور لأن وجودها لا يعود يعني شيئاً".

من جانب آخر، دعا رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في سويسرا، هشام مَيَزَر، إلى تأسيس منظمة إسلامية واحدة تنطق باسم جميع أفراد الجالية الإسلامية في سويسرا، غير أنه اعترف بأن الإجراءات لتحقيق المنظمة الواحدة ما زالت بطيئة وصعبة "لكنها تمضي في الطريق". وقال إن المنظمة الإسلامية الواحدة ستسهل على أبناء الجالية الإسلامية التعامل مع السلطات الرسمية والدفاع عن حقوقها بفعالية. وبسبب غياب المُحاور الواحد، فقد دعت وزيرة العدل السويسرية، إيفلين فيدمار - شلومبف، ممثلي نحو 25 منظمة إسلامية للاجتماع بها في العاصمة بيرن لبحث القضايا المتعلقة بالجالية الإسلامية في سويسرا، خاصة بعد التصويت على مُبادرة منع بناء المآذن في 29 نوفمبر الماضي، وعلمت "الوطن" أن الاجتماع سيعقد قبل أعياد الميلاد في 25 ديسمبر الحالي. وكان آخر اجتماع بين ممثلي الجالية الإسلامية والوزيرة السويسرية قد جرى في سبتمبر الماضي حول الاندماج.

صالح يدعو الأحزاب لحوار "ضمن الثوابت"

"هيومن رايتس" تدعو لوقف الانتهاكات ضد سكان جنوب اليمن

المصدر: جريدة القيس الاربعاء 16 ديسمبر 2009، 29 ذو الحجة 1430، العدد 13128
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=558626&date=16122009>

صنعاء - كونا، أ.ف.ب -

دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية لاجراء حوار وطني جاد ومسؤول تحت سقف الشرعية الدستورية والالتزام بالثوابت الوطنية، في مجلس الشورى يوم 26 الجاري. وحث الرئيس صالح في رسالة وجهها أمس، الى رئيس البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية على اجراء الحوار والالتزام بالثوابت الوطنية.

وبحسب تلك الرسالة سيشارك في فعاليات الحوار النواب والأحزاب والتنظيمات المسجلة في لجنة شؤون الأحزاب، بحيث يمثل كل حزب رئيسه والشخص الثاني في الحزب، وكذلك 22 شخصية من جمعية علماء اليمن، فضلاً عن 22 شخصية من المشايخ والشخصيات الاجتماعية وامناء عموم المجالس المحلية في محافظات الجمهورية.

انتهاكات متصاعدة

في غضون ذلك، أدانت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس، انتهاكات حقوق الانسان في جنوب اليمن، منددة بمقتل 11 متظاهراً في السنتين الأخيرتين وبعثال الآلاف. وقالت في تقرير اصدرته أمس، أن أجهزة الأمن «اركتبت انتهاكات لحقوق الانسان على نطاق واسع في الجنوب مثل قتل اشخاص بصورة غير قانونية وتنفيذ اعتقالات عشوائية واتخاذ تدابير قمعية ضد حرية التجمع والتعبير، واعتقالات بحق الصحفيين وغيرهم». واحصت المنظمة ست حالات بين العامين 2008 و 2009 قامت فيها قوات الأمن بإطلاق النار «على متظاهرين عزل ومن دون انذار غالباً.. وقتل 11 شخصاً وجرح العشرات». وقال جو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في المنظمة ان «السلطات اليمنية تنتهك الحقوق الاساسية تحت مسمى الحفاظ على الوحدة الوطنية». وأضاف «يجب أن يتاح لأهالي جنوب اليمن حق التجمع السلمي والتعبير سلمياً عن آرائهم حتى في قضايا حساسة مثل الانفصال».

مؤسسة القذافي: انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في ليبيا

المصدر: جريدة اليوم السبت 25-12-1430 هـ الموافق 12-12-2009 م العدد 13329 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13329&P=1&G=2>

ا ف ب - طرابلس

قدمت مؤسسة القذافي تقريرا عنيفاً حول وضع حقوق الإنسان في ليبيا متحدثاً خصوصاً عن عدد من حالات التعذيب ومنتقدة وضع الدولة يدها على وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

وقالت المؤسسة التي يتزعمها سيف الإسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي معمر القذافي انها " تلقت عددا كبيرا من الشكاوى وسجلت عدة انتهاكات صارخة خلال عام 2009 عن حالات تعذيب وسوء معاملة وحجز غير مبرر للحرية وتعتمد واضح لانتهاك القانون."

واضاف التقرير الذي وزع على الصحافيين "يبدو أن هذه الظاهرة التي كادت أن تختفي، قد تصبح في المستقبل في تزايد مستمر بسبب الحصانات التي تقرها بعض القوانين الخاصة للعاملين ببعض الأجهزة والجمعية." ودعت المؤسسة الى "إلغاء كل الحصانات التي قد تساعد في إفلات بعض المخالفين من العدالة وتدين كل أعمال التعذيب وتطالب بالتحقيق في كل الشكاوى المقدمة من المواطنين."

واشار التقرير الى ان "كافة المؤسسات الاعلامية ما زالت تابعة للدولة وهي حكر عليها وحدها وما زالت القيود والموانع أمام منح التراخيص لإصدار مطبوعات خاصة مستقلة بالرغم من أن قانون المطبوعات الحالي يسمح بمزاولة العمل الصحفي الخاص."

واشار إلى انه "لا بد من التأكيد أن النقابات والاتحاد والروابط المهنية ما زالت تحت سيطرة كاملة لشؤون النقابات بمؤتمر الشعب العام الذي تدخل بشكل سافر في اختيار أمانتها وفي صياغة أنظمتها الأساسية بحيث أفقدها أي نوعية من الاستقلالية." ودعا إلى إلغاء "القانون (19) بشأن الجمعيات الأهلية الذي لا يزال جاثماً على أنفاس الكل ولا نعتقد أن أحداً يفكر بإنشاء جمعية أهلية في ظل أحكامه الظالمة."

واوضح التقرير انه "أمام هذا الواقع المزمن الذي لم يعد بالإمكان معالجته في ظل هذه القوانين التي تحد بشكل صريح من حرية مؤسسات المجتمع المدني."

وهو أول تقرير حول حقوق الإنسان الذي ترفعه مؤسسة القذافي منذ انشائها عام 1999 وجاء نشره قبل يومين من تقديم منظمة العفو الدولية تقريرها حول ليبيا للمرة الأولى في هذا البلد.

اطلعت على خطة الحملة الإعلامية والتواصل مع المؤسسات المحلية

اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تناقش خطة الهلال

المصدر: جريدة الإتحاد الأربعاء 16 ديسمبر 2009
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=40351>

والمستعرضت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في اجتماعها الـ 18 برئاسة معالي الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي تطورات مكافحة جريمة الاتجار في الدولة. وقد استهل معالي رئيس اللجنة الاجتماع بالشكر والتناء على دور القيادة العامة لشرطة دبي ممثلة في الفريق ضاحي خلفان تميم القائد العام لشرطة دبي لتنظيمها الملتقى الأول لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر الذي تمخض عن التقاء مجموعة من مؤسسات الدولة ذات العلاقة لمكافحة هذه الجريمة والوقوف على أهم التحديات في هذا المجال. وأشار الدكتور قرقاش إلى الخطوات الإيجابية التي تتخذها مؤسسات الدولة ذات العلاقة لمكافحة الاتجار بالبشر ومنها ما شهدناه خلال الملتقى حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال والقيادة العامة لشرطة دبي والذي سيكون له مردود إيجابي لتوفير آليات أكثر متانة لمواجهة هذه الجريمة. كما اطلعت اللجنة على العرض المقدم من قبل شركة "جي ديبو تي" بخصوص الحملة الإعلامية التي ستطلقها اللجنة في مستهل العام القادم وقد وافقت اللجنة على الخطوط العريضة للحملة الاعلانية وعلى تكليف الشركة بوضع خطط تنفيذية مفصلة للحملة ترفع لجنة لإقرارها في الاجتماع المقبل. كما تدارست اللجنة مجموعة من الموضوعات أهمها مذكرة التفاهم في مجال مكافحة الاتجار بالبشر مع جمهورية بيلاروسيا وجمهورية أرمينيا، وقد أوضح معالي رئيس اللجنة أنه تم توقيع مذكرة التفاهم مع جمهورية أرمينيا، وذلك من منطلق تعزيز العلاقات بين دولة الامارات والدول الأخرى لمواجهة هذه الجريمة والوصول إلى التنسيق المناسب لوضع نظام أكثر فاعلية لمواجهة جريمة الاتجار بالبشر. وأضاف معاليه أن تعزيز العلاقات الدولية يعتبر احدى ركائز استراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والتي تعزز العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات والدول الأخرى ومن هذا المنطلق أنتت مبادرة توقيع مذكرة التفاهم مع جمهورية ارمينيا وستعمل اللجنة في المرحلة القادمة على عقد مذكرات تفاهم اخرى مع الدول ذات العلاقة. كما تدارست اللجنة خطة الهلال الاحمر لتوسيع مظلة انشاء الملاجئ في 2010 والتي ستشمل بعض امارات الدولة وفي هذا الإطار قررت اللجنة تدعيم التواصل مع المؤسسات المحلية في الامارات لتعزيز الوعي بمسائل مكافحة الاتجار بالبشر من خلال تنظيم عدد من الدورات واللقاءات في هذا الشأن واطلعت اللجنة على التقارير الأولية للمقررين الخاصين بالأمم المتحدة والمتعلقة بالتمييز ضد المرأة واستغلال الأطفال في الصور الإباحية، وقد أشارت اللجنة إلى ايجابية التقارير في مجال الاتجار بالبشر. كما تم استعراض رسائل واردة من وزارة الخارجية والمتعلقة بمسائل الاتجار بالبشر والتقارير الواردة من مركز أبوظبي للايواء ومؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال والمتعلقة بضحايا الاتجار بالبشر الموجودة بهذه الملاجئ.

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: رعاية المسنين والأيتام وخدمات جديدة للمعاقين والأحداث

المصدر: جريدة القبس الكويتية 2009/12/15
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=558038>

أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اهتمامها بقضايا حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار ضاعفت خدماتها الجديدة المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والأيتام كما طورت مؤسسات رعاية الأحداث.

وقال مدير ادارة رعاية الاحداث عبداللطيف السنان ان دولة الكويت من الدول التي اولت اهتماما بحقوق الإنسان لاسيما حقوق الفئات الخاصة من معاقين ومجهولي الوالدين ومسنين واحداث، من خلال تطبيق النزاهة والعدالة لجميع الفئات الخاصة من دون تمييز جنس او نوع من خلال الرعاية التي تقدمها لهم ودعمها لحقوق هذه الفئات.

واضاف في تصريح صحفي بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان ان الوزارة اولت اهتمامها بهذه الفئات الخاصة وبحقوقها من خلال القوانين والتشريعات التي سنتها لهم حفاظا وصونا لكرامتهم، ومن هذه القوانين قانون الاحداث رقم 3 لسنة 1983 من خلال الاحداث المعرضين للانحراف مع مراعاة انسانية الحدث.

وبين السنان ان الإدارة لا تألو جهدا في اعطاء كل حدث حقوقه واحتياجاته التي كفلها له قانون الاحداث من الرعاية الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية والدينية والمهنية والبرامج الترفيهية والثقافية، ويؤمن للأحداث المحتجزين الانتفاع بهذه الاحتياجات مجانا وهم داخل المؤسسات من دون المساس بكرامتهم وتعزيز وصون صحتهم وتقوية حسهم بالمسؤولية وتشجيعهم على المهارات التي تساعد على تنمية قدراتهم الكامنة باعتبارهم اعضاء واللبننة الاساسية في المجتمع..

واشار الى ان السجلات الطبية والقانونية وكل الوثائق المتصلة بالحدث تكون في ملف سري ولا يسمح بالاطلاع على البيانات الا للأشخاص المأذونين بذلك، وتجري بسرية تامة حفاظا على كرامتهم - وللحدث الحق في حضور جلسة محاكمته وتتم بسرية.

واختتم السنان تصريحه بالتشديد في تطبيق العقوبة ومحاسبة المقصرين بحق من تثبت ادانته لهؤلاء الاحداث - ونحاسب المقصرين ونضع الامور في نصابها الصحيح سواء كان هذا التقصير من داخل المؤسسات او من خارجها.

بعد 61 عاما على الإعلان العالمي

الميثاق العربي لحقوق الإنسان.. حماية أقل من القانون!

المصدر: جريدة القيس الكويتية 2009/12/12

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=557341>

إعداد منى فرح

قبل يومين احتفل العالم بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي تضافرت على إعداده جهود دول العالم في سعيها الحثيث للنهوض بمستوى الإنسان وضمان حمايته من جميع الانتهاكات التي مورست ضده سابقا، وللحيلولة دون وقوع المزيد من الانتهاكات مستقبلا. وقد تم اختيار مبدأ «عدم التمييز أساس مفهوم حقوق الإنسان»، كشعار رسمي ليوم حقوق الإنسان هذا العام. حيث ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن كل فرد يتمتع بكل ما له من حقوق إنسانية، ولا أحد ينبغي أن يحرم من تلك الحقوق، وأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. كيف هي حال حقوق الإنسان في العالم الثالث بعد أكثر من 60 عاما على الإعلان العالمي؟

في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية يشكل الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي أقر في قمة مايو 2004، أحد مؤشرات موجة الإصلاح التي يقال إنها ضربت العالم العربي في وقت سابق من العقد الجاري. لكن بنودا كثيرة من هذا الميثاق (نصف أعضاء الجامعة العربية لم يصدقوا عليه بعد) لا تزال بعيدة جدا عن تلك المعايير التي يحددها القانون الدولي. ففي حين ينص القانون الدولي على «الشمولية» وعدم قابلية حقوق الإنسان «للتجزئة»، جاء الميثاق ليعكس - إلى حد كبير - المجالات التي توافق فيها الدول الأعضاء في الجامعة العربية على ما هو وارد في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتلك التي تتحفظ عليها. فالميثاق، على سبيل المثال، لا يحظر العقوبات القاسية أو غير الإنسانية أو التي تحط من مكانة الإنسان، كما أنه لا يمنح حقوقا إلى غير المواطنين في مجالات عدة. وهو يسمح أيضا بفرض قيود على ممارسة حرية الدين والمعتقد تتجاوز إلى حد كبير ما هو مسموح به في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

دخل الميثاق العربي لحقوق الإنسان* حيز التنفيذ في مارس 2008، وصادقت عليه عشر دول عربية، هي: الجزائر، والبحرين، والأردن، وليبيا، وفلسطين، وقطر، والسعودية، وسورية، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. الميثاق الذي يشكل مراجعة لوثيقة وضعت في عام 1994، هو جزء من عملية أوسع لتحديث الجامعة العربية، تشمل إنشاء مجلس السلم والأمن وبرلمان عربي مؤقت. وتكمن أهميته في أنه أداة منبثقة عن المنطقة، جرى التفاوض عليها بين دول المنطقة. لذا، فهو يملك القدرة على أن يقلص تشكيل الدول العربية المستمر بواجباتها في مجال احترام حقوق الإنسان في مجالات عدة، وحمايتها، وترويجها، ويمكن أن يضع في خاتمة المطاف حدا لهذا التشكيك. لقد كشفت عملية مراجعة الميثاق عن وجود تشنجات بين الدول العربية والمنظمات الأهلية العربية ودول من خارج المنطقة حول حقوق الإنسان. فعلى الرغم من أن أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى أعلن منذ البداية أن الهدف الرئيسي هو جعل الميثاق منسجما مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بعدما قصرت نسخة عام 1994 إلى حد كبير عن مراعاته، فإن المسودة الأولى التي وضعتها اللجنة العربية لحقوق الإنسان (وهي هيئة مشكلة من ممثلي الحكومات التابعة للجامعة العربية) بقيت بعيدة جدا عن تلك المعايير - رغم أن العديد من الدول العربية قبلت بها عبر التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ثم، بعد التعرض إلى ضغوط من المجتمع الدولي والمنظمات الأهلية، وافقت الجامعة العربية على الطلب من خبراء عرب مستقلين في مجال حقوق الإنسان (وهم أعضاء في هيئات متخصصة في حقوق الإنسان في الأمم المتحدة)، وضع مسودة. وبعد حصولهم على مساهمات من منظمات عربية ودولية، وضع هؤلاء مسودة تنسجم إلى حد كبير مع القانون الدولي، رحبت بها مجموعات حقوق الإنسان في المنطقة.

غير قابلة للتجزئة

لكن، حين طرحت المسودة الثانية على اللجنة العربية لحقوق الإنسان، أدخلت عليها اللجنة تغييرات مهمة. وكان الهدف من ذلك، في شكل رئيسي، أخذ في الاعتبار مواقف بعض الدول العربية في ما يتعلق بمسائل معينة في القانون الدولي، بما في ذلك عقوبة الإعدام، وحقوق المرأة، وحقوق غير المواطنين، وحرية التعبير والمعتقد الديني. ويعترف الميثاق النهائي بالعديد من الحقوق المهمة التي تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما هي مبينة في المعاهدات والاجتهادات وآراء هيئات الخبراء في الأمم المتحدة. يبدأ الميثاق بتأكيد شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها إلى التجزئة، فيضع بذلك حداً لتشكيك بعض الدول العربية المستمر في شمولية حقوق الإنسان. كما يعترف بالحق في الصحة والتعليم والمحاكمة العادلة، والحرية من التعذيب وسوء المعاملة، واستقلال القضاء، والحق في تمتع الشخص بالحرية والأمن، والعديد من الحقوق الأخرى. لكن، في الوقت نفسه، لا يحظر الميثاق العقوبات القاسية أو غير الإنسانية أو التي تحط من مكانة الإنسان، كما أنه لا يمنح حقوقاً إلى غير المواطنين في مجالات عدة. وهو يسمح أيضاً بفرض قيود على ممارسة حرية الدين والمعتقد تتجاوز إلى حد كبير ما هو مسموح به في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يجيز فرض قيود فقط على الجانب المتعلق بحرية المجاهرة بالدين أو العقيدة، وليس على الجانب المتعلق بحرية اعتناق الدين أو العقيدة. علاوة على ذلك، يترك الميثاق العديد من الحقوق المهمة للتشريعات الوطنية. وعلى سبيل المثال، فهو يجيز فرض عقوبة الإعدام على الأطفال إذا ما كانت التشريعات الوطنية تنص على ذلك. كما أنه يترك تنظيم حقوق الرجال والنساء ومسؤولياتهم في الزواج والطلاق للقوانين الوطنية.

وهكذا، يعكس الميثاق إلى حد كبير المجالات التي توافق فيها الدول الأعضاء في الجامعة العربية على ما هو وارد في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتلك التي تتحفظ عليها. أقل من حماية القانون!

حتى الآن، لم يصدق نصف الأعضاء في الجامعة العربية تقريباً على الميثاق. ففي لبنان، برزت مخاوف من أن الميثاق يقدم حماية أقل للحقوق من تلك التي توفرها القوانين اللبنانية. وللسبب عينه، ناشدت بعض المنظمات التونسية، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، الحكومة عدم التصديق على الميثاق. إلا أنه في العديد من الدول الأخرى، لا يدور الكثير من النقاش أو البحث حول ما إذا كان يجب الانضمام إلى المعاهدة. كذلك، يتمتع عدد كبير من المنظمات العربية والإقليمية والدولية عن شن حملات ناشطة من أجل الحث على التصديق على الميثاق، لأنها تعتبر أنه يتعارض مع القانون الدولي في العديد من المجالات الأساسية. بدورها، تتعهد الدول التي تصدق على الميثاق بتغيير قوانينها وسياساتها بما يتماشى مع أحكامه، بيد أن أيًا منها لم يفعل ذلك حتى الآن. وقد تشكلت لجنة للإشراف على تطبيق الميثاق في يناير 2009، تتألف من أعضاء من الدول السبع الأولى التي صدقت عليه (الأردن، وسوريا، والبحرين، وليبيا، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وفلسطين). وستتلقى اللجنة تقارير من الدول وتراقب تطبيق الميثاق وتصدر استنتاجاتها وتوصياتها في تقارير علنية. لكن، حتى الآن، ركزت اللجنة على أنها هيئة مستقلة، وعلى أن أعضاءها لا يتلقون تعليمات من الحكومات أو من هيئات الجامعة العربية. كما طالبت بأمانة فنية مستقلة لها، وطلبت الحصول على الدعم المالي والتقني اللازم من أمانة الجامعة العربية. المطلوب التعاون والتكافل

في الختام، يتوقف نجاح الميثاق على مدى جدية الدول العربية ومنظمات حقوق الإنسان العربية في التعامل معه. فإلى جانب السؤال البيدهي حول ما إذا كانت الدول العربية ستجري تغييرات فعلية في القوانين والممارسات كي تتماشى مع الميثاق، يتمثل السؤال المطروح هنا في ما إذا كانت المنظمات الأهلية العربية ستخترط في العملية تماماً كما تنخرط في المنظومات الإقليمية والدولية الأخرى.

ثم، من أجل أن ينجح الميثاق في تعزيز حقوق الإنسان، يجب على الحكومات العربية أن تبدي استعداداً لإعادة فتح النقاش حول بعض الأحكام التي تتناقض بوضوح مع المعايير الدولية. أما المقياس الآخر عن جدوى الميثاق، فهو السؤال حول ما إذا كان ثمة نقاشات جدية حول حقوق الإنسان ستنتقل داخل جدران الجامعة العربية، حين ترفع الدول تقاريرها عن الإجراءات التي اتخذتها للتقيد بالميثاق أمام اللجنة..

* ميرفت رشماوي، مستشارة قانونية في الأمانة الدولية لأمنستي (عن كارنيغي)